



تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثاني

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون
الملحق رقم ٢٢ (A/32/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول من السابع الى الحادى عشر* ؛ ويضم المجلد الأول الفصول من الأول الى السادس ؛ والمجلد الثالث الفصول من الثانى عشر الى الخامس والعشرين ؛ والمجلد الرابع الفصول من السادس والعشرين الى الثانى والثلاثين .

* هذا النص للفصول من السابع الى الحادى عشر عبارة عن تجميع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/32/23/Add.1 المؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، و A/32/23/Add.2 المؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ و A/32/23/Add.3 المؤرخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

[الأصل : بالانكليزية /
الفرنسية / الاسبانية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الواحد الى السادس)

كتاب الحالة

الفصل

- الأول — انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (A/32/23(Part I))
- الثاني — نشر المعلومات عن انتهاء الاستعمار (A/32/23(Part II))
- الثالث — مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم (A/32/23(Part II))
- الرابع — أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وسائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (A/32/23(Part III))
- الخامس — الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/32/23(Part IV))
- السادس — تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لا اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/32/23(Part V))

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني

(الفصول من السابع الى الحادى عشر)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
السابع — روديسيا الجنوبية (A/32/23/Add.1)	١ — ١٩	١
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١٥	٢
باء — مقررات اللجنة الخاصة	١٦ — ١٧	٤
جيم — البيانان اللذان أصدرهما الرئيس	١٨ — ١٩	١٠
المرفق — ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة		١٣
الثامن — ناميبيا (A/32/23/Add.2)	١ — ١٢	٥٢
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ١١	٥٣
باء — المقرر الذى اتخذته اللجنة الخاصة	١٢	٥٥
المرفق — ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة		٥٩
التاسع — الصحراء الغربية (A/32/23/Add.3)	١ — ٤	٩٩
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	٩٩
باء — قرار اللجنة الخاصة	٤	٩٩
المرفق — ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة		١٠٠
العاشر — تيمور الشرقية (A/32/23/Add.3)	١ — ٥	١٠٨
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٤	١٠٨
باء — قرار اللجنة الخاصة	٥	١٠٨
المرفق — ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة		١٠٩
الحادى عشر — جبل طارق (A/32/23/Add.3)	١ — ٤	١٢٢
ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ — ٣	١٢٢
باء — قرار اللجنة الخاصة	٤	١٢٢
المرفق — ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة		١٢٣

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث

(الفصول من الثاني عشر الى الخامس والعشرين)

الفصل

جزر كوكس (كيلينغ) (A/32/23/Add.4)	الثاني عشر
جزر نيوهيريد (A/32/23/Add.4)	الثالث عشر
جزر توكيلاو (A/32/23/Add.4)	الرابع عشر
بروني (A/32/23/Add.4)	الخامس عشر
جزر سليمان (A/32/23/Add.4)	السادس عشر
بيتكيرن (A/32/23/Add.4)	السابع عشر
توفالو (A/32/23/Add.4)	الثامن عشر
جزر جيلبرت (A/32/23/Add.4)	التاسع عشر
جزر سانت هيلانة (A/32/23/Add.4)	العشرون
جزر ساموا الامريكية (A/32/23/Add.4)	الحادي والعشرون
غوام (A/32/23/Add.4)	الثاني والعشرون
اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية (A/32/23/Add.4)	الثالث والعشرون
برمودا (A/32/23/Add.5)	الرابع والعشرون
جزر فرجن البريطانية وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس (A/32/23/Add.5)	الخامس والعشرون

المجلد الرابع

(الفصول من السادس والعشرين الى الثلاثين)

جزر كايمان (A/32/23/Add.6 (Part I))	السادس والعشرون
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/32/23/Add.6 (Part II))	السابع والعشرون

المحتويات (تابع)

الفصل

- الثامن والعشرون — جزر فولكلاند (ماليناس) (A/32/23/Add.7)
- التاسع والعشرون — بليز (A/32/23/Add.7)
- الثلاثون — انتيفوا ، ود مينيكسا وسان كيتس — نيفيس — انغيلا
وسانت لوسيا ، وسان فنسنت (A/32/23/Add.7)
- الحادي والثلاثون — الصومال الفرنسي* (A/32/23/Add.8)
- الثاني والثلاثون — المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٢٣ (د) من ميثاق
الأمم المتحدة عن الاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
(A/32/23/Add.9)

* نال الاقليم استقلاله باسم جمهورية جيبوتي في ٢٧ حزيران / يونيه ١٩٧٧ .

الفصل السابع
(A/32/23/Add.1)

روديسيا الجنوبية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٢	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة ١ - ١٥
٤	باء - مقررات اللجنة الخاصة ١٦ - ١٧
١٠	جيم - البيانان اللذان أصدرهما الرئيس ١٨ - ١٩
١٣	مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة ١٣

الفصل السابع

روديسيا الجنوبية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة روديسيا الجنوبية في جلساتها ١٠٧١، و١٠٧٢، و١٠٧٤ إلى ١٠٧٦، و١٠٧٨، و١٠٨٦، و١٠٨٩، و١٠٩٠، المعقودة في الفترة الممتدة بين ١٩ نيسان/أبريل و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٧.
- ٢ - وأخذت اللجنة بمين الاعتبار لدى نظرها في هذا البند، ما يتصل بالموضوع من أحكام وقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك خاصة القرارات ١٥٤/٣١ ألف و ١٥٤/٣١ باء، المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن مسألة روديسيا الجنوبية، والقرار ١٤٣/٣١، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ١٤٣/٣١ " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها، وبخاصة... وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ". وأولت اللجنة كذلك الاهتمام اللازم لقرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا الجنوبية.
- ٣ - وكان بين يدي اللجنة الخاصة، أثناء نظرها في هذا البند، ورقة عمل اعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات الحاصلة في الاقليم.
- ٤ - وحظيت مسألة روديسيا الجنوبية بدراسة مستفيضة، أيضا، في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا، الذي عقد في موبوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ ايار/مايو ١٩٧٧، عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٥/٣١، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. وقد اقر المؤتمر في ختام اعماله " اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زيمبابوي وناميبيا "، الذي يرد نصه، مع بيان مداولات المؤتمر، في تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة (A/32/109/Rev.1-5/12344/Rev.1)^(١) وأولت اللجنة، لدى نظرها في هذا البند، الاعلان وبرنامج العمل المذكورين الاعتبار اللازم.

١ - اشتراك حركة التحرير الوطني

- ٥ - قامت اللجنة الخاصة، تمشيا مع أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وعملا بالمعرف السائد، وبالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، بدعوة حركة التحرير الوطني لروديسيا

(١) للاطلاع على النص المطبوع، أنظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والثلاثون، ملحق تموز/يوليه، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧، الوثيقة S/12344/Rev.1.

الجنوبية ، الى الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة في هذا البند . واستجابة لهذه الدعوة ، حضر ممثلو حركة التحرير الوطني مداولات اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٧ أدناه) .

٢ - المناقشة العامة

٦ - ادلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في الجلسة ١٠٧١ ، المعقودة في ١٩ نيسان / ابريل ، ببيان ، بوصف بلده الدولة القائمة بالادارة (A/AC.109/PV.1071) وفي الجلسة ذاتها ، وبعد بيان ادلى به ممثل ساحل العاج ، ادلى ممثل المملكة المتحدة ببيان آخر (A/AC.109/PV.1071) .

٧ - وادلى ممثلو حركة التحرير الوطني ببيانات على النحو التالي : السيد شاكانيوكا شيكوسي ، في الجلسة ١٠٧١ (A/AC.109/PV.1071) ؛ والسيد كاليغوس ندلوفو نكوبي في الجلسة ١٠٧٢ ، المعقودة في ٢١ نيسان / ابريل ، (A/AC.109/PV.1072) والسيد موكودزي مودزي في الجلسة ١٠٧٤ ، المعقودة في ٢٨ نيسان / ابريل (A/AC.109/PV.1074) .

٨ - وأجريت المناقشة العامة بشأن البند في الجلسات ١٠٧١ و ١٠٧٤ و ١٠٧٦ المعقودة في الفترة الممتدة بين ١٩ نيسان / ابريل و ٢ ايار / مايو ، واشتركت فيها الدول الأعضاء التالية : استراليا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، والهند ، في الجلسة ١٠٧٤ (A/AC.109/PV.1074) ؛ وبلغاريا ، والجمهورية العربية السورية ، والصين ، والنرويج ، ويوغوسلافيا في الجلسة ١٠٧٥ (A/AC.109/PV.1075) ؛ واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، وايران ، وسيراليون في الجلسة ١٠٧٦ (A/AC.109/PV.1076) . وفي الجلسة ١٠٧٤ ادلى ممثلا استراليا وتشيكوسلوفاكيا ببيانين ممارسة لحق الرد (A/AC.109/PV.1074) . وفي الجلسة ١٠٧٨ المعقودة في ٦ حزيران / يونيه ، ادلى ممثل استراليا ببيان آخر بشأن البند قيد النظر (A/AC.109/PV.1078) .

٣ - الاستماع الى السيد غارفيلد تود

٩ - دعت اللجنة الخاصة ، في اطار برنامج عملها لعام ١٩٧٧ ، على نحو ما اقترته الجمعية العامة في الفقرة ٥ من القرار ١٤٣/٣١ ، غارفيلد تود ، رئيس الوزراء السابق لروديسيا الجنوبية ، للقاء خطاب أمام اللجنة . واستجابة لهذه الدعوة القى السيد غارفيلد خطابه أمام اللجنة في الجلسة ١٠٧٨ (A/AC.109/PV.1078) ؛ وأجاب على الاسئلة التي وجهت اليه من ممثلي كل من استراليا ومالي والهند ومن الرئيس (A/AC.109/PV.1076) .

٤ - البيانان اللذان أصدرهما الرئيس

١٠ - اصدر الرئيس باسم اللجنة في ١ حزيران /يونيه بياناً (A/AC.109/545) بشأن قيام القوات المسلحة لنظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم بغزو اقليم موزامبيق (انظر الفقرة ١٨ أدناه) ، وردت الاشارة اليه في الجلسة ١٠٧٨ (A/AC.109/PV.1078) .

١١ - كما اصدر باسم اللجنة الخاصة ، في ١٩ حزيران /يونيه ، بياناً آخر بشأن اعلان النظام غير الشرعي الحاكم المتعلق بالانتخابات المقترحة (انظر الفقرة ١٩ أدناه) ، اشار اليه الرئيس في الجلسة ١٠٨٦ ، المعقودة في ١ اب/اغسطس (A/AC.109/PV.1086) .

هـ - مشاريع القرارات

١٢ - قدم ممثل سيراليون في الجلسة ١٠٨٩ ، المعقودة في ٤ اب/اغسطس ، مشروع قرار يتعلق بالنواحي العامة للمسألة (A/AC.109/L.1195)، تبنته أخيراً الدول التالية : اثيوبيا ، بلغاريا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، كوبا ، الكونغو ، مالي ، سيراليون ، الهند ، يوغوسلافيا .

١٣ - وفي الجلسة نفسها ، قدم ممثل سيراليون باسم الدول صاحبة مشروع القرار المذكور اعلاه مشروع قرار آخر يتعلق على وجه التحديد بالجزاءات (A/AC.109/L.1194) .

١٤ - وفي الجلسة ١٠٩٠ ، المعقودة في ٨ اب/اغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرارين دون اعتراض (A/AC.109/554 و A/AC.109/555) . (انظر الفقرتين ١٦ و ١٧ أدناه) .

١٥ - وفي ٩ اب/اغسطس ، احيل نص القرار A/AC.109/555 الى رئيس مجلس الأمن (S/12380) . وفي ١١ اب/اغسطس ، احيل نص القرارين الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه . كذلك احيلت نسخ من القرارين الى جميع الدول والى الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - مقررات اللجنة الخاصة

١٦ - اليكم فيما يلي نص القرار A/AC.109/554 الذى اتخذته اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٩٠ ، المعقودة في ٨ اب/اغسطس ، والذى اشير اليه في الفقرة ١٤ أعلاه :

" ان اللجنة الخاصة ،

وقد نظرت في مسألة روديسيا الجنوبية (زمبابوى) ،

"وقد استمعت الى بيانات ممثل الدولة القائمة بالادارة (٢) ،

"وقد استمعت الى بيانات مثلي حركة التحرير الوطني ، الذين اشتركوا بصفة مراقبين في نظر اللجنة في هذا البند (٣) ،

"وان تأخذ بعين الاعتبار اعلان مابوتو لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زمبابوي وناميبيا (٤) ، اللذين اقرهما المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا ، الذي عقد في مابوتو في الفترة من ١٦ الى ٢١ ايار/مايو ١٩٧٧ ،

"وان تشير الى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وبرنامج العمل من أجل التنفيذ التام للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، وسائر القرارات المتعلقة بمسألة روديسيا الجنوبية الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن واللجنة الخاصة ،

"وان لا يفرب عن بالها ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تتحمل ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، المسؤولية الاولى عن انتهاء الحالة الخطيرة القائمة في روديسيا الجنوبية (زمبابوي) والتي تشكل ، كما اكد مجلس الأمن مرارا ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين ،

"وان تؤكد من جديد ان أية محاولة للتفاوض بشأن مستقبل الاقليم مع النظام غير الشرعي الحاكم على أساس تحقيق الاستقلال قبل حكم الأغلبية ستكون مناقضة للحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الاقليم وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ،

"وان تدين المحاولات المتعمدة التي قام بها نظام الأقلية المنصرى غير الشرعي الحاكم لاحباط الجهود العديدة والمضنية التي بذلت لتحقيق تسوية بالتفاوض في زمبابوي على أساس حكم الأغلبية ،

"وان تضع نصب عينيها القرارات المتعلقة بزمبابوي التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الرابعة عشرة المعقودة في ليرفيل من ٢ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ (٥) ،

"وان تؤكد ما يقع على عاتق المجتمع الدولي من مسؤولية جادة عن اتخاذ جميع

(٢) (A/AC.109/PV.1071) .

(٣) A/AC.109/PV.1071 ، 1072 و 1074 .

(٤) للاطلاع على النص المطبوع ، أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس .

(٥) أنظر A/32/310 .

التدابير الممكنة لنصرة شعب زهابوى في كفاحه التحريرى وفي التقليل الى ادنى حد من الصعاب والمعاناة التي يلاقها الزهابويون في هذا الصدد ،

"وان تعرب عن سخطها لسجن واعتقال الزعماء السياسيين وغيرهم بصورة تعسفية ، واعداد المناضلين من أجل الحرية بصورة غير قانونية ، والاستمرار في انكار حقوق الانسان الأساسية ، بما في ذلك خاصة ضرب وتعذيب وقتل القرويين الأبرياء باستهتار ، والتدابير الاجرامية التعسفية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية وغيرها من التدابير الرامية الى خلق دولة قائمة على الفصل العنصرى في زهابوى ،

"وان تشيد بتصميم شعب زهابوى الحازم على تحقيق الحرية والاستقلال بقيادة حركة تحريره الوطنى ، وان تعرب عن اقتناعها بأن وحدتهم وتضامنهم أساسيان لبلوغ هذا الهدف بسرعة ،

١ - تؤكد من جديد حق شعب زهابوى ، غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وشرعية نضاله ، بكل ما لديه من وسائل ، لضمان تمتعه بهذا الحق وحسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٢ - وتشجب استمرار الحرب القمعية التي يشنها نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم والتدابير الظالمة التي يتخذها ضد شعب زهابوى ؛

٣ - وتدين نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم لأعماله العدوانية والتهديدات المتكررة الموجهة ضد جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية زامبيا ، وجمهورية بوتسوانا ؛

٤ - وتدين جنوب افريقيا لاستمرارها في دعم نظام الأقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم مخالفة بذلك احكام جميع القرارات والمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ؛

٥ - وتؤكد من جديد المبدأ القائل بأنه لا مكان للاستقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية في زهابوى ، وبأنه ينبغي ان يشترك شعب الاقليم اشتراكا كاملا في اية تسوية تتعلق بمستقبل الاقليم ، وان تعبر هذه التسوية عن امانيه الحقيقية ؛

٦ - وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة لهيئتها العظمى وايرلندا الشمالية وفاء بمسؤوليتها الاولى كدولة قائمة بالادارة ، ان تتخذ جميع التدابير الفعالة اللازمة لتمكين زهابوى من نيل الاستقلال وفقا لأمانى أغلبية السكان ، وألا تمنح النظام غير الشرعي في أى ظرف كان أيا من سلطات السيادة أو مميزاتها ؛

٧ - وتؤيد بحزم شعب زهابوى في نضاله من أجل تحقيق حكم الأغلبية بقيادة حركة تحريره الوطنى ، وتؤكد أهمية الحفاظ على قيادة موحدة داخل حركة التحرير ؛

٨ - وتؤكد من جديد احكام اعلان مابوتو لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا وأحكام برنامج العمل لتحرير زمبابوي وناميبيا المتصلة بهذه المسألة ، ولا سيما الأحكام التي تدعو الى تقديم المساعدة لدول المواجهة التي غدت ضحية لاعمال العدوان المتكررة من جانب نظام الاقلية العنصرى (٦) ؛

٩ - وتطلب :

(أ) الكف فوراً عن جميع التدابير القمعية التي يتخذها نظام الاقلية العنصرى غير الشرعى ضد شعب زمبابوي ، وخاصة اعمال القتل والاعدام التي يرتكبها في صفوف الافريقيين والمناضلين من اجل الحرية بلا شفقة ، والوحشية التي يمارسها في "منطقة العمليات" ، واغلاق المناطق الافريقية عسفاً ، وطرد الافريقيين ونقلهم واعادة توطينهم وانشاء معسكرات الاعتقال ؛

(ب) الافراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع السياسيين المسجونين والمعتقلين الذين قيدت حريتهم لاسباب سياسية ، ورفع كافة القيود المفروضة على النشاط السياسى واطرار الحرية الديمقراطية والمساواة التامتين في الحقوق السياسية ، وكذلك اعادة حقوق الانسان الاساسية للسكان ؛

(ج) وقف تدفق المهاجرين الا جانب الى الاقليم وسحب جميع المرتزقة فوراً ؛

(د) وقف جميع أعمال العدوان والتهديدات الموجهة ضد الدول الافريقية المجاورة فوراً ؛

١٠ - وتناشد جميع الدول اتخاذ كافة التدابير اللازمة والفعالة لمنع الاعلان عن طلب المرتزقة وتجنيدهم للعمل في روديسيا الجنوبية ؛

١١ - وترجو جميع الدول ان تقوم فوراً بتقديم مساعدة مادية كبيرة لحكومة جمهورية موزامبيق الشعبية لتمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية من أجل صون سيادتها وسلامتها الاقليمية بفاعلية ؛

١٢ - وترجو جميع الدول ان تقوم ، بصورة مباشرة ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، التي هي اعضاء فيها ، وبالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بمدد شعب زمبابوي وحركة تحريره الوطنى بكافة المساعدات المعنوية والمادية والسياسية والانسانية اللازمة له في نضاله من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ، كما ترجو المنظمات غير الحكومية المعنية ومختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل تلك المساعدات ؛

١٣ - وتدعو جميع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وهيئات الامم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية التي لها

(٦) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 ، المرفق الخامس ، الفقرتان ٢١ و ٣٩ .

اهتمام خاص بميدان انهاء الاستعمار ، فضلا عن الأمين العام ، الى اتخاذ الخطوات التي يقتضيها الحال لنشر المعلومات على نطاق واسع وباستمرار ، بجميع وسائط الاعلام المتاحة لهم ، عن الحالة في زيمبابوي وعما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات وتدابير تتعلق بها ، مع توجيه اهتمام خاص لموضوع تطبيق الجزاءات على النظام غير الشرعي ؛

١٤ - وتقرر ابقاء الحالة في هذا الاقليم قيد النظر .

١٧ - وفيما يلي صورة مستنسخة من نص القرار A/AC.109/555 ، الذي اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٩٠ ، المعقودة في ٨ اب/اغسطس ، والذي وردت الاشارة اليه في الفقرة ١٤ اعلاه :

” ان اللجنة الخاصة ،

” ان تأسف بشدة للتعاون المتزايد الذي تقيمه بعض الدول ، ولاسيما جنوب افريقيا ، مع نظام الأقلية العنصري غير الشرعي الحاكم ، انتهاكا لأحكام المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، مما يعرقل الى درجة خطيرة التطبيق الفعال للجزاءات المفروضة وسواها من التدابير المتخذة حتى الآن ضد هذا النظام غير الشرعي ؛

” وان يساورها القلق البالغ لما ورد من أنباء عن ارتكاب العديد من الانتهاكات للجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة ، ومنها استخدام طائرات روميسيا الجنوبية في النقل الدولي للركاب والبضائع ، فضلا عن استمرار مكاتب الاعلام ومكاتب الخطوط الجوية التابعة للنظام غير الشرعي في العمل خارج روميسيا الجنوبية وما نتج عن ذلك من تدفق السياح الأجانب الى الاقليم ؛

” وان تعرب عن اقتناعها بأن ما يحدث من تطورات في المنطقة يستدعي اتخاذ تدابير دولية ايجابية متضافرة بقصد فرض اقصى عزلة ممكنة على النظام غير الشرعي ؛

” وان يساورها القلق البالغ لأن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن لم تفلح حتى الآن في وضع حد للنظام غير الشرعي ، وان تعرب عن اقتناعها بأنه لا يمكن للجزاءات أن تضع حدا لهذا النظام ما لم تكن شاملة والزامية وخاضعة لاشراف حازم وما لم تتخذ تدابير ضد الدول التي تنتهكها ؛

” وان تؤكد من جديد احكام اعلان مابوتو لنصرة شعبي زيمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زيمبابوي وناميبيا (٧) ، ولاسيما تلك المتعلقة بالجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي ؛

(٧) المرجع نفسه ، المرفق الخامس ، الفقرات ١٦ و ١٧ و ٤٦ و ٤٧ .

"وان تدرك احتياجات جمهورية موزامبيق الشعبية الاقتصادية العاجلة والخاصة الناشئة عن تطبيقها التام لقرارات مجلس الأمن المتصلة بالموضوع ؛

١ - تدين بشدة سياسات الحكومات ، وخاصة حكومة جنوب افريقيا ، التي تواصل التعاون مع نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي ، متسكة بذلك بقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع ومخالفة الالتزامات المحددة المترتبة عليها بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة مخالفة سافرة ، وتطلب الى تلك الحكومات ان تكف فوراً عن كل تعاون من هذا القبيل ؛

٢ - وتدين كافة انتهاكات الجزاءات الالزامية التي فرضها مجلس الأمن ، كما تدين استمرار تقاعس بعض الدول الأعضاء في تطبيق هذه الجزاءات تطبيقاً حازماً ، باعتباره أمراً منافياً للالتزامات التي اخذتها تلك الدول على عاتقها بموجب المادة ٢٥ من الميثاق ؛

٣ - وتدين استمرار جنوب افريقيا في دعم نظام الأقلية العنصرية غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن بشأن فرض الجزاءات على هذا النظام ؛

٤ - وتطلب الى جميع الحكومات التي لم تقم بعد بما يلي أن تقوم به :

(أ) اتخاذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امتثال جميع الافراد والهيئات والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالاً دقيقاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لمنع اقامة أى شكل من أشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي ؛

(ب) اتخاذ خطوات فعالة لمنع الخاضعين لولايتها ، من أفراد أو جماعات ، من الهجرة الى روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) او لتثنيهم عن ذلك ؛

(ج) وقف أى تدبير قد يكون من شأنه اضعاف أى مظهر من مظاهر الشرعية على النظام غير الشرعي ، وذلك في جملة أمور بمنع أعمال وأنشطة الخطوط الجوية الروديسية ومجلس السياحة الوطني الروديسي ومكتب الاعلام الروديسي ، أو أى أنشطة أخرى تخالف أهداف ومقاصد الجزاءات ؛

(د) إلغاء صلاحية جوازات السفر وغيرها من الوثائق اللازمة للسفر الى الاقليم ؛

٥ - وترجو جميع الدول ان تقوم ، بصورة مباشرة ، ومن خلال عملها في الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي هي اعضاء فيها ، بمد حكومة موزامبيق بكافة أشكال المساعدة المالية والتقنية والمادية بغية تمكينها من التغلب على اية مصاعب اقتصادية ناجمة عن تطبيقها الجزاءات الاقتصادية على النظام غير الشرعي ، وترجو مختلف البرامج التابعة للأمم المتحدة تقديم مثل هذه المساعدة ، كما ترجو مجلس الأمن اجراء استعراض دوري لمسألة المساعدة الاقتصادية الى تلك الحكومة والى حكومة زامبيا ؛

٦ - وتري ان من الضروري توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على النظام غير الشرعي لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق ، وتكرر رجاءها ان ينظر مجلس الامن في امر اتخاذ التدابير الضرورية في هذا الصدد على وجه الاستعجال .

جيم - البيانان اللذان اصدرهما الرئيس

١٨ - فيما يلي صورة مستنسخة من نص البيان (A/AC.109/545) الذي اصدره الرئيس في ١ حزيران / يونيه :

(١) لقد علمت بهالغ القلق والاشمئزاز ، بوصفي رئيس اللجنة الخاصة ، بالعدوان السافر الذي ارتكبه نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ضد جمهورية موزامبيق الشعبية . ان هذا الغزو المسلح غير المشروع لاقليم موزامبيق ، الذى ارتكبه قوات النظام العنصرى غير الشرعي ، التي ظلت ، منذ يوم الأحد ، ٢٩ ايار / مايو ١٩٧٧ ، توسع نطاق عدوانها ، هو آخر وأخطر سلسلة من الأعمال العدوانية المتعمدة التي يرتكبها نظام سميث ، وقد تضمنت القيام بهجمات متكررة على بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق . وتقف أعمال العدوان هذه شاهدا على تصميم سميث العنيد على الاحتفاظ بحكمه الوحشي وغير الشرعي في زيمبابوى . وهي تربي ايضا ، بلا شك ، الى زيادة تهديد السلم والامن في المنطقة ، وتشكل محاولة يائسة لاضفاء طابع دولي على الصراع القائم في زيمبابوى ، بالاضافة الى تغطية التدهور الداخلي المتزايد للنظام .

(٢) ومن الواضح ان وقوع هذا العدوان السافر والاستهداف والاستفزازى مباشرة بعد اختتام المؤتمر الدولي التاريخي لنصرة شعبي زيمبابوى وزامبيا (٨) ، الذى عقد في مابوتو ، والذي لفت الانظار الى النتائج الخطيرة المترتبة على أى تطور من هذا النوع بالنسبة للسلم والامن الدوليين ، وافر برنامج عمل دولي متضافر يرمي الى تحقيق نقل السلطة على وجه السرعة الى شعب زيمبابوى على أساس حكم الأغلبية ، هو عمل متعمد من أعمال التحدى الذى قصد به اهانة المجتمع الدولي . وينبغي ان ينظر اليه بوصفه محاولة أخيرة من جانب النظام غير الشرعي للهروب من مصيره المحتوم . كما ينبغي ان ينظر اليه بوصفه دلالة على تزايد ضعف النظام غير الشرعي داخل زيمبابوى في وجه المقاومة البطولية المتصاعدة التي يضطلع بها المناضلون من اجل الحرية في زيمبابوى .

(٣) وان وقوع هذا العدوان من جانب نظام سميث ، في الوقت الذى تبهذل فيه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ،

(٨) أنظر الحاشية ١ أعلاه .

جهودا جديدة للتوصل الى تسوية على اساس المفاوضات ، انما يشكل دلالة اخرى على تصميم هذا النظام على اغلاق جميع الطرق المؤدية الى تسوية من هذا النوع . بل ان موقف نظام سميت من الجهود الرامية الى ايجاد حل قائم على التفاوض قد تجلى فعلا في هجماته المتواصلة على الدول المجاورة ، حتى حينما كان مؤتمر مابوتو منعقدا .

(٤) ولذا يتوجب على المجتمع الدولي بأسره ألا يكتفي بمجرد ادانة هذا العمل العدواني الأخير ، البالغ الوقاحة ، الذي ارتكبه نظام سميت بأشد عبارات الادانة ، وانما ان يتخذ كذلك التدابير الايجابية التمشية مع اعلان وبرنامج العمل للذين أقرّا في مابوتو . وتوجد في هذا الصدد ، على الأقل ثلاثة مجالات تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة :

(٥) فأولا ، ينبغي للمجتمع الدولي ان يواصل ويضاعف دعمه ومساعدته للمناضلين من أجل الحرية في زيمبابوي ولحركة تحريرهم الوطني في نضالهم من أجل الحرية .

(٦) وثانيا ، ينبغي تقديم كل دعم ومساعدة ممكنين لموزامبيق من أجل مقاومة هذا العدوان الصارخ على سيادتها وسلامتها الاقليمية ، فحكومة موزامبيق ، التي التزمت باخلاص بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بزمبابوي ، ونفذت أحكام تلك القرارات ، لها الحق في ان تتوقع من المجتمع الدولي تضامنا تاما ودعمه بلا تحفظ من أجل الوفاء بالتزاماتها .

(٧) وثالثا ، يترتب على المجتمع الدولي ان يتخذ التدابير اللازمة لعزل نظام الاقليم العنصري غير الشرعي عزلا كاملا . وهذا هو في الحقيقة انسب الاوقات للاستجابة الى النداء الوارد في اعلان مابوتو من أجل اكمال الجزاءات الالزامية القائمة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع التدابير المنصوص عليها في المادة (٤) من ميثاق الامم المتحدة . فلا ينبغي ان يترك لنظام سميت أى مجال للشك في تصميم المجتمع الدولي على تأمين سقوطه العاجل .

(٨) واود ، بوصفي رئيس اللجنة الخاصة ، ان اشدد على ان الحالة السائدة في زيمبابوي قد دخلت الآن أكثر مراحلها حرجا ، فالتطورات الحالية تجعل من الواضح ان السلطة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، مسؤولة مسؤولية جسيمة متزايدة عن بذل كل ما في وسعها من أجل ايجاد حل يمشى ومبادئ الامم المتحدة بأقل تأخير ممكن . كما ينبغي للمجتمع الدولي ، من ناحيته ، ان يمارس ضغطا منسقا ليس على نظام الاقلية العنصري غير الشرعي وحده فحسب ، وانما ايضا ، وفي الوقت ذاته ، على تلك المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشجع نظام الاقلية العنصري غير الشرعي ، عن طريق التعاون معه ، على التمداد في قمعه لشعب زيمبابوي ، وفي القيام بأعمال عدوانية منتظمة ضد الدول الافريقية المستقلة ، وفي تحديه السافر للمجتمع الدولي .

(٩) واود أن اشدد مرة اخرى على خطورة الحالة التي نشأت عن هذا العمل العدواني الاخير ضد موزامبيق . وان المجتمع الدولي مسؤول مسؤولية جادة عن وضع حد فوري للتهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان في المنطقة . ولا يمكن

تحقيق ذلك الا باسقاط نظام الاقلية العنصرى غير الشرعي ، الذى هو السبب في النزاع الدائر في زيمبابوى ، وتحقيق الأمانى المشروعة لشعب روديسيا الجنوبية في بناء دولة زيمبابوية مستقلة في ظل حكم الأغلبية .

(١٠) وحيث ان هذا هو المحك الأول والهام للتعهد الذى قطع في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زيمبابوى وناميبيا في ماپوتو ؛ فاني اناشد جميع المعنيين ان يوافقوا بكل حزم التحدى الذى يواجهنا جميعا .

١٩ - وفيما يلي صورة مستنسخة عن نص البيان الذى اصدره الرئيس في ١٩ تموز/يوليه والذى وردت الاشارة اليه في الفقرة ١١ اعلاه :

(١) ينبغي ان لا يندحش احد للتصريح الاخير الذى اعلنه المتمرد الاكبر لنظام الاقلية العنصرى غير الشرعي الحاكم في زيمبابوى ، والذى اقترح فيه اجراء انتخابات مزيفة اخرى في زيمبابوى ، فهو جزء من سياسة مرسومة تقوم على استخدام كل حيلة ممكنة للمحافظة على تحكمه غير الشرعي والقمعي في البلاد .

(٢) فانتخاباته المزعومة تقوم على حق انتخاب مقيد ومحدود للغاية ، واقتراحاته الرامية الى اشراك بعض الزيمبابويين في نظامه غير الشرعي لا يقصد بها سوى اشراك بعض الناس الذين لا يمثلون احدا في النظام لمساعدته على ادامة سيطرته التداعية سريعا على البلاد .

(٣) ومهما فعل سميث ، فان ايامه معدودة . وستنشأ عما قريب حكومة مستقلة في زيمبابوى، تمثل الشعب وتقوم على حكم الاغلبية .

(٤) وبوصفي رئيس اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار ، اناشد جميع الدول ان تواصل التحلي باليقظة لهذه المناورة الجديدة من جانب سميث ولأية مناورات اخرى . فليس هنالك مجال ، ولن يكون ، لأى حل لمشكلة زيمبابوى لا يقوم على حكم الاغلبية . ولا مجال للمساومة على هذا المبدأ الذى ايده الامم المتحدة مرارا .

(٥) وهذه المحاولة الاخيرة هي الاخرى تحد متعمد في سلسلة التحديات الموجهة ضد الدولة القائمة بالادارة بل وضد المجتمع الدولي .

(٦) فمسؤولياتنا ، اذن واضحة . وهي انه يترتب علينا مضاعفة دعم المناضلين من أجل الحرية بقيادة حركة تحريرهم الوطني ؛ وزيادة لعمال الجزاءات وتوسيع نطاقها ؛ والعمل من أجل فرض عزلة تامة على النظام ، وعلى اولئك الذين يدعمونه ، وعلى رأسهم نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصرى .

(٧) وان على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان ترتفع، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، الى مستوى هذا التحدى الاخير من جانب المتمرد في سالزبورى .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	الأرض والشعب	١ - ٦
٢ -	التطورات التي شهدتها حركة تحرير زمبابوى قبل أيلول/سبتمبر ١٩٧٦	٧ - ١٢
٣ -	التطورات في جبهة روديسيا الجنوبية	١٣ - ١٤
٤ -	محاولات التوصل الى تسوية سلمية	١٥ - ٥٩
٥ -	الكفاح المسلح من أجل التحرير	٦٠ - ٦٤
٦ -	عدوان روديسيا الجنوبية ضد موزامبيق	٦٥ - ٦٦
٧ -	الأعمال الوحشية في روديسيا الجنوبية	٦٧ - ٧٤
٨ -	الأوضاع الاقتصادية	٧٥ - ٨٩
٩ -	تجنب الجزاءات	٩٠ - ١١٢

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1140/Add.1 و Corr.1 و A/AC.109/L.1140/Add.2 و Corr.1 .

روديسيا الجنوبية

١ - الأرض والشعب

ألف - الجغرافية

١ - يقع إقليم روديسيا الجنوبية ، الذي يشمل مساحة مقدارها ٢٤٢ ٧٢٠ كيلومترا مربعا ، بين خطي العرض ١٥ ° ٣٦ - جنوبا ، و ٢٢ ° ٣٠ - جنوبا وخطي الطول ٢٥ ° ١٣ - و ٣٣ ° ٤ - شرقا وتحده من الشمال الغربي زامبيا ، ومن الجنوب الغربي بوتسوانا ومن الجنوب جنوب افريقيا ، ومن الشرق موزامبيق .

باء - السكان والهجرة

٢ - في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، قدر مجموع سكان روديسيا الجنوبية بـ ٦٤ مليون نسمة ، يتألفون من افريقيين واوروبيين وآسيويين ومولدين (انظر الجدول ١ أدناه) . ووفقا للتقديرات ، ازداد عدد السكان الافريقيين بين كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ وكانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ بمقدار ٢١٠ ٠٠٠ شخص ، بينما ازداد عدد السكان الاوروبيين بمقدار ٤ ٠٠٠ شخص ، أى أن نسبة الزيادة كانت ٥٢ الى ١ .

٣ - وخلال الأشهر السبعة الاولى من عام ١٩٧٥ ازداد صافي عدد المهاجرين الى روديسيا الجنوبية بمقدار ١ ٧٨٠ شخصا بين اوروبي وآسيوى ومولد . غير أن صافي الزيادة بين آب / أغسطس وكانون الأول / ديسمبر من العام ذاته هبط الى ١٣٠ مهاجرا . ومع حلول عام ١٩٧٦ انعكس نمط تدفق المهاجرين ليرتفع عدد المهاجرين النازحين من روديسيا الجنوبية بين كانون الثاني / يناير ونيسان / ابريل الى ٨٧٠ شخصا . ولذلك شهدت روديسيا الجنوبية بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ونيسان / ابريل ١٩٧٦ (انظر الجدول ٢ أدناه) نقضا صافيا في عدد المهاجرين (الاوروبيين بصفة أساسية) .

الجدول ١

روديسيا الجنوبية : تقديرات السكان ، ١٩٦٨ - ١٩٧٥

(بالالاف)

<u>السنة</u>	<u>الافريقيون</u>	<u>الاوروبيون</u>	<u>الآسيويون</u>	<u>المولدون</u>	<u>المجموع</u>
١٩٦٨	٤ ٧٩٠	٢٢٦	٨٩	١٥٠	٥ ٠٤٠
١٩٦٩	٤ ٩٦٠	٢٣٤	٩١	١٥٧	٥ ٢٢٠
١٩٧٠	٥ ١٣٠	٢٤٣	٩٢	١٦٥	٥ ٤٠٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

<u>السنة</u>	<u>الافريقيون</u>	<u>الاوروبيون</u>	<u>الآسيويون</u>	<u>المولدون</u>	<u>المجموع</u>
١٩٧١	٥ ٣١٠	٢٥٥	٩٤	١٧٣	٥ ٥٩٠
١٩٧٢	٥ ٤٩٠	٢٦٧	٩٦	١٨١	٥ ٧٨٠
١٩٧٣	٥ ٧٠٠	٢٧١	٩٧	١٩٠	٦ ٠٠٠
١٩٧٤	٥ ٩٠٠	٢٧٤	٩٩	١٩٩	٦ ٢٠٠
١٩٧٥	٦ ١١٠	٢٧٨	١٠٠	٢٠٩	٦ ٤٢٠

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الموجز الاحصائي الشهري ، ايار/مايو ١٩٧٦ .

الجدول ٢

روديسيا الجنوبية : هجرة الاوروبيين والآسيويين والمولدين ،

١٩٧٤ - ١٩٧٦

<u>الشهر</u>	<u>الاوروبيون</u>			<u>الآسيويون والمولدون</u>		
	<u>الهجرة الى</u>	<u>الهجرة الى</u>	<u>الهجرة الى</u>	<u>الهجرة الى</u>	<u>الهجرة الى</u>	<u>صافي مجموع الهجرة</u>
	<u>الداخل</u>	<u>الخارج</u>	<u>صافي الهجرة</u>	<u>الداخل</u>	<u>الخارج</u>	<u>صافي الهجرة</u>
<u>ألف - ١٩٧٤</u>						
كانون الثاني /يناير ٨٠٤	٧٦٠	٤٠+	٩	١١	٢ -	٤٠+
شباط / فبراير ٧٠٥	٣٩٠	٣٢٠+	١٢	٩	٣ +	٣٢٠+
آذار / مارس ٧٨٨	٦١٠	١٨٠+	١٦	١	١٥+	١٩٠+
نيسان / ابريل ٨٠٤	١٠٩٠	٢٩٠-	١	١١	١٠-	٣٠٠-
ايار / مايو ٨٦٤	٦٩٠	١٧٠+	٦	٥	١+	١٧٠+
حزيران / يونيه ٦٢٨	٦٩٠	٦٠-	٢٣	٨	١٥+	٥٠-
تموز / يوليه ٨٠٩	٧٠٠	١١٠+	٨	٨	-	١١٠+
آب / أغسطس ٨٧٢	٦٦٠	٢١٠+	٩	١٤	٥-	٢١٠+
أيلول / سبتمبر ٨٣١	١٠٠٠	١٧٠-	٤	٢٦	٢٢-	١٩٠-

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

الآسيويون والمولودون				الأوروبيون			الشهر
صافي مجموع الهجرة	صافي الهجرة	الهجرة الخارج	الهجرة الداخل	صافي الهجرة	الهجرة الخارج	الهجرة الداخل	
صافي مجموع الهجرة	صافي الهجرة	الهجرة الخارج	الهجرة الداخل	صافي الهجرة	الهجرة الخارج	الهجرة الداخل	
ألف - ١٩٧٤ (تابع)							
٢٩٠+	١٤+	٤	١٨	٢٨٠+	٦٧٠	٩٤٩	تشرين الأول / اكتوبر
١٥٠+	٣+	٣	٦	١٥٠+	٦٢٠	٧٧٠	تشرين الثاني / نوفمبر
٣٥٠-	٦-	٩	٣	٣٤٠-	١ ١٧٠	٨٢٥	كانون الأول / ديسمبر

١٩٧٥ - ٤

١٠+	٨-	٢٠	١٢	٢٠+	١ ٠٧٠	١ ٠٨٩	كانون الثاني / يناير
٣٤٠+	٢-	١٠	٨	٣٤٠+	٥٣٠	٨٧٥	شباط / فبراير
٢١٠+	٧-	١٠	٣	٢٢٠+	٧٤٠	٩٥٥	آذار / مارس
٣٨٠+	٦+	٤	١٠	٣٧٠+	٨٩٠	١ ٢٦٦	نيسان / أبريل
٣٠٠+	٢+	٧	٩	٣٠٠+	٨٨٠	١ ١٧٨	أيار / مايو
٣٤٠+	٥+	٨	١٣	٣٤٠+	٨٧٠	١ ٢١٠	حزيران / يونيو
٢٠٠+	٢-	١٠	٨	٢٠٠+	٩٣٠	١ ١٣٢	تموز / يوليو
٣٠٠-	٨-	١٥	٧	٢٩٠-	١ ١٩٠	٩٠٣	آب / أغسطس
١٢٠+	١١-	٢٨	١٧	١٣٠+	٨٥٠	٩٨٢	أيلول / سبتمبر
٣٨٠+	١٢+	٤	١٦	٣٧٠+	٦٤٠	١ ٠٠٥	تشرين الأول / أكتوبر
٣٠-	٤+	٨	١٢	٣٠-	٨٣٠	٧٩٦	تشرين الثاني / نوفمبر
٤٠-	٣+	٩	١٢	٤٠-	١ ٠٨٠	١ ٠٣٤	كانون الأول / ديسمبر

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

الأوروبيون			الآسيويون والمولدون			الشهر
الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	صافي الهجرة	الهجرة الى الداخل	الهجرة الى الخارج	صافي الهجرة	
جيم - كانون الثاني / يناير - نيسان / ابريل ١٩٧٦						
١٠٤٠	١٠٢٠	٢٠+	١٠	١٠	٢٠+	كانون الثاني / يناير
٨٤١	٨٨٠	٤٠-	٧	٦	١-	شباط / فبراير
٩٧٣	١٠١٠	٤٠-	٩	١٠	١+	آذار / مارس
٦٥٣	١٤٧٠	٨٢٠-	٢	٩	٧+	نيسان / ابريل

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الموجز الاحصائي الشهري ، أيار / مايو ١٩٧٦ .

٤ - وتجدر الاشارة الى ان أرقام الهجرة الى روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧٥ كانت مرتفعة ، ويعود ذلك جزئيا الى تدفق الأوروبيين القادمين من موزامبيق خلال الفترة التي سبقت استقلال الاقليم (١) . غير ان حركة السكان في موزامبيق قد استقرت مع حلول آب / أغسطس ١٩٧٥ وبدأت روديسيا الجنوبية تعاني من خسارة صافية في معدلات الهجرة . وهنالك معلومات مفادها ان هجرة البيض الجماعية من روديسيا الجنوبية تعود مباشرة الى اشتداد حرب العصابات في الاقليم وذكرت صحيفة " ندي روديسيا هيرالد " في آب / أغسطس ١٩٧٦ ان الهجرة الجماعية الى الخارج لا تزال مستمرة .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ٣ .

جيم - توزيع الأراضي

٥- كما ذكر في احد التقارير السابقة التي اعدتها اللجنة الخاصة (ب) ، كان قانون تخصيص الأراضي ، الذي ظل ساريا منذ عام ١٩٣٠ هو الاداة المنظمة لتوزيع الأراضي حسب العنصر الى ان استعفي عنه بقانون حيابة الأراضي (ج) في عام ١٩٦٩ ، وكان القانون السابق قد خصص ١٧٨ مليون هكتار للافريقيين ، و ١٦٦ مليون هكتار للاروبيين ، ورغم ان نسبة الافريقيين الى الاروبيين كانت آنذاك ١٦ : ١ . وبالإضافة الى ذلك خصصت مساحة تبلغ حوالي اربعة ملايين هكتار كحداثق وغابات عامة . وبموجب قانون حيابة الأراضي لعام ١٩٦٩ ، زيدت مساحة الأراضي المخصصة للافريقيين بحوالي ٢ في المائة ، لتصبح ١٨٢ مليون هكتار ، بينما خففت المساحة المخصصة للحداثق والغابات العامة بحوالي ٣٣ في المائة ، لتصبح ٢٧٢ مليون هكتار .

٦- وكانت الأراضي المخصصة للافريقيين ، بموجب قانون تخصيص الأراضي ، تشمل اراضي موقوفة على الاهالي المحليين ، ومناطق مخصصة لشراء السكان المحليين ، ومواقع يقام فيها بلدان للافريقيين ، وبموجب قانون حيابة الأراضي ، تضم الأراضي المخصصة للافريقيين مساحات هي اراضي وقف للقبائل ، ومناطق مخصصة لشراء الافريقيين ، ومواقع تقام عليها بلدان ومدارس ومستشفيات للافريقيين . وبمقتضى قانون حيابة الأراضي (الذي لا يختلف عن القانون السابق) ، تشمل المناطق المخصصة للاروبيين مساحات لاغراض المزارع الاربوية ، والمزارع المشتركة ، والمراكز الحضرية ، والمدارس والمستشفيات الاربوية . غير انه بمقتضى القانون الجديد زيدت مساحة الأراضي المخصصة للاروبيين على الرغم من ان نسبة السكان الافريقيين الى الاروبيين كانت تتزايد باضطراد حتى بلغت في عام ١٩٧٤ نسبة ٢١ : ١ . وعلى اساس هذه النسبة يبلغ متوسط مساحة الارض المخصصة لهاتين المجموعتين من السكان ٢٨ هكتار (كحد اقصى) لكل افريقي و ٦٧٢ هكتار لكل اوروبي . وقد جرى في آذار/مارس ١٩٧٧ تعديل قانون حيابة الأراضي بحيث اصبح بإمكان الافريقيين امتلاك اراضي واقعة في منطقة البيض في الاقليم (انظر ايضا الفقرة ١٣ ادناه) .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٥ .

(ج) ان استخدام كلمات "الجمهورية" ، و "الدستور" ، و "الوزير" . . . وغير ذلك دون وضعها بين علامات اقتباس لا يعني بأي حال من الاحوال اعتراف الامم المتحدة بنظام الحكم غير الشرعي القائم في روديسيا الجنوبية .

٢ - التطورات التي شهدتها حركة تحرير زمبابوى قبل
أيلول / سبتمبر ١٩٧٦

٧ - من الجدير بالذكر أنه تم في اجتماع عقد في لوساكا في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، ضم المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى وجبهة تحرير زمبابوى (فروليزى) ، والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى (زانو) والاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى (زابو) التوقيع على اعلان وحدة زمبابوى الذى اعلنت فيه هذه الجهات موافقتها على الاندماج في كيان جديد وموسع للمجلس الوطني الافريقي لزمبابوى (ANC(Zimbabwe)) تحت قيادة الاسقف آبل موزوريوا (د) غير ان الخلافات نشبت من جديد في عام ١٩٧٥ في صفوف زعامة المجلس الوطني الافريقي لزمبابوى وانشأ السيد جوشوا نكومو ، الرئيس السابق للاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى ، في أيلول / سبتمبر حركة داخل روديسيا الجنوبية (تولى دور رئاستها) مدعيا انها هي " المجلس الوطني الافريقي الحقيقي (زمبابوى) " (هـ) . ونتيجة لذلك اصبحت توجد الآن منظمتان منفصلتان ، تطلق كل منهما على نفسها اسم المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) وتدعي انها الممثل الحقيقي للجماهير الافريقية في الاقليم .

٨ - ومع نهاية عام ١٩٧٥ ، بدأت التقارير الصحفية تشير الى ان بعض مفاويز زمبابوى قد شعروا بالخيبة نتيجة لاستمرار الخلافات بين الزعماء السياسيين . وذكر ان احدى مجموعات المفاويز شكلت " قوة الثالثة " تتألف من ٩ كوادر كانوا اعضاء سابقين في الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى و ٩ اعضاء سابقين في الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوى . كما ذكر ان " القوة الثالثة " رفضت زعامة الاسقف موزوريوا ، والسيد نكومو ، والقس ندابانينغي سيتهل ، والسيد جيمس شيكيريم ، مفضلة زعيما يظهر من بين صفوفها .

٩ - وادانت فئتا المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) ظهور " القوة الثالثة " وادعتا انها لعبة في مقادير مفاويز زمبابوى من جانب بعض العناصر غير الزمبابوية . وادعى الزعيم ان اعضاء " القوة الثالثة " يصفون بعضهم بعضا وان اولئك الذين يقفون وراء " القوة الثالثة " يقومون بمجرد " تعقيد الامور عن طريق تشجيعها " .

١٠ - ومع استمرار الخلافات بين فئتي المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) من ناحية و " القوة الثالثة " من ناحية اخرى فقد شكل حزب وطني آخر في روديسيا الجنوبية بتاريخ ٥ آب / اغسطس ١٩٧٦ ، واطلق على نفسه اسم المجلس الوطني الافريقي المصلح لزمبابوى وادعى أن السيد روبرت مفاي ، الامين العام السابق للاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى ، هو زعيمه وذكر انه سيكون على

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/1 Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرة ٨٦ .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الثامن ، المرفق ، الفقرة ١٣ .

استعداد للدخول في مفاوضات مع النظام غير الشرعي من اجل انها* الازمة السياسية التي انقضت عليها ١١ عاما في روديسيا الجنوبية . غير ان السيد مغابي ارسل برقية الى مؤيديه في لندن شجب فيها الحزب الجديد وتنصل منه .

١١ - ونظرا لاستمرار الانقسامات داخل حركة تحرير زمبابوى ، دعا رؤسا* دول الخطوط الاممية الخمس - انغولا ، وبوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وموزامبيق - الى عقد اجتماع مع وفود المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) بقيادة الاسقف موزوريوا ؛ والمجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) بقيادة السيد نكومو ؛ ومجموعة تطلق على نفسها الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى ، بقيادة السيد مغابي ؛ و " القوة الثالثة " بزعامة ركس نهونغو . وعقد الاجتماع في دار السلام في ٧ و ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

١٢ - وافادت التقارير ان النجاح لم يكتب لجميع المحاولات التي بذلت في الاجتماع لتوحيد جميع الفئات في حركة واحدة لتحرير زمبابوى . وفي ٩ أيلول / سبتمبر اعلن القس سيتهول انه سيعيد احيا* الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى وانه سينفصل عن المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) (بزعامة الاسقف موزوريوا) . كما افادت التقارير ان السيد مغابي ، بالاضافة الى مفاوضين آخرين ، قد رفضوا محاولة القس سيتهول الرامية الى استئناف زعامة الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى .

٣ - التطورات في جبهة روديسيا

١٣ - عندما قام نظام روديسيا الجنوبية غير الشرعي بتعديل قانون حيازة الاراضي في آذار / مارس ١٩٧٢ لتمكين الافريقيين من الملكية الخاصة في الرقعة الخاصة بالبيض في الاقليم (انظر الفقرة ٦٠ ادناه) ، صوت ١٢ من اعضا* جبهة روديسيا في البرلمان ضد هذا التعديل . ومن بين هؤلاء* الاعضا* تد سوتن - برايس ، نائب وزير في مكتب رئيس الوزراء* . وفي ٣٠ نيسان / ابريل ، طرد هؤلاء* الاعضا* الاثنا عشر من جبهة روديسيا ، وبعد قليل شكلوا حزبا جديدا ، هو حزب العمل الروديسي ، كرس نفسه لمبدأ " سيادة الرجل الابيض في روديسيا " . وفي ٤ تموز / يوليه ، استقال ديس فروست ، رئيس جبهة روديسيا ، من الحزب واتهم ايان سميث بعدم القدرة على القيادة الفعالة والايجابية .

١٤ - ومنذ طرد الاثني عشر عضوا ، واجهت جبهة روديسيا موجة من الاستقالات من الحزب والاشاعات المتعلقة باستقالات مزعومة للوزرا* .

٤ — محاولات التوصل الى تسوية سلمية

ألف — خلفيــــــــــــــــة

١٥ — عقد اجتماع رسمي بين وطنيي زمبابوى ومثلي النظام غير الشرعي في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ على جسر شلالات فيكتوريا (٩). وكانت الغاية من الاجتماع البحث عن تسوية سلمية لمشكلة نقل السلطة الى أغلبية شعب الاقليم . غير أن الاجتماع باء بالفشل وذلك في الدرجة الأولى لأن المشتركين لم يتفقوا على مكان لعقد مؤتمر دستوري رسمي . وأصبح وطنيو زمبابوى على ضرورة عقد جميع جلسات مؤتمر من ذلك النوع خارج روديسيا الجنوبية بينما أصر النظام غير الشرعي على ضرورة عقد جميع الجلسات الأولية داخل الاقليم على أن تعقد الجلسة الأخيرة فقط المخصصة لقرار الاتفاق النهائي خارج الاقليم .

١٦ — وبعد الانشقاق الذى وقع في المجلس الوطني الافريقي (زمبابوى) (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ، استأنف السيد نكومو اتصالاته مع النظام غير الشرعي . وعقدت ابتداءً من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ سلسلة من ١٣ جلسة رسمية فضلاً عن عدة جلسات لجان في سالزبورى بين وفدى السيد نكومو والسيد ايان سميث . وأعلن الوفدان بعد ذلك في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٦ أن المحادثات قد وصلت الى طريق مسدود وأنها آيلة الى الانقطاع . أما سبب الوصول الى الطريق المسدود فهو مسألة توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية لروديسيا الجنوبية في حالة استقلالها وعمر الحكومة المؤقتة التي ستشكل قبل تحقيق حكم الأغلبية (ز) .

باء — المبادرة الأنكلو — أمريكية

١٧ — في ٢٠ آذار/مارس ، دعا السيد سميث حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى القيام بدور نشط في السعي للخروج من الطريق المسدود الذى آلت اليه المحادثات . واقرحت حكومة المملكة المتحدة ، من باب الرد على ذلك ، في ٢٢ آذار/مارس ، خطة من مرحلتين عرضتها على السيد سميث . واقتضت الخطة الموافقة المسبقة لجميع الأطراف الرئيسية في نزاع روديسيا الجنوبية على النقاط الأربع التالية : (أ) القبول بحكم الأغلبية ؛ (ب) اجراء الانتخابات لتحقيق حكم الأغلبية في غضون ١٨ شهرا الى عامين ؛ (ج) لا استقلال قبل تحقيق حكم الأغلبية ؛ (د) الحؤول دون مفاوضات مطولة للتوصل الى تسوية دستورية . وذكر السيد جيمس كالا هان ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في حكومة المملكة المتحدة آنذاك ، أن من الممكن ، في حالة قبول هذه الشروط المسبقة ، البدء بالمرحلة الثانية من التفاوض على الشروط الحقيقية لدستور الاستقلال .

(و) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٤ — ٣٠ .

(ز) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٦ — ٣٨ .

١٨ - وفي ٢٣ آذار/مارس رفض السيد سميث الخطة البريطانية مشيراً الى أنها لم توفر "أى أمل في احراز تقدم حقيقي". واعتبر كل من السيد تيم غييز، من حزب روديسيا والسيد بات ياشفورد من حزب الوسط، اللذين رفضا الخطة، ان الفترة الانتقالية المحددة بماين قبل اجراء الانتخابات من أجل تحقيق حكم الأغلبية هي فترة قصيرة أكثر مما ينبغي. أما الأسقف موزوريوا والسيد نكومو فقد رفضا الخطة البريطانية على أساس أن الفترة الانتقالية المحددة بـ ١٨ شهراً قبل اجراء الانتخابات من أجل تحقيق حكم الأغلبية هي فترة طويلة أكثر مما ينبغي.

١٩ - وأشار السيد هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، في خطاب ألقاه في لوساكا، في نهاية نيسان/أبريل ١٩٧٦، الى أن حكومته تؤيد الخطة البريطانية. وذكر فضلاً عن ذلك أنه يترتب على البيض في روديسيا الجنوبية ألا ينتظروا عوناً من الولايات المتحدة في صراعهم مع الوطنيين الزمبابويين.

٢٠ - وعقد المسؤولون الرسميون للولايات المتحدة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر مشاورات مع ممثلي بعض دول الخطوط الأمامية الأفريقية، وكذلك مع موظفي حكومات جنوب افريقيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، والمملكة المتحدة بشأن قضايا روديسيا الجنوبية.

٢١ - وأبان وجود السيد كيسنجر في روديسيا الجنوبية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦، اجتمع مع السيد سميث الذي كان قد تلقى تفويضاً من مؤتمر جبهة روديسيا للتفاوض من أجل ايجاد تسوية لقضية روديسيا الجنوبية (انظر الفقرات ٣٠ - ٣٢ أدناه). وأعلن السيد كيسنجر، بعد الاجتماعات التي عقدها مع السيد سميث، أن جميع الأطراف المعنية قد وافقت على خطة من شأنها أن تحقق تسوية سلمية لمسألة روديسيا الجنوبية، وأن السيد سميث سيعمل عن الخطة بعد مشاوره مع زملائه في سالزبوري.

٢٢ - وأعلن السيد سميث في نشرة اذاعية بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ما وصفه بالاتفاق الذي توصل اليه مع السيد كيسنجر الذي كان قد أكد له، على حد قوله، أن دول الخطوط الأمامية الأفريقية الخمس قد وافقت على نفس الشروط. ووفقاً لما ذكره السيد سميث فان الخطة المقبولة كانت على النحو التالي :

- (أ) يوافق النظام الروديسي الجنوبي على تحقيق حكم الأغلبية خلال عامين ؛
- (ب) يجتمع ممثلو النظام الروديسي الجنوبي فوراً مع الزعماء الأفريقيين في مكان يتفق عليه الجانبان لتنظيم حكومة مؤقتة تقوم بتسيير دفة الامور الى أن يتم تنفيذ حكم الأغلبية ؛
- (ج) تتألف الحكومة المؤقتة من مجلس دولة ومجلس وزراء : يكون نصف أعضاء مجلس الدولة من السود والنصف الآخر من البيض، مع رئيس أبيض لا يكون له صوت خاص. ويسمى الجانبان الاوروبي والأفريقي ممثلينهم. وتشمل مسؤوليات مجلس الدولة سن التشريعات ؛ والرقابة العامة؛ والاشراف على وضع الدستور. أما مجلس الوزراء فيتألف من أغلبية من الأفريقيين ووزير أول أفريقي. وأبان وجود الحكومة المؤقتة يكون وزير الدفاع ووزير النظام العام من البيض. وتتخذ قرارات مجلس الوزراء بأغلبية الثلثين. وتشمل مهامه السلطة التشريعية المفوضة اليه والمسؤولية التنفيذية ؛

(د) تسن حكومة المملكة المتحدة تشريعا يسمح بعملية قيام حكم الأغلبية . وعند صدور هذا التشريع يضع النظام الروديسي الجنوبي أيضا التشريعات التي قد تقتضيها تلك العملية ؛

(هـ) عند انشاء الحكومة المؤقتة ترفع الجزاءات وتوقف جميع أعمال الحرب ، بما فيها حرب العصابات ؛

(و) يقدم المجتمع الدولي دعما اقتصاديا كبيرا لتوفير الضمان للروديسيين الجنوبيين بشأن المستقبل الاقتصادي للبلد . وتشمل هذه التدابير ما يلي :

١ - انشاء صندوق استثماري خارج روديسيا الجنوبية يقوم بتنظيم وتمويل جهد دولي رئيسي لمواجهة متطلبات الفرص الاقتصادية في البلد وآثار التغييرات التي تجرى فيه . ويدعم الصندوق ، في جملة أمور ، السياسات الاقتصادية للبلد على الصعيدين الداخلي والخارجي ويقدم مساعدة انمائية وضمانات وحوافز استثمارات لمجموعة متنوعة من المشاريع . أما هدف الصندوق فهو توسيع الانتاج الصناعي والمعدني في البلد ، وتعزيز قدراته الزراعية عن طريق الاستغلال المناسب للأرض ووضع البرامج الانمائية المناسبة وتوفير المرافق التدريبية والتعليمية الضرورية لضمان تدفق المهارات الأساسية ؛

٢ - تضمن الحكومة المؤقتة والحكومات التي تليها حقوق التقاعد الفردية ، واستثمارات البيوت و / أو المزارع ، وتحويلات الموارد السائلة الى خارج البلد ، ضمن مستويات تحددها فيما بعد . ويضمن الصندوق الاستثماري هذه التدابير المحددة ، موفرا بذلك أساسا دوليا راسخا لكفالة الحكومة .

٢٣ - وأنهى السيد سميث حديثه الاناعي باقتباس قول من أقوال ونستون تشرشل : " ليست النهاية الآن ؛ بل أنها ليست حتى بداية النهاية ؛ ولكنها ربما تكون نهاية البداية " .

جيم - رد الفعل الأفريقي للمبادرات الانكلو - أمريكية وعقد مؤتمر جنيف

٢٤ - اجتمع رؤساء دول الخطوط الأممية الخمس (انظر الفقرة ١١ أعلاه) في لوساكا بعد فترة وجيزة من حديث السيد سميث الاناعي ، وأعلنوا في ٢٦ أيلول / سبتمبر أن قبول الخطة التي رسم خطوطها السيد سميث " يعني اضافة الصيغة الشرعية على هياكل السلطة الاستعمارية والعنصرية " . ودعوا المملكة المتحدة الى عقد مؤتمر خارج روديسيا الجنوبية لانشاء حكومة انتقالية ولمناقشة عقد مؤتمر لوضع دستور لاستقلال روديسيا الجنوبية .

٢٥ - وأشارت التقارير الى أن زعماء زمبابوي الوطنيين ، وهم الأسقف موزوريوا ، والسيد نكومو ، والسيد موغابي ، وجدوا كذلك العديد من الأجزاء التي أعلنها السيد سميث بوصفها خطة كيسنجر غير مقبولة . واعترضوا بصورة خاصة على تشكيل مجلس الدولة ووظائفه ، وتولى البيض وزارتي الدفاع ، والنظام العام ،

وفترة السنتين الانتقالية التي يجب أن تسبق تحقيق حكم الأغلبية . كما اعترضوا أيضا على الضمانات الاقتصادية المقترحة للسكان البيض . وكان رأيهم أن الخطة تضيي الطابع الشرعي على التوزيع الحالي للأراضي في الاقليم الذي هو في صالح المستوطنين البيض .

٢٦ — وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر أعلن المرحوم انطوني كروسلاند ، وزير الدولة لشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، أن حكومته قد قبلت اقتراح رؤساء دول الخطوط الأمامية بأن تعقد المملكة المتحدة مؤتمرا حول روديسيا الجنوبية وأن المملكة المتحدة ترى أن الفرض من المؤتمر هو إقامة حكومة مؤقتة للاقليم .

٢٧ — وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد كروسلاند أن مؤتمرا بشأن روديسيا الجنوبية سيعقد في جنيف ابتداء من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وأن الوفود ستصل الى هناك يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر كي تبدأ للشروع في اجراء مشاورات غير رسمية . وكانت المملكة المتحدة قد أعلنت قبل ذلك أن ايفور ريتشارد ، مثلها الدائم لدى الأمم المتحدة ، سيتولى رئاسة المؤتمر .

٢٨ — وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر أعلن السيد نكومو والسيد موغابي تشكيل الجبهة الوطنية التي سترسل وفدا مشتركا الى المؤتمر . وطلبا تأجيل المؤتمر فترة لا تقل عن أسبوعين لاتاحة مزيد من الوقت للاستعدادات (انظر الفقرة ٣٥ أدناه) ودعوا المملكة المتحدة الى نقل السلطة الى شعب زمبابوي فوراً ، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، والفناء جميع القرى المحمية . كما أعلنوا أنهما لن يتحدثا الى السيد سميث الا اذا كان جزءا من وفد المملكة المتحدة .

٢٩ — وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد كروسلاند في مجلس العموم أن المملكة المتحدة قد دعت الأسقف موزورويوا ، والسيد نكومو ، والسيد موغابي ، والسيد سميث الى ارسال وفود الى المؤتمر . ومع أن القس سيتهول ، الذي كان قد استقال منذ فترة وجيزة من حزب المجلس الوطني الافريقي (زمبابوي) الذي يتزعمه الأسقف موزورويوا (انظر الفقرة ١٢ أعلاه) ، لم يكن ضمن الأسماء الواردة في القائمة المعلنة ، بناء على طلب دول الخطوط الأمامية ، الا أن المملكة المتحدة دعتهم الى الاشتراك في المؤتمر .

٣٠ — وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أعلن السيد نكومو أن الجبهة الوطنية سترسل وفدين الى مؤتمر جنيف برئاسة مشتركة . وذكر الأسقف موزورويوا أنه قد اختار وفده الى المؤتمر وأنه يتوقع أن تتم خلال الأربعة أيام من المشاورات غير الرسمية في جنيف معالجة بعض القضايا المعينة ، بما فيها اطلاق سراح السجناء السياسيين ، ومستقبل مفاوير زمبابوي ، والفناء القرى المحمية . وذكر غوردون شافوندوكا ، المتحدث باسم الأسقف ، أنه اذا لم تعالج تلك القضايا على نحو يرضي وفده ، فإن وفده يحتفظ بحقه في الانسحاب من المؤتمر . كما أعلن السيد سميث أنه سيرأس وفدا مشكلا من بعض أعضاء مجلس الوزراء الى المؤتمر .

دال - ردود فعل أحزاب البيض حيال المبادرات الانكلو-أمريكية

٣١ - جاءت المبادرات الانكلو - أمريكية بشأن الجنوب الافريقي في وقت كان يواجه فيه السيد سميث شعورا من عدم الارتياح داخل جبهة روديسيا ، ومجلس وزرائه ، والقوات المسلحة . غير أنه كان يتعين على السيد سميث ايجاد جبهة موحدة تعزيزا لموقفه في المساومة .

٣٢ - وبسبب تدهور الحالة في روديسيا الجنوبية فقد تكون شعور بعدم الارتياح بين أعضاء جبهة روديسيا ، الذين كانوا يفضلون التفاوض ، وعناصر جناح اليمين التي أرادت من السيد سميث اتخاذ موقف أصلب ضد المفاوضات . ولتهدئة الفئة الأولى فقد تم التخطيط للاستعاضة عن السيد دى فروست زعيم الحزب ، الذى عارض المفاوضات ، بالمقدم ماك نوكس ، أحد مؤيدي السيد سميث . كما قام السيد سميث بتنحية السيد فان دير بيل من منصب وزير الدفاع ، لاحباط احتمال تقديمه لأي دعم لا مكانية تمرد في صفوف القوات المسلحة .

٣٣ - ونتيجة لهذه التفسيرات ، اتخذ حزب مؤتمر جبهة روديسيا بالاجماع قرارا تضمن : (أ) اعادة توكيد الدعم للمبادئ الأساسية للحزب ؛ و (ب) تأييد السيد سميث ووفده تأييدا كاملا للتفاوض نيابة عن الحزب على مستقبل جميع شعوب الاقليم . وبذلك أكد حزب المؤتمر من جديد ، في الجزء الأول من القرار ، مبادئه المتعلقة بتفوق البيض ، مرضيا بذلك جناح اليمين المتطرف ، وأرضى في جزئه الثاني ، مؤيدي سميث باعطاء السيد سميث حرية كاملة في المفاوضات .

٣٤ - أما وقد تسلم السيد سميث بتأييد جماعي من حزبه فقد ذهب الى افريقيا الجنوبية للاجتماع بالسيد كيسنجر وعاد منها بما وصفه بالاقتراحات الانكلو - أمريكية (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه) . التي حظيت بقبول مجلس وزرائه وجمعياته الانتخابية البرلمانية .

٣٥ - ويتضح من التقارير الصحفية أن السيد سميث قبل خطة كيسنجر على أساس تفسيره لها . فهو يرى أن الفرض من مؤتمر جنيف هو مناقشة كيفية تنفيذ تلك الخطة . وعلاوة على ذلك ، يبدو أنه وجد في هذه الخطة متسعا يسمح له بالمناورة ضمنها . كما أنه اعتبر أن من مصلحته قبول الخطة لأنه ، حسب تفسيره لها ، كان السيد كيسنجر قد وعد نظام حكمه بدعم مادي اذا أخفق مؤتمر جنيف نتيجة لعدم تعاون الوطنيين الأفريقيين . وقد أنكرت حكومة الولايات المتحدة أنه سبق للسيد كيسنجر أن أكد للسيد سميث تقديم أي دعم من هذا القبيل .

٣٦ - كما أن هنالك اشارات الى احتمال تأثر موقف أحزاب البيض بالاعتقاد بأن الجزاءات الاقتصادية سترفع خلال عهد الادارة المؤقتة للاقليم وأنه يمكن للاقليم ، خلال تلك الفترة ، أن يحصل على التجهيزات العسكرية التي هو بحاجة ماسة اليها . وأفادت الأنباء أن مارك باتريدج ، وزير الأراضي والموارد الطبيعية في النظام غير الشرعي ، ذكر أن عدة حكومات قدمت الى روديسيا الجنوبية - تأكيدات بذلك المعنى .

هـ - مؤتمر جنيف

- ٣٧ - أخذت المملكة المتحدة في اعتبارها طلب السيد نكومو والسيد موغابي تأجيل افتتاح المؤتمر (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه) فعقدت المؤتمر رسميا في جنيف في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر برئاسة السيد ريتشارد . وتزعم الوفود الخمسة المشتركة في المؤتمر كل من : (أ) السيد موغابي ، ممثلا للاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي ؛ (ب) والقس سيتسهول ، ممثلا كذلك للاتحاد نفسه ؛ (ج) والأسقف موزوريوا ، ممثلا للمجلس الوطني الأفريقي (زيمبابوي) ؛ (د) والسيد نكومو ، ممثلا كذلك للمجلس نفسه ؛ (هـ) والسيد سميث ، ممثلا للنظام غير الشرعي .
- ٣٨ - وبعد أن أدلى كل وفد ببيان عام بشأن موقفه حيال مسألة روديسيا الجنوبية ، حاول المؤتمر تحديد موعد لتحقيق الاستقلال للاقليم . واقترح الوطنيون الأفريقيون في البداية أن ينال الاقليم استقلاله خلال عام واحد واقترحوا ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ موعدا للاستقلال . وأصر النظام غير الشرعي على أن ينال الاقليم الاستقلال بعد ٢٣ شهرا ، في حين اقترحت المملكة المتحدة أن ينال الاقليم الاستقلال في موعد لا يتجاوز ١ آذار / مارس ١٩٧٨ . وبعد مناقشات مطولة ، اتفقت الوفود على الانتقال الى النظر في قضايا أخرى .
- ٣٩ - وفي نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ، بدأت المناقشات حول هيكل الحكومة المؤقتة . واقترح الوطنيون الأفريقيون أن ترسل المملكة المتحدة حاكما أو مفوضا يضطلع بدور رئيسي في الحكومة المؤقتة ، كما اقترحوا ضرورة انشاء مجلس للوزراء يترأسه رئيس وزراء . واقترحت وفود السيد نكومو ، والسيد موغابي ، والقس سيتسهول ضرورة تعيين كل من رئيس الوزراء والوزراء ، بينما أوصى وفد الأسقف موزوريوا بانتخاب رئيس الوزراء بطريق الاقتراع العام وأن يقوم رئيس الوزراء بعد ذلك بتعيين الوزراء .
- ٤٠ - وتقضي اقتراحات الوطنيين الأفريقيين بأن يضطلع مجلس الوزراء بالمهام التنفيذية والتشريعية معا .
- ٤١ - ورفض السيد سميث تقديم أية مقترحات ، مصرّا على أن الخطة الانكلو-امريكية وحدها ، التي وصفها بأنها خطة كيسنجر ، يجب أن تكون الأساس لمناقشة انشاء حكومة مؤقتة .
- ٤٢ - وأعلنت المملكة المتحدة بعد ذلك أنها على استعداد للقيام بدور مباشر في الحكومة الانتقالية (انظر الفقرة ٤٢ أدناه) . غير أنه بسبب عدم احراز تقدم في المناقشات حول هذه المسألة ، أعلن السيد كروسلاند في ١٤ كانون الأول / ديسمبر تأجيل المؤتمر بقصد ابعاد التفكير في الأمر وعودته الى الانعقاد بتاريخ ١٧ كانون الثاني / يناير في مكان يتم الاتفاق عليه بصورة مشتركة .
- ٤٣ - وعقب تأجيل المؤتمر ، ذكر السيد سميث أنه اذا أخفق مؤتمر جنيف في الوصول الى اتفاق فانه سيحاول اجراء مفاوضات مع الأفريقيين الآخرين الذين يهتمهم أمر تسوية مشاكل الاقليم تسوية سلمية . وفي ٢٨ كانون الأول / ديسمبر ، توجه السيد ريتشارد بالطائرة الى الجنوب الأفريقي في زيارة شملت جنوب أفريقيا ، وبوتسوانا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وروديسيا الجنوبية ، وزامبيا ، وموزامبيق .

واو - مسألة الاشتراك البريطاني في الحكومة المؤقتة المقترحة

٤٤ - اتضح في مؤتمر جنيف أن مسألة الاشتراك البريطاني بشكل ما في الحكومة المؤقتة أمر جوهري . ولذلك أعلن السيد كروسلاند في ٢ كانون الأول / ديسمبر ، أثناء انعقاد المؤتمر ، أن حكومة المملكة المتحدة على استعداد للاضطلاع بدور مباشر في الحكومة الانتقالية قبل تحقيق حكم الأغلبية إذا كان الرأي العام للمؤتمر يرى أن مثل هذا الترتيب مفيد . وأشار إلى أن طبيعة الوجود البريطاني تتوقف على هيكل الحكومة المؤقتة . ومع أن الوطنيين الأفريقيين كانوا قد اقترحوا في المؤتمر قيام المملكة المتحدة بارسال مفوض مقيم إلى الاقليم لممارسة بعض الصلاحيات ، إلا أن مختلف الأطراف في المؤتمر لم تتفق على صلاحيات المفوض أو على مسألة الاشراف على وزارتي الدفاع والنظام العام .

٤٥ - ومن ناحية أخرى ، بينما أعطى النظام غير الشرعي في وقت من الأوقات الانطباع بأنه سيوافق على وجود مفوض مقيم من المملكة المتحدة ، فقد كان رأيه دائما أن سلطات المفوض يجب أن تكون محدودة جدا لأن غير ذلك يعني اعطائه " سلطة بلا مسؤولية " . وبعد اعلان المملكة المتحدة عن استعدادها للاضطلاع بدور مباشر في الحكومة المؤقتة ، أصبح السيد سميث يعارض أي اشتراك بريطاني ذي شأن .

٤٦ - كان الاقتراح السابق ، وفقا للتقارير الصحفية يقضي بأن تعين المملكة المتحدة وزيرين بريطانيين يتوليان وزارتي الدفاع والنظام العام . ورفض النظام غير الشرعي هذا الاقتراح لأنه رغب في الإبقاء على سيطرته على هاتين الوزارتين . كما ذكر أن المملكة المتحدة رفضت كذلك من جانبها هذا الاقتراح لأنها لن تتمكن من الاشراف على الوزارتين بدون دعم اما من القوات البريطانية أو قوة من الكومنولث . وكانت المملكة المتحدة قد أشارت بصورة قاطعة في السابق إلى أنها لن ترسل قوات إلى الاقليم .

٤٧ - ولذلك كان يبدو في الوقت الذي رفعت فيه جلسات مؤتمر جنيف ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، أن نجاح المؤتمر يتوقف على اتفاق جميع الوفود على طبيعة دور المملكة المتحدة في الحكومة المؤقتة المقترحة .

٤٨ - وأفادت الأنباء أن السيد ريتشارد كان قد تقدم ، أثناء المشاورات التي أجراها في أفريقيا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ مع زعماء دول الخطوط الأمامية والوطنيين والنظام غير الشرعي ، بمقترحات جديدة تنطوي على مشاركة بريطانية في حكومة مؤقتة . وذكرت التقارير الصحفية ، أن أحد الاقتراحات كان يرمي إلى وضع وزارتي الدفاع والنظام العام تحت اشراف مجلس أمن وطني يضم أعضاء من السود والبيض معا ؛ وفي حالة تعقد الأمور ، يترك القرار النهائي للمفوض المقيم .

٤٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني / يناير رفض النظام غير الشرعي المقترحات البريطانية الجديدة وأعلن أنه سيسعى إلى تسوية داخلية مع بعض الأفريقيين الموجودين داخل الاقليم .

٥٠ - وأعرب كل من السيد كروسلاند والسيد ريتشارد عن أسفهما الشديد لموقف النظام غير الشرعي . ذلك لأن رفض النظام غير الشرعي للاقتراحات يمكن ، في نظرهما ، أن يفضي إلى حرب عنصرية فسي

الاقليم من شأنها أن تجر عواقب بعيدة الأثر على الجنوب الأفريقي . وأمام الموقف المتصلب الذي اتخذته النظام غير الشرعي ، أعلن الوطنيون الأفريقيون أن حرب العصابات ستزداد حدة ودعوا جميع الدول الصديقة الى دعم قضيتهم . ومع ذلك فقد أصرروا على ضرورة استئناف مؤتمر جنيف سواء بحضور ممثلي النظام غير الشرعي أو بغيا بهم .

٥١ - وفي أواخر كانون الثاني /يناير، كان لا يزال هناك أمل في انعقاد مؤتمر جنيف . ان شدد السيد وليم اتيكي ميوموا ، الأمين العام الاداري لمنظمة الوحدة الأفريقية ، على ضرورة قيام حكومة المملكة المتحدة بدور أكثر حسما في تسوية مشكلة روديسيا الجنوبية .

٥٢ - وفي ٣١ كانون الثاني /يناير حذر السيد سايرس فانس ، وزير خارجية الولايات المتحدة الجديد النظام غير الشرعي أن لا ينتظر أية مساعدة من الولايات المتحدة . وكرر دعم الولايات المتحدة للمقترحات البريطانية ودعا الى استئناف المفاوضات . وفي المؤتمر الصحفي ذاته ، دعا السيد فانس كونفرس الولايات المتحدة الى الفاء " تعديل بيرد " (الفرع ٥٠٣ من قانون المشتريات العسكرية للولايات المتحدة لعام ١٩٧١) ، الذي يسمح لشركات الولايات المتحدة باستيراد الكروم ومعادن أخرى من روديسيا الجنوبية (انظر الفقرات ١٠٣ - ١٠٧ أدناه) . وأشار مختلف المراقبين الى أن من شأن اجراء كهذا من جانب الولايات المتحدة أن يساعد على اقناع السيد سميث بمواصلة المفاوضات .

٥٣ - وفي شباط /فبراير، قام السيد اندرو يانخ ، الممثل الدائم الجديد للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة ، بزيارة جمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا . وذكرت الأنباء أنه عقد مشاورات مع عدد من الزعماء الأفريقيين حول مسألة روديسيا الجنوبية .

زاي - التطورات الحديثة

٥٤ - قام ديفيد أووين وزير الدولة للشؤون الخارجية للمملكة المتحدة ، بعد فشل مؤتمر جنيف في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ . بزيارة لجنوب أفريقيا للتشاور مع جميع من يهمهم الأمر حول أفضل السبل لمعالجة المشكلة الروديسية الجنوبية . وعقب هذه الزيارة بفترة قصيرة أعلن السيد أووين تشكيل بعثة أنكلو - امريكية مؤلفة من جون غراهام ، أحد الوكلاء في مكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، وستيفن لو ، سفير الولايات المتحدة في زامبيا .

٥٥ - والغرض من انشاء هذه البعثة هو مواصلة المشاورات في جنوب أفريقيا مع جميع الأطراف المعنية . وقد قامت البعثة بزيارتين لجنوب أفريقيا في أيار /مايو وتموز /يوليه ١٩٧٧ .

٥٦ - بيد أن السيد سميث أعلن ، في ١٨ تموز /يوليه أن نظامه قد رفض الخطة الأنكلو - امريكية ، وذلك في الدرجة الاولى لأن هذه الخطة تصّر على قبول " دستور مبني على أساس مبدأ الاقتراع العام " ، وأعلن كذلك أن برلمان روديسيا الجنوبية قد حل ، وأن الشعب قد دعي لاجراء انتخابات

في ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٧، وذكر أنه يفكر في تشكيل حكومة قائمة على قاعدة واسعة النطاق بمد الانتخابات وأعرب عن أمله في أن تضم هذه الحكومة بين أعضائها بعض الأفريقيين . وذكرت الأنباء أيضا أن السيد سميث قال لوزير خارجية جنوب أفريقيا أن المفاوضات مع المملكة المتحدة حول تسوية المسائل ستستمر أثناء الحملة الانتخابية .

٥٧ - ولقد شجب جميع زعماء زيمبابوي الوطنيين موقف السيد سميث لما وصفوه بأنه رفض لمواجهة الحقيقة . وقالوا ان الدعوة لاجراء الانتخابات لا تمت بأية صلة لكفاح الشعب الزيمبابوي .

٥٨ - وقال السيد أووين أن مناورات سميث لن تضع حدا للمحاولات الانكلو - امريكية الرامية الى ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الروديسية الجنوبية . وقال ان الدعوة الى اجراء انتخابات قد تؤدي الى "وقفة قصيرة" في المحاولات ولكنه يتوقع أن تستأنف هذه المحاولات في أقرب وقت ممكن .

٥٩ - ولا بد من الملاحظة بالنسبة للانتخابات التي دعا السيد سميث الى اجرائها في ٣١ آب / اغسطس ، انه لمن يتمتع بحق الانتخاب سوى ٨٥٠٠٠ شخص من أصل الـ ٢٧٠٠٠٠ أبيض وسوى ٧٥٠٠ شخص من أصل الـ ٦ ملايين أفريقي الذين يعيشون في الاقليم .

٥ - الكفاح المسلح من أجل التحرير

أنشطة المفاوير في الاقليم

٦٠ - تشير التقارير الصحفية الى أن الاقليم برمته قد غرق في حرب عصابات تتسم بالتصميم وتحديث التقارير عن أنشطة المفاوير في أجزاء كثيرة من روديسيا الجنوبية، بما فيها المراكز الحضرية مثل سالزبوري ، وامتالي ، وبولاوايو . وتجدر الإشارة الى أن أنشطة المفاوير كانت تقتصر الى درجة كبيرة ، قبل حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، على الجزء الشمالي الشرقي من الاقليم . وبعد حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، ومع تحسن ظروف العمليات ، تمكن رجال المفاوير من تنفيذ خطط اتسمت بالمزيد من الجراءة . ويجرى خوض غمار الحرب الآن في شمال شرق الاقليم ، وشماله ، وشرقه ، وجنوبه الشرقي ، مع التغلغل أحيانا في جميع المدن الرئيسية . وعلى سبيل المثال ، قام المفاوير في تشرين الاول/اكتوبر بعمليات في مرانديلاي ، التي تقع على بعد ٧٢ كيلو مترا من سالزبوري .

٦١ - وللدرد على اتساع أنشطة المفاوير، أنشأ النظام غير الشرعي ما وصفه بنطاق أو مساح العمليات قسم الاقليم بموجبها الى مناطق شمالية وشرقية وجنوبية . ولكل منطقة قيادتها ، ويضمها معا ما يعرف بنظام القيادة المشتركة للعمليات (انظر الفصل الخامس من هذا التقرير، المرفق الأول (32/23/) . (Rev.1, Vol.I)

٦٢ - وشهد عام ١٩٧٦ تصاعد النشاط ضد شبكة السكك الحديدية في الاقليم التي تشكل عصب حياة روديسيا الجنوبية . ففي الفترة الممتدة من آيار/مايو حتى تموز/يوليه ١٩٧٦ ، اضطر النظام

غير الشرعي الى ايقاف خط السكة الحديدية الذى يربط بين سالزبورى وامتالي في الشرق ، والخط الذى يمر ببلومترى في الجنوب الغربي ، ويصل سالزبورى بجوهانسبرج ، والخط الذى يتصل بشبكة السكك الحديدية في جنوب افريقيا عن طريق بيتبرج ، في الجنوب . وهذه الخطوط هي منافذ روديسيا الجنوبية الوحيدة بطريق السكك الحديدية . وقد كانت من بين الأهداف الرئيسية لأنشطة المفاوير .

٦٣ - كما وجه المفاوير أنشطتهم ضد الطرق البرية الرئيسية . ففي أيلول/سبتمبر اغطرت النظام غير الشرعي عدة مرات الى اقفال طريق بولا وايو - بيتبرج وطريق سالزبورى - امتالي ، وفي تشرين الأول/أكتوبر دمر بفعل المتفجرات جسر سكة حديد ماتتسي ، الذى يبعد ٤٨ كيلومترا عن شلالات فيكتوريا .

٦٤ - وأسفرت أنشطة المفاوير هذه عن عدد من الإصابات مما حدا بالنظام غير الشرعي الى فرض قيود على استعمال الطرق الرئيسية في الاقليم . وطلب الى سائقي السيارات عدم استخدام الطرق البرية الرئيسية في الليل بينما نُصح أولئك الذين يرغبون في استعمال الطرق البرية الرئيسية خلال النهار بالسفر في قوافل سيارات مصحوبة بقوات أمن .

٦ - عدوان روديسيا الجنوبية ضد موزامبيق

٦٥ - في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، هاجم السلاح الجوى التابع للنظام غير الشرعي معسكر لاجئين في قرية ناغومايا في موزامبيق وقتل ٦١٨ شخصا من العزل ، كان بينهم نساء وأطفال . وذكر أن قوات روديسيا الجنوبية قد وصلت الى المعسكر متخفية بأزياء جبهة تحرير موزامبيق ، وكانت وجوهها مطلية باللون الأسود وكانت تشدو بأغاني موزامبيق الثورية .

٦٦ - وفي أواخر تشرين الأول/اكتوبر ومنتصف تشرين الثاني/نوفمبر ، ارتكب النظام غير الشرعي مزيدا من أعمال العدوان ضد موزامبيق . وذكر أن قوات النظام غير الشرعي قد استخدمت الدبابات والمدافع ومدافع الهاون والمشاه والقاذفات المقاتلة والفرسان في غزوها لمقاطعتي غازا ، وتيتسي ، حيث قتلت ما يزيد على ٣٠٠ شخص . وأدانت السلطات الموزامبيقية الغزو وأعلنت أن قواتها قد صدت الغزاه .

٧ - الأعمال الوحشية في روديسيا الجنوبية

ألف - العمليات

٦٧ - لجأ النظام غير الشرعي ، من باب الرد على تزايد الممارسة وتعاظم القوة المسلحة لقوات التحرير الوطني ، الى ارتكاب أعمال وحشية ضد السكان الافريقيين في الاقليم . وازدادت هذه الاعمال في عددها وقسوتها مع تصاعد حرب العصابات .

٦٨ - ففي أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، نشرت اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام في روديسيا ، التي كانت قد أبلغت في الماضي عن وقوع أعمال وحشية وعدوانية ارتكبتها النظام غير الشرعي (The Man in the Civil War in) ، وثيقة أخرى عنوانها " (ح) (Middle: torturo, rosettlment and oviction) ، وثيقة أخرى عنوانها " Rhodesia: abduction, torture and death in the counter-insurgency campaign " .

٦٩ - وتفيد التقارير الواردة بأن الوثيقة تكشف عن استخدام الصدمات الكهربائية في تعذيب الأفريقيين الذين يشك في أن لديهم معلومات عن أنشطة المفاويز . كما أنها تروى تفاصيل عدد من حالات الهجوم على المدنيين الأفريقيين ، بل وحتى موت " منتهكي حظر التجول " المزعومين .

٧٠ - كما ورد أن الوثيقة تذكر أنه " لا يمكن تحقيق التوفيق العنصرى في روديسيا إلا إذا أدرك البيض تماما طبيعة ما يجرى خلال حرب العصابات التي فقد فيها قرابة ٣٠٠٠ شخص أرواحهم ، وهم بصفة رئيسية من المفاويز والمدنيين السود " .

٧١ - وعقب نشر الوثيقة قدم الأسقف دونالد لامونت ، رئيس اللجنة ، الى المحاكمة وادين بتهمتين تتعلقان بعدم الابلاغ عن وجود مفاويز و تهمتين تتعلقان باسداء النصح الي آخرين كي يرتكبوا الجريمة ذاتها . وحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات مع الأشغال الشاقة . وأدانت كنيسة الروم الكاثوليك في روديسيا الجنوبية النظام غير الشرعي بسبب تصرفه ، وأيدتها في ذلك كنائس أخرى في الاقليم .

باء - القرى المحمية

٧٢ - تشير المعلومات المتوفرة الى أن الأحوال فيما يسمى بالقرى المحمية قد استمرت في التدهور . فقد أصدرت جمعية المقيمين في شويشي ، وهي منظمة ترفيهية شكلها عمال شويشي في سالزبوري ، تقريراً في نيسان/ابريل ١٩٧٦ يكشف النقاب عن الآلام الشديدة التي يمانها الناس الذين يعيشون فيما يسمى بالقرى المحمية . ووفقاً للمقالات التي ظهرت في الصحف ، فان التقرير يشير الى أن الناس الذين يعيشون في تلك القرى يموتون بسبب مشاكل معوية ، بما فيها الاسهال والديزنتاريا ، بسبب الاهمال وتردى الأحوال .

٧٣ - وتشير تقارير أخرى الى أن التطبيق الصارم لساعات حظر التجول على المقيمين في ما يسمى بالقرى المحمية قد أفضى الى انخفاض انتاجية الأفريقيين ، الأمر الذى يجعل من الصعب على هؤلاء المقيمين مواجهة متطلباتهم اليومية . وقد تجاهل النظام غير الشرعي جميع الطلبات التي قدمتها جمعية المقيمين في شويشي للحصول على الاغاثة والمساعدة المادية .

٧٤ - وكما جاء في تقارير سابقة ، كان النظام غير الشرعي قد أنشأ ، في منتصف عام ١٩٧٤ ، ٢١ قرية

محمية (ط). وتشير التقارير الى أنه تم انشاء ما يزيد على ٣٩ قرية محمية اضافية . وقد ر مقال نشر في نيسان/ابريل ١٩٧٦ في صحيفة "الاوزيرفر" اللندنية أن حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أفريقي يعيشون في هذه القرى . ودعا الوطنيون الزمبابويون الى الغاء هذه القرى فوراً .

٨ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٧٥ - ليس بالامكان الحصول على بيانات دقيقة عن اقتصاد روديسيا الجنوبية . فمعظم الاحصاءات المتوفرة ترد من النظام غير الشرعي وهي غالباً ما تكون مضللة . ومع ذلك فهناك اشارات الى أن اقتصاد الاقليم يعاني من الاستنفارات العسكرية التي غالباً ما يلجأ اليها النظام غير الشرعي لمكافحة النشاط المتزايد للمقاومين . ويشير عدد تموز/يوليه ١٩٧٦ من نشرة "Rhodesia Acceptances; Executive Guide to the economy" الى أن تعدد عمليات الاستنفارات العسكرية قد خفض انتاجية العمال . كما أن الاقتصاد تأثر بسبب ارتفاع معدل الهجرة من روديسيا (انظر الفقرة ٣ أعلاه) .

٧٦ - وقد شهدت جميع قطاعات اقتصاد الاقليم هبوطاً في الانتاج . وكان أكثر القطاعات تضيقاً صناعة النقل ، التي شهدت هبوطاً بنسبة ١٦ في المائة في الانتاجية خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٧٦ . ومن بين الصناعات الاخرى التي ظهر فيها هبوط في الانتاج صناعة الطباعة والنشر (١٣٩ في المائة) ؛ وصناعة الكيماويات والبتروكيمياويات (١٣٩ في المائة) ؛ وصناعة الملابس والأحذية (١١٦ في المائة) ؛ وصناعة المواد الغذائية (١٠٥ في المائة) .

٧٧ - وزاد من حدة الضرر الذي لحق باقتصاد الاقليم اتحاذ جنوب افريقيا لاجراءات في آب/اغسطس ١٩٧٦ ، أعلنت جنوب افريقيا في احدهما اضطرارها الى تقييد حركة السفر من روديسيا الجنوبية بسبب الازدحام في موانئها . وذكرت الأنباء أن حركة السفر من روديسيا الجنوبية قد قيّدت في وقت من الأوقات بحيث اقتضت على قطار واحد كل يوم يمر عبر منطقة "ريف" الواقعة في الترانسفال الى ميناء دربن . أما التدبير الثاني فيقضي بوجوب قيام جميع المستوردين في افريقيا الجنوبية داخل البلد بايداع ٢٠ في المائة ، نقداً ، من مجموع قيمة السلع التي يزمعون شراءها من الخارج قبل تثبيت طلبات شرائهم . ومن المنتظر أن يترك دخول هذا التدبير حيز السريان آثاراً بعيدة المدى في روديسيا الجنوبية لأن جنوب افريقيا هي الآن السوق الرئيسية للسلع المصنعة في الاقليم . وتفيد التقارير أن من المرجح أن يخفض هذا التدبير الجديد من حجم تدفق متحصلات الاقليم من الصادرات وأن يحد من سرعة ذلك التدفق .

(ط) المرجع نفسه ، الفقرة ٧٨ .

٧٨ - ويعزو النظام غير الشرعي التدور الاقتصادي في الاقليم الى آثار الانكماش الاقتصادي العام الذي يلف العالم بأسره . بيد أنه يعترف بأن آثار الجزاءات على مدى الأحد عشر عاماً الماضية قد بدأت تنعكس على الاقتصاد . وقد أسهم الافتقار الى الاستثمارات العالية المستوى وأسواق الصادرات واستمرار حاجة الاقتصاد المتدور الى الحصول على دعم الحكومة في خلق الحالة الراهنة .

٧٩ - وازدادت صعوبة الأوضاع الاقتصادية منذ اضطرار النظام غير الشرعي الى زيادة المخصصات المالية لقطاعي الدفاع والشرطة بسبب حرب العصابات . فقد حرمت تلك المخصصات القطاعات الاقتصادية من موارد هي في حاجة ماسة اليها . هذا فضلاً عن أن التعبئة العامة للأوروبيين في القوات المسلحة قد جرّدت الاقتصاد من قوته العاملة الحيوية التي تستنزف في الوقت ذاته بسبب ارتفاع مستوى الهجرة من الاقليم .

٨٠ - هذا ويبين الجدول ٣ أدناه مجموع مكتسبات الموظفين الأفريقيين في الاقليم في الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٥ .

باء - حالة الناتج المحلي الاجمالي والقطاع الأجنبي

٨١ - يتبين من "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لروديسيا" ، (Economic Survey of Rhodesia) ، التي ينشرها النظام غير الشرعي ، أن الناتج المحلي الاجمالي للاقليم قد ارتفع في فترة ١٩٧٥ / ٧٦ بنسبة ٧٢ في المائة بالقيم المالية (٢٠ في المائة في ١٩٧٤ / ٧٥) الا أنه بسبب التضخم هبط الناتج المحلي الحقيقي (بعد اجراء التسوية المتعلقة بالتضخم) بنسبة ١٥ في المائة بالمقارنة بالسنة السابقة . وكان هذا هو أول هبوط يشهده الاقليم منذ عام ١٩٦٥ . ويبين الجدول ٤ أدناه المنشأ الصناعي للناتج المحلي الاجمالي للاقليم منذ عام ١٩٦٦ .

٨٢ - وذكر أن الانخفاض قد نجم عن البطء الذي شهدته القطاعات الانتاجية في الاقليم ، ألا وهي الزراعة ، والتعدين ، والصناعات التحويلية . وجاء في " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية " أن انتاج هذه القطاعات الثلاثة قد ارتفع بنسبة ٤ في المائة فقط في فترة ١٩٧٥ / ٧٦ ، مقابل ٣٤ في المائة في فترة ١٩٧٤ / ٧٥ (انظر الجداول ٥ - ٧ أدناه) . وفي الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٦ ، هبط حجم انتاج الصناعات التحويلية بنسبة ٩ في المائة عما كان عليه في الفترة ذاتها من عام ١٩٧٥ .

٨٣ - وشهدت روديسيا الجنوبية خلال فترة ١٩٧٥ / ٧٦ أسوأ عجز منذ عام ١٩٦٥ . فقد ذكرت التقارير المنشورة ، أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات أظهر عجزاً مقداره ١٢٨ مليون دولار روديسي (ي) مقابل ٩٦ مليون دولار روديسي جنوبي في السنة السابقة . وتميزو " اندراسنة

(ي) يعادل الدولار الروديسي الجنوبي ١.٦٠ دولار تقريباً من دولارات الولايات المتحدة .

الاستقصائية الاقتصادية "العجز ، جزئيا ، الى هبوط الفائض التجارى من ٥١ مليون دولار روديسي جنوبي في فترة ١٩٧٤ / ٧٥ الى ٣٣ مليون دولار روديسي جنوبي في فترة ١٩٧٥ / ٧٦ ، والسبب الزيادة المتصاعدة في العجز في المعاملات غير المنظورة (انظر الجدول ٨ أدناه) . ومع ذلك ، يتبين من " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية " ، أن الاقليم شهد تدفقا صافيا في رأس المال بما يزيد على ١٠١ مليون دولار روديسي جنوبي ، مما خفض العجز في الحساب الجارى والحساب الرأسمالي مما الى ٢٦٦ مليون دولار روديسي جنوبي . وإذا أخذنا بهذه الاحصاءات فان عجز فترة ١٩٧٥ / ٧٦ سينخفض الى رقم أدنى من العجز الذى ظهر في فترة ١٩٧٤ / ٧٥ والبالغ ٣٣ مليون دولار روديسي جنوبي . هذا ولم يعط أى تفسير لمصدر هذا التدفق الصافي في رأس المال الى روديسيا الجنوبية .

٨٤ - هذا وقد اضطر النظام غير الشرعي أيضا الى مواجهة مشكلة الخسارة في القطع الأجنبي فسي الاقليم نتيجة لارتفاع معدل الهجرة منه . وفي آب/اغسطس ، أعلن أنه ليس بوسع أية أسرة تهاجر من الاقليم أن تأخذ معها مبلغا يتجاوز ١٠٠ دولار روديسي جنوبي بدلا من الـ ٥٠٠٠ دولار روديسي جنوبي ، التي كان مسموحا بها في الأصل كحد أعلى . وخفض المبلغ الذى يمكن للروديسيين الجنوبيين المسافرين في أجازات أخذه معهم خارج الاقليم من ٣٥٨ جنيه استرليني الى ٢٢٤ جنيه استرليني .

٨٥ - وذكرت صحيفة " التايمز " اللندنية في معرض اشارتها الى هذا التدبير الأخير الرامي الى الحد من تدفق الثروة الى خارج الاقليم أنه " لم يشر أى تدبير حكومي آخر منذ اعلان الاستقلال من طرف واحد شعورا بهذه الدرجة من الاستياء المرير ولم يبين بهذا الوضوح الشديد الى الربع مليون أبيض موقف الحكومة اليائس والورطة التي يجد السكان البيض أنفسهم فيها من جراء ذلك . وقد وصف السكان البيض بأنهم أصبحوا " في معتقل مالي " .

٨٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، أعلن النظام غير الشرعي أن مصرف احتياطي روديسيا قد أوقف حتى ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر تعامله بالأسهم الخارجية والأسهم الروديسية الجنوبية التي تعرض للبيع والشراء خارج الاقليم . ولا يوجد ما يشير الى أن تلك العمليات قد استؤنفت بعد ذلك التاريخ . وذكر مصرف الاحتياطي أنه لا يمكن لأى شخص يرغب في شراء أو بيع تلك الأسهم القيام بذلك الا بعد الحصول على موافقة خاصة من دائرة مراقبة النقد .

الجدول ٣

رويسيا الجنوبية : مجموع مكسيقات الموظفين الاثريهين
(بملائين الدولارات الرووب بسمة الجنوبية)

	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	
الزراعة والحراجة	١٢٣٤	٥٦١	٤٩٥	٤٤٥	٣٩٨	٣٦٨	٣٦٩	٣٤٦	
التعدين والاحتجار	٣٠٣٤	٢٥٣٤	٢١٠٠	١٩٦١	١٩٠٠	١٨٣٤	١٦٩١	١٥٣١	
الصناعة التحويلية	٩٧٣٤	٨٣٢١	٦٨٨٨	٥٩٩٩	٥١٢٢	٤٨٠٠	٤٣٢١	٣٦٦١	
الكهرباء والمساواة	٣٥٥	٣٠٥	٢٦١	٢٢٢	٢٠٥	١٩١	١٦١	١٦١	
الأعمال الانشائية	٤١٥٥	٣٦٦١	٢٨٨٨	٢٦٦٢	٢٣٠٥	١٨٣٢	١٥٣٢	١٤٣٢	
التنول والتأمين والمعارات	٤٣٤	٣٣٤	٢٧٢	٢٣٢	٢٠١	٢٠٥	١٧٢	١٦١	
التوزيع والمطاعم والفنادق	٣٧٣٢	٣٠٣١	٢٧٣١	٢٥٣١	٢٢٦١	٢٠٣٢	١٨٦١	١٦٦٨	
النقل والاتصالات	٢٣٣٥	١٩٦٨	١٦٦٨	١٥٣٥	١٤٣٥	١٠٣٢	١٠٣٤	٩٦٨	
الخدمات العامة	٢٩٣٢	٢٣٢١	١٩٦٢	١٦٥٥	١٤٣٥	١٢٢٢	١١٦١	١٠٣٥	
التعليم	٢٩٣١	٢٥٣١	٢١٣٤	١٩٦١	١٨٥٥	١٦٥٥	١٥٣١	١٣٢١	
المصحة	٨٦١	٦٦١	٦٥٥	٥٥٥	٤٣١	٤٣٢	٤٣١	٣٢١	
الخدمات المنزلية	٤٨٣٢	٤٢٢١	٣٧٣١	٣٧٣٢	٣٣٣٥	٣٠٣٥	٢٧٢٨	٢٦٦١	
الخدمات الأخرى	١٩٣٥	١٦٦١	١٣٢١	١٢٣٤	١٠٣١	١٠٣٤	٨٦١	٨٦٢	
المجموع	٤٣٥٣٢	٣٧٢٣٥	٣١٦٦١	٢٨٥٣٤	٢٥٥٣١	٢٢٩٦١	٢١١٦٨	١٩٣٣٤	

المصدر : رويسيا الجنوبية ، الموزن الاحصائي الشهري ، Monthly Digest of Statistics ، ايار/مايو ١٩٧٦ .

المجدول ٤

رؤسما الجنوبية : المبتأ المناخي للناجح المحلي الاجمالي ١٩٦٠-١٩٧٥
(بملايين الدولارات الروبسية الجنوبية)

البند	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥ (وقت)
الراحة والمراجعة : الاقتصاديون والآسومون والمؤدون الاقتصاديون	٨٥٥٨	٨٢٣٢	٧٦٤٤	١٠٠٠١	٩٥٥٧	١٢٢٥٥	١٤٤٢٢	١٤٩٩١	٢٠٠٠٠	٢١٦٢٣
التدوين والاحتجار	٤٩٠٠	٦٩٧٧	٤٤٤٧	٦٥٥٥	٥٢٣٧	٧٢٣٨	٨٢٣٢	٥٩٩٣	١١٢٣٨	٩٥٩٢
المساعدة التنويرية	٤٥٥٢	٤٦٢٢	٤٨٤٤	٦٢٢٦	٦٧٢٢	٧٠٢٢	٧٠٢٨	٩٧٢٦	١٢٨٠١	١٢٢٥٥
الكهرباء والسما	١٢٢٢٩	١٤٢٢١	١٥٧٢٢	١٨٢٢٤	٢٢٠٢٢	٢٦١٢٧	٣٠٦٥٥	٣٤٩٩٢	٤٢٨٨٢	٤٧٤٥٥
الأعمال الانشائية	٢٢٢١	٢٥٢٨	٢٦٢٢	٢٩٢٧	٣٠٢١	٣٢٢٩	٣٥٢١	٣٩٥٥	٤١٢٢	٤٩١١
التحول والتأمين	١٣٠	١٥٥٥	٥٠٤	٥٧٢٧	٥٨٨٨	٦٤٥٥	٨١٢٢	٩١٢١	٩٩٢٢	١٠٦٢٧
المقارنات :										
القيمة الاستيعابية										
للبيوت التي يشغلها										
أصحابها	٩٢	١٠٢	١١٥	١٣٤٤	١٥٥٢	١٦٩١	١٨٧٧	٢٠٢٨	٢٢٠	٢١٨٨
أخرى	٨٥	٩٢	١١٠	١٤٢٣	١٦١	١٨١	١٩٩١	٢١٢٨	٢٣٢٦	٢٣٢٢
التوزيع والنفانق والطعام	٨٩٥	١٠١٢	١١١٦	١٢٤٨	١٣٨٢	١٥٥٥٥	١٧٥٢٦	٢٠١٢١	٢٤٢٣٥	٢٦٠٥٥
النقل والاتصالات	٥٤٥	٥٠٥	٥٨٤	٧١٠	٦٧٨	٧٨٠	٨٦٢٧	٨٥٢٢	٨٩٢٧	١٠٢٢٦
الارادة العامة	٤٤٨	٤٨٠	٤١٤	٥٧٤	٦١٢١	٥٩٢١	٧٧٢١	٩١٠	١٠٦٥	١٢٢٨
خدمات التعليم	٢٥٨	٢٦٨	٢٩٢	٣١٢١	٣٤٢١	٣٩٥٥	٤٢٣٠	٤٨٠	٥٥٥٠	٦٤٢١
الخدمات الصحية	١٢٥	١٢٠	١٤٢	١٥٢	١٦٤	١٨٢١	٢٠٢٨	٢٢٤	٢٥٢١	٣٠٥
الخدمات المنزلية الخاصة	٢٢٢٧	٢٥٥	٢٧٠	٢٨٢	٣٠٥	٣٢٥	٣٧٢٨	٢٨٤	٤٢٢٦	٤٨٨
الخدمات المنزلية فسي										
الناطق الريفية الأفرقية ١٠٢										
الخدمات الأخرى	٣٦٩	٣٩٥	٤٥٢	٥٠٦	٩٨	١٤١	١٥١	٩١	١٩٤	١٧٤
اجمالي الناجح المحلي	٦٨٨٥	٧٥٨٦	٧٨٧٢	٩٢٨٢	٩٩٤٩	١١٥٢٧	١٢١١٢	١٢٨٢	١٨٩٠	١٩٠٩٥

المصدر : رؤسما الجنوبية ، الموزن الاحصائي الشهري ، المار/مايو ١٩٧٦ .

٨٧ - ومع أن التدابير الجديدة المشار إليها أعلاه كانت ترمي إلى الحد من تدفق القطع الأجنبي إلى خارج الإقليم فإن التقارير في جوهانسبرج تشير إلى أن أثر تلك التدابير سيكون بسيطاً بالنظر إلى أن التعامل بالأسهم الروديسية الجنوبية "قد انخفض إلى الصفر تقريباً".

٨٨ - كما اعترف دافيد سميث ، وزير مالية النظام غير الشرعي ، بأن نظام الائتمان المالي والأسواق الرأسمالية لروديسيا الجنوبية أصبحت كلها تتسم بعدم الاستقرار وهي تعمل في ظروف مضطربة. ولذا فإن النظام غير الشرعي يبحث عن طرق لإعادة الاستقرار والنظام إلى أسواقه المالية والرأسمالية.

٨٩ - وتشير التقارير الصحفية إلى أن النظام غير الشرعي ، عندما قبل بما يسمى خطة كيسنجر ، كان تحت تأثير المساعدة الاقتصادية التي كان ينتظر تلقيها بمقتضى تلك الخطة ، حيث كان يأمل في أن تعيد تلك المعونة الاقتصادية الحيوية للاقتصاد وتضمن للأوروبيين نصيباً "منصفاً" من التعويض ، إذا ما قرروا مفارقة الإقليم .

الجدول هـ

روديسيا الجنوبية : الناتج الزراعي ١٩٥٤ - ١٩٧٥

(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

زراعة الافريقيين

<u>السنة</u>	<u>زراعة الأوروبيين :</u> <u>اجمالي الناتج</u>	<u>الانتاج للاستهلاك</u> <u>المنزلي الريفي</u>	<u>المجموع التقريبي</u> <u>للانتاج</u>
١٩٥٤	٧٢ر٨	٢٣ر٧	٣٣ر٣
١٩٥٥	٧٦ر٢	٢١ر٩	٣١ر١
١٩٥٦	٨٧ر٦	٢٦ر٨	٤١ر٢
١٩٥٧	٩٠ر٦	٢٦ر٩	٣٨ر٧
١٩٥٨	٩٤ر٠	٢٤ر١	٣٣ر٥
١٩٥٩	١٠٣ر٤	٢٣ر٧	٣٣ر٤
١٩٦٠	١١١ر٨	١٩ر١	٣٠ر١
١٩٦١	١٢٩ر٤	٢٩ر١	٣٨ر٧
١٩٦٢	١٢٦ر٦	٣٠ر١	٣٩ر٦
١٩٦٣	١٣٣ر٦	٢٧ر٣	٣٥ر٦
١٩٦٤	١٣٨ر٢	٢٦ر٥	٣٥ر٠
١٩٦٥	١٤٠ر٣	٢٥ر٧	٣٤ر٠
١٩٦٦	١٤٤ر٦	٤٠ر٨	٥٠ر٦
١٩٦٧	١٤٥ر١	٥٩ر٤	٧١ر٣
١٩٦٨	١٣٦ر٨	٣٩ر١	٤٥ر٨
١٩٦٩	١٧١ر٥	٥٤ر٢	٦٧ر٧
١٩٧٠	١٦٨ر٩	٤٥ر٠	٥٥ر٨
١٩٧١	٢٠٨ر٤	٥٩ر٤	٧٥ر٧

(يتبع)

الجدول هـ (تابع)

زراعة الافريقيين

<u>السنة</u>	<u>زراعة الاوروبيين :</u> <u>اجمالي الناتج</u>	<u>الانتاج للاستهلاك</u> <u>المنزلي الريفي</u>	<u>المجموع التقريبي</u> <u>للانتاج</u>
١٩٧٢	٢٣٣٧	٦١٦	٨٦٥
١٩٧٣	٢٤٧٣	٤٢١	٦٤١
١٩٧٤	٣٢٠٢	٨٨٠	١١٩٦
١٩٧٥ (أ)	٣٥١٠	٧١٣	١٠١٣

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الموجز الاحصائي الشهري ، أيار/مايو ١٩٧٦ .
(أ) مؤقت .

الجدول ٦

روديسيا الجنوبية : الناتج المعدني ، ١٩٦٨ - ١٩٧٥
(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

<u>الرقم القياسي</u> <u>لقيمة الوحدة</u>	<u>الرقم القياسي</u> <u>للحجم</u>	<u>القيمة</u>	<u>السنة</u>
١١٥ر٧	١٠٨ر٩	٦٧ر٤	١٩٦٨
١٢٣ر٨	١٣٢ر٤	٨٧ر٧	١٩٦٩
١٢٧ر٢	١٤٥ر١	٩٨ر٧	١٩٧٠
١٢٠ر٠	١٥٧ر٦	١٠١ر٢	١٩٧١
١١٦ر٧	١٧١ر٨	١٠٧ر٤	١٩٧٢
١٣٣ر٠	١٩١ر٢	١٣٥ر٩	١٩٧٣
١٦٨ر٧	١٨٣ر٠	١٦٥ر٢	١٩٧٤
١٦٩ر٥	١٨٦ر٦	١٦٩ر٨	١٩٧٥

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الموجز الاحصائي الشهري ، أيار/مايو ١٩٧٦ .

المجلد ٧

رون يسيا الجنوبية : انتاج الصناعات التحويلية ، ١٩٦٨ - ١٩٧٥
(بملادين الدولارات الرون يسية الجنوبية)

صافي الناتج		مجموع المشتريات والتصديرات		اجمالي الناتج		عدن المؤسسات	السنة
بما في ذلك السلع غير المنتجة في أماكن العمل	بما في ذلك السلع غير المنتجة في أماكن العمل	بما في ذلك السلع غير المنتجة في أماكن العمل	بما في ذلك السلع غير المنتجة في أماكن العمل	بما في ذلك السلع غير المنتجة في أماكن العمل	بما في ذلك السلع غير المنتجة في أماكن العمل		
١٧٦٥	١٨٢٩١	٢٥٨٨١	٢٨٦٠٠	٤٣٤٦٦	٤٦٨٨٩	١٠٦٨	١٩٦٨
٢٠٦٩٤	٢١٤٥٧	٢٠٥٥٨	٢٣٦٩٧	٥١٢٩٢	٥٥١٣٢	١١١٩	١٩٦٩
٢٥١١١	٢٥٩٩٦	٢٥٢٢٨	٢٨٩٩٨	٦٠٤٣٠	٦٤٩٩٤	١١٦١	١٩٧٠
٢٩٢١١	٣٠٥٥٢	٤٠٦٩٧	٤٥٢٩٤	٦٩٨٨٨	٧٥٧٧٧	١٢٤٦	١٩٧١
٣٣٢٨٨	٣٤٦٩٧	٤٦٩١١	٥٢٠١١	٨٠١١٨	٨٦٦٩٨	١٢٨٦	١٩٧٢
٣٨٥٨٨	٤٠٢٩١	٥٥٤٤٤	٦١٠١١	٩٤٠٩٢	١٠١٢٩٩	١٣٠٢	١٩٧٣
٤٤٩٣٠	٤٩٣٣٠	٧٥٦٩٥	٧٥٦٩٥	١١١١١	١٢٤٩٩٥	١٣٢٣	١٩٧٤
٥٤٥٩١	٥٤٥٩١	٨٤٢٩١	٨٤٢٩١	١١١١١	١٣٨٨٩	١٣٢٣	١٩٧٥

المصدر : رون يسيا الجنوبية ، الموجز الاحصائي الشهري ، ايار/مايو ١٩٧٦ .
(١) وقت .

الجدول ٨

روديسيا الجنوبية : ميزان المدفوعات ، ١٩٦٦ - ١٩٧٥

(بملايين الدولارات الروديسية الجنوبية)

السنة	البضائع ، صافي	المعاملات غير المنظورة ، صافي ايرادات الخدمات الاستثمارات التحويلات	صافي رصيد الحساب الجاري	المعاملات الرأسمالية ، صافي	صافي التدفق فني الحسابين الجاري والرأسمالي
١٩٦٦	٢٧٠	٨٠ - ١٩٢ -	٤٣ -	٤٦ -	٨٩ -
١٩٦٧	١٢٣	١٥٥ - ١٣٤ -	١٦٧ -	٢٣٧	٧٠
١٩٦٨	٢٦٠ -	٨٢ - ١٤٩ -	٥٠١ -	٣٩٥	١٠٥ -
١٩٦٩	٢٧٧	٢٠ - ١٧٨ -	٣٦	٩٩	١٣٤
١٩٧٠	٢٣١	١٣٥ - ٢١٠ -	١٤٠ -	٢٦٣	١٢٣
١٩٧١	١٦ -	٢٢١ - ٣٠٤ -	٥٧٤ -	٣٠٥	٢٦٩ -
١٩٧٢	٥٨٢	١٩٥ - ٣٥١ -	٠٧	٢٣ -	١٦ -
١٩٧٣	٨٣٠	٥٥١ - ٣٨٥ -	١٧٤ -	٥١٦	٣٤٢
١٩٧٤	٥٠٨	٧٤٨ - ٥٢٧ -	٩٥٧ -	٦٢٦	٣٣١ -
١٩٧٥	٣٣١	٨٩٣ - ٤٢٧ -	١٢٧٩ -	١٠١٣	٢٦٦ -

المصدر : روديسيا الجنوبية ، الموجز الاحصائي الشهري ، ايار/مايو ١٩٧٦ .

٩ - التهرب من الجزاءات

٩٠ - ما زالت مسألة انتهاك الجزاءات تسترعي انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك انتباه اللجنة الخاصة . وقد طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٤ (أ) من قرارها ١٥٤ / ٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الى جميع الحكومات التي لم تفعل ذلك بعد " أن تتخذ تدابير تنفيذية صارمة لضمان امثال جميع الأفراد والهيئات والاشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها امثالاً دقيقاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لمنع اقامة أى شكل من أشكال التعاون بينهم وبين النظام غير الشرعي " . كذلك طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ٩ من القرار ذاته ، أن تتابع مراقبة تنفيذ ذلك القرار .

٩١ - وجاء في مختلف التقارير أن هناك حالات عديدة يمكن أن تكون قد جرت فيها انتهاكات للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية . وتركز هذه الورقة على أربع حالات متعلقة بمسألة الجزاءات : (أ) " المؤامرة النفطية " ، كما عرضها مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة (ك) (ب) تقرير أصدرته وزارة التجارة في المملكة المتحدة عن شركة لونرو Lonrho وعن امكانية انتهاك الشركات البريطانية للجزاءات ؛ (ج) تطور الحالة فيما يتعلق بتعديل بيرد Byrd Amendment (انظر الفقرة ٥٢ أعلاه) الذي يحق بموجبه للشركات الأمريكية أن تستورد معدن الكروم الخام وغيره من المعادن من روديسيا الجنوبية ؛ (د) خطط النظام غير الشرعي في حال الغاء الجزاءات .

ألف - المؤامرة النفطية

٩٢ - نشر مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة ، في حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، تقريراً عن التحقيق الذي قام به في التدابير التي اتخذتها شركات النفط عبر الوطنية لتلبية الاحتياجات النفطية لروديسيا الجنوبية . وقد استنتج المركز أن خمس شركات نفط ، هي شركة موبيل أوويل كوربوريشن ، ومجموعة رويال داتش/شل ، وشركة النفط البريطانية المحدودة بريتش بتروليم كومباني ليميتد ، وشركة توتال الفرنسية للنفط ، وشركة كلتكس بتروليم كوربوريشن (مؤسسة مشتركة بين شركة استاندرد أوويل كومباني أوف كاليفورنيا وشركة تكساكو) ، " قد أنشأت " على الورق " سلسلة من الشركات الوسيطة ، التي يمكن بواسطتها لمؤسسة جنتا (Genta) (وكالة حكومية في روديسيا الجنوبية) أن تستورد جميع احتياجات روديسيا من المحروقات " ، وذلك عن طريق فروعها القائمة في افريقيا الجنوبية .

(ك) المؤامرة النفطية (نيويورك ، مركز العمل الاجتماعي لكنيسة المسيح المتحدة ، حزيران / يونيه ١٩٧٦) . The Oil conspiracy (New York, Center for Social Action of the United Church of Christ, June 1976).

٩٣ — وقد نشر المركز صوراً عن بعض الوثائق السرية ، بما في ذلك المراسلات والبيانات الحسابية ، دعماً لما توصل إليه من استنتاجات . وجاء في تقرير المركز أن النظام غير الشرعي قد أنشأ وكالة جنتا Genta في عام ١٩٦٦ كي تتولى استيراد جميع منتجات النفط إلى الإقليم . وكلفت جنتا ، بدورها ، شركة موبيل أويل لروديسيا الجنوبية المحدودة باستيراد البنزين ومحروقات محركات الديزل والمحركات التوربينية . أما استيراد الزيوت التي لا تستخدم كمحروقات ، مثل زيوت التزليق ، فقد كلفت باستيرادها شركات النفط الأربع الأخرى .

٩٤ — ولكي تتمكن من القيام بمهمتها في تزويد روديسيا الجنوبية بمنتجات النفط أنشأت كل من شركات النفط شركات فرعية وهمية في جنوب أفريقيا ، وهي شركات موجودة على الورق فحسب . مثال ذلك أن شركة موبيل أويل لروديسيا الجنوبية قد عقدت اتفاقاً مع شركة فريت سرفيسز ليمتد ، خدمات الشحن المحدودة ، وشركة راند أويلز ، وشركة ترانسفال الغربي للتنمية والتنقيب .

٩٥ — هذا وإن الطريقة المتبعة في توجيه الطلبات التجارية ووضع الفواتير هي طريقة معقدة جداً . وتظهر هذه الطريقة ، في شكلها المبسط ، كما يلي : تقوم شركة موبيل أويل جنوب أفريقيا بشراء نفط في الخارج ثم تباعه لأحدى الشركات المتفرعة الوهمية ، التي تقيده على حساب وكالة جنتا في بنك هولندا (جنوب أفريقيا) . ويجرى بعد ذلك شحن النفط إلى وكالة جنتا في روديسيا الجنوبية وليس إلى شركة النفط التي تعمل الشركة الفرعية الوهمية في جنوب أفريقيا باسمها . أخيراً تقوم وكالة جنتا بتوزيع النفط على جميع شركات النفط الموجودة في الإقليم .

٩٦ — ويشير تقرير المركز إلى أن شركة موبيل أويل جنوب أفريقيا هي برمتها ملك لشركة موبيل أويل المسجلة في الولايات المتحدة . وتحاول شركة موبيل أويل جنوب أفريقيا ، حسب ما جاء في التقرير ، إنشاء شركات وهمية ، كي تظهر أنها ليست متورطة في أية تجارة مع روديسيا الجنوبية .

٩٧ — وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ قامت لجنة فرعية للعلاقات الخارجية ، تابعة لمجلس شي—وخ الولايات المتحدة ، بتحقيق حول مزاعم مفادها أن شركات متفرعة من شركة موبيل أويل هي متورطة في انتهاك الجزاءات بسبب بيعها منتجات النفط إلى روديسيا الجنوبية . ولكن الشركة أنكرت الاتهام ، مصرحة بأن سياستها تقضي ، منذ عام ١٩٦٦ ، بمنع أي عملية بيع إلى روديسيا الجنوبية .

٩٨ — وتبين من التقارير الصحفية أن دراسة المركز ، قد استرعت انتباهها شديداً ليس فقط من قبل شركة موبيل أويل بل أيضاً من قبل مجموعة رويال داتش/شل ، وشركة النفط البريطانية ، وشركة كالتكس للنفط ، وشركة توتال الفرنسية للنفط .

باء — التقرير عن شركة لونـرو

٩٩ — جاء في التقارير الصحفية الواردة في عام ١٩٧٦ ، أن وزارة التجارة في المملكة المتحدة قد أصدرت تقريراً عن شركة لونرو المساهمة (المعروفة سابقاً باسم الشركة اللندنية والروديسية — لاستثمار المناجم والأراضي (the London and Rhodesian Mining and Land Company) ، التي تملك

عددا من شركات التعدين والشركات الزراعية في روديسيا الجنوبية . وقد جرى التلميح ، في هذا التقرير ، الى أن شركة لونرو قد فوضت شركاتها الفرعية في روديسيا الجنوبية بممارسة صلاحياتها . وجاء أيضا في التقرير أن شركة لونرو قد اشترت في عام ١٩٦٨ ، أى بعد ثلاث سنوات من اعلان الاستقلال من جانب واحد ، شركة افريقية جنوبية تدعى Edmundian Investments ، تملك بدورها منجما بالقرب من أومتالي في روديسيا الجنوبية . وذهب التقرير الى القول أن الأدلة المتوفرة تشير الى أن مجموعة لونرو قد اشترت حصتها في شركة Edmundian Investments لغايات منها تسهيل تصدير النحاس الروديسي .

١٠٠ - وردا على ذلك كشفت شركة لونرو أن شركة النفط البريطانية ، وشركة ريو تنتو للزنك ، وشركة كادبرى شوييس ، وشركة بريتش انسوليتد كالذرز كيهل ، هي كلها ، من بين شركات بريطانية عديدة أخرى ، متورطة في انتهاك الجزاءات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية . وأضافت لونرو قائلة " ونتيجة لذلك فإن الجهاز المصرفي البريطاني مازال عماد التجارة في روديسيا كما أن الشركات البريطانية عناصر تابعة له " .

١٠١ - وصرحت وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، بعد التحقيق في ادعاءات شركة لونرو ، بأنه لا علم لها بوجود حالات تهرب من فرض الجزاءات من قبل الشركات البريطانية ، باستثناء انتهاكات ممكنة قامت بها شركة لوكاس سرفرس اوفرسيز ، المتفرعة عن شركة لوكاس اندستريز ، والتي تباع خدماتها على الصعيد العالمي . وجاء في بيان الوزارة أن " أنشطة هذه الشركة " تستحق ، فيما يبدو ، دراسة أدق " .

١٠٢ - وقد أنكرت معظم الشركات التي ذكرت شركة لونرو انتهاكها الجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية .

جيم - تعديل بيرد

١٠٣ - وقع رئيس الولايات المتحدة ، جيمي كارتر ، في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٧ ، على مشروع قانون الجزاءات الروديسية الذى يلغى تعديل بيرد (انظر الفقرة ٩١ اعلاه) ، فأصبح المشروع بذلك قانونا . وكان مجلسا كونغرس الولايات المتحدة قد وقعا كلاهما على مشروع هذا القانون ، في اوائل الشهر . ومن الجدير بالاشارة الى أن تعديل بيرد قد سمح للمؤسسات التجارية في الولايات المتحدة باستيراد بعض المعادن من روديسيا الجنوبية منذ عام ١٩٧١ . وترد في الجدول رقم ٩ أدناه قائمة بالمعادن المشحونة الى شركات الولايات المتحدة بين ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، بما في ذلك معادن الاسبستوس والكروم الخام والنيكل .

١٠٤ - وقد استوردت الولايات المتحدة ١٧ شحنة من المعادن يبلغ وزنها الاجمالي ٣٨ . ٦٢

طناً أمريكياً ، في الفترة الممتدة من أول تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ (ل) ؛ و ٢١ شحنة يبلغ وزنها الاجمالي ٧٤ ٧٤٣ طناً أمريكياً ، في الفترة الممتدة من أول تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ؛ و ٢٣ شحنة يبلغ وزنها الاجمالي ٤٥ ٦٠٧ طناً أمريكياً ، في الفترة الممتدة بين أول كانون الثاني /يناير و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (انظر الجدول رقم ٩ أدناه) .

١٠٥ - ويظهر من تحليل الشحنات بحسب السلع أن الشركات الأمريكية قد استوردت من روديسيا الجنوبية ، في الفترة الممتدة من أول تشرين الأول/أكتوبر حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، ١٥٩ ٤٥ طناً أمريكياً من معدن الكروم الخام ، و ٢٦ ٧٢٩ طناً أمريكياً من سبائك الكروم والحديد العالية الكربون ، و ٣٦٢ ١ طناً أمريكياً من كاثود النيكل الالكتروليتي ، و ٤٦٠ ٤ طناً أمريكياً من خيوط الكريزوتايل أي الاسبستوس الكندي . كذلك استوردت هذه الشركات من روديسيا الجنوبية ، في الفترة الممتدة من أول كانون الثاني/يناير حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، ٢٢ ٩٠٦ طناً اميركية من معدن الكروم الخام ، و ٨ ٢٥٨ طناً أمريكياً من سبائك الكروم والحديد المنخفضة والعالية الكربون ، و ٦٦٥ طناً أمريكياً من كاثود النيكل الالكتروليتي ، و ٤٨٨ طناً اميركية من خيوط الكريزوتايل أي الاسبستوس الكندي .

١٠٦ - وهكذا فإن استيرادات الولايات المتحدة من روديسيا الجنوبية التي تمت بموجب تعديل بيرد ، لم تكن مقصورة على معدن الكروم الخام بل شملت أنواعاً عديدة من المعادن ، التي يرى بعض الأمريكيين المؤيدين لالغاء تعديل بيرد أنها ليست عنصراً مهماً بالنسبة إلى أمن الولايات المتحدة أو بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية الخارجية العامة للولايات المتحدة (٢) .

١٠٧ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ناشد السيد فانس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، الكونغرس الأمريكي الغاء تعديل بيرد كي تتمكن الولايات المتحدة من متابعة تنفيذ التزاماتها الدولية . كذلك حث السيد يونج ، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة الكونغرس الأمريكي على الغاء التعديل المذكور ؛ وقد تمت الآن الموافقة على هذا التدبير ، كما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه .

(ل) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثامن ، المرفق ، الجدول رقم ٨ .

(م) انظر Diane Polan and Anthony Lakem Irony in Chrome: The Byrd Amendment Two Years Later (New York, Carnegie Endowment for International Peace 1973) .

دال - التدابير المتخذة من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٥٣ (١٩٦٨) المتعلق بمسألة روديسيا الجنوبية

١٠٨ - كما ذكر ذلك سابقاً (ن)، اتخذ مجلس الأمن بالاجماع، بتاريخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٦، وبناءً على توصية لجنة مجلس الأمن (س)، القرار ٣٨٨ (١٩٧٦) الذي قرره انه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة للتأكد من أن رعاياها والأشخاص الموجودين على أراضيها لا يقومون بتأمين: (أ) أى سلع أو منتجات مصدرية من روديسيا الجنوبية أو معدة للاستيراد اليها؛ (ب) أية سلع أو منتجات أو أملاك تخص أية مؤسسة تجارية أو صناعية أو مرافق عامة في روديسيا الجنوبية. كذلك قرر المجلس أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لمنع رعاياها والأشخاص الموجودين على أراضيها من منح أية مؤسسة تجارية أو صناعية أو مرفق عام في روديسيا الجنوبية حق استخدام أى عنوان تجارى أو ابرام أى اتفاق امتياز بشأن استخدام أى عنوان تجارى أو علامة تجارية أو نموذج سجل، وذلك فيما يتعلق ببيع أو توزيع أية منتجات أو سلع أو خدمات تقوم بها مؤسسة كهذه. كذلك ناشد المجلس الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة التقيد بأحكام هذا القرار.

١٠٩ - وكان أمام لجنة مجلس الأمن، عند النظر في توسيع الجزاءات، عدد من المقترحات المقدمة من عدة أعضاء، بما في ذلك اقتراح بتوسيع الجزاءات بشكل يتيح تطبيق المادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة تطبيقاً كاملاً. ولكن هذا الاقتراح لم ينل موافقة جميع أعضاء اللجنة. ولو تم قبوله لآدى الى توسيع الجزاءات حتى تشمل الاتصالات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية والاتصالية وغيرها من الاتصالات الموجودة في الاقليم. ومن الاقتراحات الأخرى التي قدمت والتي لم تحظ بموافقة اللجنة بالاجماع: (أ) طلب بأن تحرم الدول الأعضاء من حق الهبوط على أراضيها الطائرات التي يشمل خط طيرانها الهبوط في روديسيا الجنوبية من أجل انزال أو استقبال المسافرين أو من أجل تحميل أو تفريغ البضائع أو كلاهما معاً، اذا كانت وجهة المسافرين والبضائع الى روديسيا الجنوبية أو منها؛ (ب) توصية بأن يقرر مجلس الأمن توجيه طلب الى الدول الأعضاء التي لها خدمات أو مراكز قنصلية في الجنوب الافريقي بالآ تجديد أو تمنح جوازات سفر لرعاياها

(ن) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1)، المجلد الثاني، الفصل الثامن، المرفق، الفقرات ١١٠ - ١١٣.

(س) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثلاثون، ملحق تشرين الأول/اكتوبر، تشرين الثاني/نوفمبر، كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥، الوثيقة S/11913.

الذين تعتقد انهم مقيمون في روديسيا الجنوبية ؛ (ج) توصية بأن يقرر مجلس الأمن توجيه طلب الى الدول الاعضاء بسن تشريع يجعل سفر رعاياها الى روديسيا الجنوبية أمرا فير شرعي ؛ (د) اقتراح بتوسيع الجزاءات بحيث تشمل جنوب افريقيا .

١١٠ - ولقد رفع الى لجنة مجلس الأمن ، منذ عام ١٩٦٦ ، عدد من الانتهاكات المحتملة للجزاءات المفروضة على روديسيا الجنوبية (ع) . ومن هذه الحالات استيراد المعادن الخام ، والمعادن وخلاوطها ، والتبغ ، والحبوب واللحوم من روديسيا الجنوبية ؛ وتصدير الاسمدة ، والأمويا ، والآلات وأجهزة النقل الى روديسيا الجنوبية ؛ وانتهاكات أخرى بصد الأنشطة الرياضية وغيرها من المباريات الدولية ، بالاضافة الى انتهاكات في الميادين المصرفية والتأمينية والسياحية وغيرها من المسائل ذات الصلة .

١١١ - خطط النظام فير الشرعي في حال الفاء الجزاءات

١١١ - يرى النظام فير الشرعي ، حسب تأويله للمقترحات البريطانية الامريكية بشأن نقل السلطة ، في روديسيا الجنوبية ، الى أيدي الاكثرية الافريقية بالمسائل السلمية (أنظر الوثيقة الفقرات ١٥ - ٥٩ أعلاه) ، ان الجزاءات المفروضة على الاقليم ستلغى بمجرد تأليف حكومة انتقالية .

١١٢ - ويعترف النظام فير الشرعي بأن الجزاءات قد أضرت باقتصاد الاقليم وانها قد شلت ، الى حد ما ، قواته المسلحة . ففي ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ كشف ر. ت . ر. هوكينس ، وزير النقل والطاقة في النظام فير الشرعي ، عن أن البلدان الغربية ، في حال الفاء الجزاءات ، ستبذل جهودها " لتوظيف رؤوس الأموال في الاقتصاد الروديسي الجنوبي ، كي تتيح لقطاعاته الصناعية والتجارية والزراعية أن تعمل بطاقتها القصوى " . وقال الوزير ، في حديثه عن انشاء صندوق تمويل عند قبول المقترحات ، انه " يمكن استخدام قسم من الأموال لشراء الاسلحة ، الخ " . وأضاف قائلاً " اننا في أمس الحاجة الى أسلحة حربية أكثر تطورا من الناحية التقنية ولن يكون هناك اعتراض على عمليات التجنيد التي نقوم بها في بلدان أخرى من البلدان المتكلمة بالانكليزية . كذلك جرى ابلاغنا انه اذا رأينا من الضروري زيادة التوفل في أراضي موزامبيق عند ما نصبح نظاما شرعيا فان انتقادات البلدان الأخرى تكون عندئذ باطلة " . واختتم الوزير خطابه قائلاً : " في أسوأ الحالات ، سنكون ، في مركز أفضل مما نحن عليه اليوم لخوض الحرب . كذلك سيكون أماننا ، لمدة سنتين ، مجال للاتجار بحرية ولا نعاش الاقتصاد بواسطة أموال صندوق التنمية التي تبلغ مليارين من الدولارات الامريكية . كذلك سيكون أماننا سنتان لتخزين الأسلحة والمواد الحربية واعادة تكوين قواتنا المسلحة ، بالاضافة الى أن سوق التجنيد في قواتنا المسلحة سيصبح سوقا أوسع من قبل " .

(ع) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/12265) ، المجلد الأول .

المجدول ١

مستويات الولايات المتحدة من المواد الاستراتيجية من روك يسميا الجنوبية
من أول تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ إلى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٦

الكمية

(بالأطنان الأمريكية)

السلعة

خريطة الاستيستوس الكندي

معدن الكروم الخام

سباتك كروم وحدد عالية الكربون

كاثود النيكل الالكتروليتي

كاثود النيكل الالكتروليتي

معدن الكروم الخام

سباتك كروم وحدد عالية الكربون

كاثود النيكل الالكتروليتي

كاثود النيكل الالكتروليتي

معدن الكروم الخام

سباتك كروم وحدد عالية الكربون

خريطة الاستيستوس

معدن النيكل الخام

معدن الكروم الخام

سباتك كروم وحدد عالية الكربون

كاثود النيكل الالكتروليتي

كاثود النيكل الالكتروليتي

كاثود النيكل الالكتروليتي

كاثود النيكل الالكتروليتي

خريطة الاستيستوس الكندي

تاريخ الوصول القدر

مركز التفرغ

مركز التحصيل

(١) ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥

دريمان ، جنوب افريقيا ، تشا رستستون ، كارولاينا الجنوبية

١٦٣

٧ تشرين الاول / اكتوبر

نيو اورليانز ، لوزيانا

١٨ ٣٨٥

٧ تشرين الاول / اكتوبر

نيو اورليانز ، لوزيانا

٦ ٩٣٦

١٣ تشرين الاول / اكتوبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٢٨٤

٢١ تشرين الاول / اكتوبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

١٢٢

٣٠ تشرين الاول / اكتوبر

نيو اورليانز ، لوزيانا

٦ ٣٤١

٣٠ تشرين الاول / اكتوبر

نيو اورليانز ، لوزيانا

٩ ٩٣٢

٣٠ تشرين الاول / اكتوبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٢٧٦

٣٠ تشرين الاول / اكتوبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٣٦٤

٣٠ تشرين الاول / اكتوبر

نيو اورليانز ، لوزيانا

٤ ٩٨٤

٣ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٨ ٢٠٨

٤ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٩٠

٨ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٤٣

١٦ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

١٥ ٤٤٩

١٦ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

١٦ ٦٥٣

٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

١٢٩

٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

١٨٧

٤ كانون الاول / ديسمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٦٧

٤ كانون الاول / ديسمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٦٧

٤ كانون الاول / ديسمبر

بلتيمور ، ماريلاند ، بلتيمور

٦٧

(يتبع)

المحور ٩ (تأليف)

بلد التسجيل	السفينة	تاريخ الوصول المقدّر	مرفأ التفريغ	مرفأ التحميل	الكمية (بالأطنان الأمريكية)	السلعة
الولايات المتحدة	African Comet	٨ كانون الأول / ديسمبر	فلادلفيا	دوربان	٩٠٠	معدن التنجستين الخام
الولايات المتحدة	Christopher Lykes	١١ كانون الأول / ديسمبر	هيوستون و تكساس	بورت اليزابيث	١٥٠	خيوط الاسبستوس الكندي
الولايات المتحدة	Austral Pilot	٢٩ كانون الأول / ديسمبر	تشارلستون	بورت اليزابيث	٨٠	خيوط الاسبستوس الكندي
الولايات المتحدة	Normacove	١١ كانون الثاني / يناير	بليتيور	بورت اليزابيث	٢٢٠	كاتور النيكل الالكتروليتي
الولايات المتحدة	Normacove	١١ كانون الثاني / يناير	بليتيور	دوربان	١٦٣	كاتور النيكل الالكتروليتي
الولايات المتحدة	African Neptune	٢١ كانون الثاني / يناير	فلادلفيا	بورت اليزابيث	٥٥	خيوط الاسبستوس
الولايات المتحدة	Adabelle Lykes	٢٥ كانون الثاني / يناير	برنسايد	مابوتو	٣ ٢٢٦	سباتك كروم وحديد وسيلكون
الولايات المتحدة	Adabelle Lykes	٢٥ كانون الثاني / يناير	برنسايد	دوربان	٢ ٢٠٧	سباتك كروم وحديد منخفضة الكربون
الولايات المتحدة	Adabelle Lykes	٢٥ كانون الثاني / يناير	برنسايد	دوربان	٥٥٣	سباتك كروم وحديد منخفضة الكربون
الولايات المتحدة	Gulf Shipper	٢٧ كانون الثاني / يناير	برنسايد	مابوتو	٥٩٧	كروم مشحون
الولايات المتحدة	Gulf Shipper	٢٧ كانون الثاني / يناير	برنسايد	مابوتو	٢ ٢١٥	كروم مشحون
الولايات المتحدة	African Dawn	٢٧ شباط / فبراير	تشارلستون	بورت اليزابيث	١ ٣٨	خيوط الاسبستوس الكندي
الولايات المتحدة	Austral Pilgrim	٦ آذار / مارس	فلادلفيا	بورت اليزابيث	٧٤	خيوط الاسبستوس
اليونان	Phaedra-E	٩ آذار / مارس	تشارلستون	مابوتو	٩ ٨٤٩	معدن الكروم الخام
اليونان	Phaedra-E	٩ آذار / مارس	برنسايد	مابوتو	٢ ٤١٩	معدن الكروم الخام
اليونان	Phaedra-E	٩ آذار / مارس	برنسايد	مابوتو	١ ٦٩٩	معدن الكروم الخام
اليونان	Phaedra-E	٩ آذار / مارس	برنسايد	مابوتو	٧ ٢٥٧	معدن الكروم الخام
اليونان	Phaedra-E	٩ آذار / مارس	تشارلستون	مابوتو	١ ٦٨٢	معدن الكروم الخام
الولايات المتحدة	Austral Patriot	٢ نيسان / أبريل	فلادلفيا	بورت اليزابيث	١١٥	خيوط الاسبستوس
الولايات المتحدة	Austral Patriot	١٠ نيسان / أبريل	نيويورك	بورت اليزابيث	١٠٦	خيوط الاسبستوس الكندي
الولايات المتحدة	Mormaclynx	١٨ نيسان / أبريل	بليتيور	بورت اليزابيث	١١٠	كاتور النيكل الالكتروليتي
الولايات المتحدة	Mormaclynx	٣ ايار / مايو	بليتيور	دوربان	٧١	كاتور النيكل الالكتروليتي
الولايات المتحدة	Yellow Stone	١٢ حزيران / يونيو	برنسايد	مابوتو	٣ ٨٦٢	سباتك كروم وحديد منخفض الكربون

المجلد ١ (طابع)

الكمية (بالأطنان الأمريكية)	مرفأ التحميل	مرفأ التفريغ	تاريخ الوصول المقدر	المستفيدة	بلد التسجيل
١ ٦٣٦	دوسان	برنسايد	١٢ حزيران / يونيو	Yellow Stone	الولايات المتحدة
٧ ١٥٢	مايوتو	برنسايد	١٢ حزيران / يونيو	Yellow Stone	الولايات المتحدة
١٠١	بورت الورايت	بلتيدور	٢٢ حزيران / يونيو	Mormac Lake	الولايات المتحدة
سباتك كروم وحديد عالية الكربون					
سباتك كروم وحديد وسيلكون					
كاغود النيكيل الاكتروني					

المصدر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ٢ (S/12265) ، المجلد الثاني ، المرفق الثالث ، الفرع ٨ ، الفقرة ٨ ، الجدول ٨ .

(١) غير مبالغ فيها سابقا .

الفصل الثامن
(A/32/23/Add.2)

ناميبيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٥٣	١ - ١١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٥٥	١٢	باء - المقرر الذي اتخذته اللجنة الخاصة
٥٩		<u>مرفق</u> : ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

الفصل الثامن

ناميبيا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة ناميبيا في جلستها ١٠٣١ ثم جلساتها ١٠٣٧ إلى ١٠٤٠ ، بين ١٢ ايار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٦ .
- ٢ - وقد وضعت اللجنة في اعتبارها ، وهي تنظر في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وبوجه خاص القرار ١٤٦/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة في ناميبيا ، الناجمة عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم ، والقرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وكانت الجمعية العامة ، في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٣/٣١ ، قد رجت اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة . . . بوضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين " . وتتبع اللجنة الخاصة كذلك عن كثب اعمال مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، المتصلة بذلك .
- ٣ - وكان أمام اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتصلة بالاقليم .
- ٤ - وكانت مسألة ناميبيا موضع نظر مكثف ايضاً في المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا ، الذي عقد في مابوتو من ١٦ الى ٢١ ايار/مايو ١٩٧٧ ، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٥/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . واعتمد المؤتمر لدى اختتامه اعماله " اعلان مابوتو لنصرة شعبي زمبابوي وناميبيا وبرنامج العمل لتحرير زمبابوي وناميبيا " الذي يرد نصه ، مع تفاصيل اجراءات المؤتمر في تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة (S/12344/Rev.1 - N/32/109/Rev.1) (١) .

١ - اشتراك حركة التحرير القومي

- ٥ - وفقاً لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، وللممارسة الثابتة ، قامت اللجنة الخاصة ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، بدعوة حركة التحرير القومي لناميبيا ، وهي المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، الى الاشتراك بصفة مراقب في نظر اللجنة للبند . واستجابة لهذه الدعوة ، حضر ممثل المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) اعمال اللجنة الخاصة المتصلة بالموضوع (انظر الفقرة ٧ أدناه) .

(١) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، آب/أغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12344/Rev.1 .

٢ - المناقشة العامة

٦ - اشترك رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وفقا للممارسة الثابتة ، في اعمال اللجنة الخاصة المتصلة بهذا البند ، والقي رئيس المجلس بكلمة امام اللجنة في جلستها ١٠٦٢ ، المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير (A/AC.109/PV.1062) .

٧ - وأدلى ميشاكي مويونغو، نائب رئيس منظمة سوابو ببيان في الجلسة ١٠٦٢ (A/AC.109/PV.1062) .

٨ - وجرت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلسات ١٠٦٢، و ١٠٦٤ الى ١٠٦٨ .
المعقودة بين ٢٥ شباط/فبراير و ٩ اذار/مارس، والتي اشتركت فيها كل من الدول الاعضاء التالية:
سيراليون في الجلسة ١٠٦٤ (A/AC.109/PV.1064) ؛ يوغوسلافيا والهند وشيلي في الجلسة ١٠٦٥ (A/AC.109/PV.1065) ؛ النرويج ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وتشيكوسلوفاكيا ، وافغانستان ، والصين ، واستراليا ، والعراق في الجلسة ١٠٦٦ (A/AC.109/PV.1066) ؛ مالي واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية العربية السورية ، واندونيسيا ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، وتونس ، والكونغو، وكوبا في الجلسة ١٠٦٧ (A/AC.109/PV.1067) ؛ وفيجي وايران وساحل العاج واثيوبيا في الجلسة ١٠٦٨ (A/AC.109/PV.1068) .

٣ - مشروع اتفاق الرأي

٩ - في الجلسة ١٠٦٩ ، المعقودة في ١٤ اذار/مارس ، نظرت اللجنة الخاصة في مشروع اتفاق رأي بشأن البند (A/AC.109/L.1144 and Corr.1) ، اعده الرئيس على اساس المشاورات المتصلة بالموضوع .

١٠ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع اتفاق الرأي بدون معارضة (انظر الفقرة ١٢ ادناه) . وأدلى ممثل استراليا ببيان (A/AC.109/PV.1069) .

١١ - وفي ١٤ اذار/مارس ، احيل نص اتفاق الرأي (A/AC.109/544) الى رئيس مجلس الامن (S/12297) . وفي التاريخ ذاته ، احيلت نسخة من اتفاق الرأي الى الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة لرفعه الى حكومته . كما ارسلت نسخ من اتفاق الرأي الى رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وإلى جميع الدول وإلى منظمة الوحدة الافريقية .

باء - المقرر الذي اتخذته اللجنة الخاصة

١٢ - فيما يلي نص اتفاق الرأي (A/AC.109/544) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٠٦٩ ، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ، والمشار اليه في الفقرة ١٠ اعلاه .

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد نظرت في مسألة ناميبيا في اطار تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وقد استمعت الى البيانين اللذين ادلى بهما رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا (٢) ونائب رئيس لمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا الذي اشترك في المناقشة بصفة مراقب (٣) ، تؤكد من جديد قراراتها ومقرراتها السابقة بشأن هذه المسألة . وتشجب باشد العبارات نظام الحكم في جنوب افريقيا لمواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا متحديا بذلك الطلبات المتكررة التي وجهها اليه مجلس الامن بالانسحاب ، وانتهاكه الصارخ لالتزاماته بموجب ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بناميبيا ومحاولته ادامة سيطرته على الشعب الناميبي عن طريق خلق جو من الارهاب والتخويف في جميع ارجاء الاقليم واستخدام تكتيكات تهدف الى تدمير الوحدة القومية والسلامة الاقليمية لناميبيا والتطلعات الحقيقية لشعبها .

(٢) ويتابع نظام جنوب افريقيا ، جهوده من اجل تجزئة الاقليم وفق سياسته الرامية الى انشاء " البانتوستانات " ، متجاهلا بذلك ادانته من قبل العالم اجمع ومعارضته جميع قطاعات الشعب الناميبي له . وليست المحادثات القبلية التي اجريت في ويندهوك بين ممثلين انتقاهم نظام افريقيا الجنوبية " انتقاء اليد " ، من بين مختلف المجموعات القبلية سوى محاولة من جانب هذا النظام لادامة سياسته القائمة على الفصل العنصري وانشاء البانتوستانات التي شجبتها الامم المتحدة مرارا وتكرارا . وتفيد التقارير ان المقترحات المقدمة الى هذا المؤتمر القبلي تلتصا بامساضفاء صورة من الشرعية على استمرار احتلال جنوب افريقيا للاقليم ، ولكنها ، في الحقيقة ، تفضي الى انشاء حكومة في ناميبيا قائمة على اساس مبدأ الفصل العنصري ومعتمدة كليا على جنوب افريقيا .

(٣) وما يثبت التطلعات الحقيقية للشعب الناميبي المظاهرات التي جرت في كل ارجاء الاقليم لدعم المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا الممثل الحقيقي الوحيد للشعب ، التي تعارض كليا اية تسوية سياسية لا تؤدي الى تقرير المصير والاستقلال الحقيقيين ولا تكون قائمة على اساس وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية . ولكي يخمد نظام الحكم في جنوب افريقيا هذه

(٢) A/AC.109/PV.1062 .

(٣) المرجع نفسه .

التظاهرات التي تظهر معارضة الشعب الالجماعية تقريبا لوجوده في ناميبيا ، وفي محاولة منه ايضا لمكافحة قوة الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا وانتصاراته الاخذة بالنمو والتزايد لجأ الى حملة متزايدة من الاعتقالات والارهاب واعمال العنف . فوضع مساحات واسعة من ناميبيا تحت الحكم العسكري ، وثمة دلائل كثيرة تدل على الوحشية والمعاملة السيئة التي تعامل بها القوات المسلحة وشرطة الا من التابعة لجنوب افريقيا المدنيين على نطاق واسع .

(٤) وتدين اللجنة الخاصة بقوة تزايد لجوء نظام الحكم في جنوب افريقيا الى العنف والارهاب . وتأسف بصفة خاصة لاعتقال الناميبيين ومحاكمتهم بسبب معارضتهم لاحتلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا الدولي في محاكم ليست لها اية ولاية قانونية على الاقليم . وهي تطالب مرة اخرى باطلاق سراح هارون موشيمبا وهندريك شيكونغو وجميع السجناء السياسيين الناميبيين دون اى قيد او شرط .

(٥) وتدين اللجنة الخاصة ايضا بقوة النشاطات التي تضطلع بها جميع الشركات الاجنبية العاملة في ناميبيا في ظل الادارة غير الشرعية التي تمارسها جنوب افريقيا ، والتي تستغل موارد الاقليم البشرية والطبيعية ، وتطالب بوقف هذا الاستغلال فورا . وتؤكد من جديد ان نشاطات هذه الشركات غير قانونية .

(٦) ونظرا للتعينة العسكرية الواسعة النطاق التي تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا ، ولتزايد لجوئها الى استخدام القوة من اجل ادامة سيطرتها غير الشرعية على الاقليم ، ولرفضها الصارخ الانصياع الى احكام قرار مجلس الا من ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ ، تلتزم اللجنة الخاصة من مجلس الا من النظر في امر اتخاذ جميع التدابير المناسبة بموجب الميثاق ، بما في ذلك تلك الواردة في الفصل السابع بغية ضمان انصياع هذه الحكومة الى قرارات مجلس الا من بسرعة . وفي هذا الصدد ، تضع اللجنة الخاصة نصب عينيهما ليس فقط ان ناميبيا ، بوصفها اقليما دوليا ، هي مسؤولة خاصة تقع على عاتق الامم المتحدة التي من واجبهما فعل كل ما هو ممكن من اجل انتهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لها ، وانما ايضا ان الحرب التي تشنها جنوب افريقيا في الاقليم الان تشكل تهديدا للسلم والا من الدوليين .

(٧) وان تأخذ اللجنة الخاصة هذه العوامل بعين الاعتبار ، تدعو جميع الدول الى انتهاء اى نوع من الترتيبات العسكرية التي تنطوي سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ، على التعاون مع نظام جنوب افريقيا فيما يتصل بناميبيا ، والامتناع ، في المستقبل ، عن عقد اية ترتيبات من هذا النوع . وتطلب ، بصفة خاصة ، الى جميع الدول الاحجام فورا عن بيع او توريد جميع الاسلحة والاعتدة العسكرية الى جنوب افريقيا ، بما في ذلك الطائرات المدنية والسفن وغير ذلك من وسائل النقل التي يمكن استخدامها لنقل الجنود والاعتدة العسكرية ، فضلا عن المؤن والاجهزة والمواد الصالحة لصناعة وصيانة الاسلحة والذخيرة

التي تستخدمها جنوب افريقيا لمواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وفي هذا الصدد ، توصي اللجنة الخاصة مجلس الامن بأن يعلن بان فرض حظر ارسال الاسلحة الى افريقيا الجنوبية دون اى استثناء مهما كان نوعه هو أمر الزامي .

(٨) وتطلب اللجنة الخاصة ايضا الى جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة للحؤول دون استخدام المرتزقة للخدمة في ناميبيا او جنوب افريقيا .

(٩) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ان الحل السياسي الوحيد لمشكلة ناميبيا يجب ان يكون الحل القائم على اساس ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير والاستقلال ضمن ناميبيا الموحدة ممارسة حرة وغير مقيدة ، وفقا لاحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) وتحقيقا لهذه الغاية ، تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحاجة الى اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة في جميع انحاء ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا . ويجب ، بالاضافة الى ذلك ، في اية مفاوضات بشأن استقلال ناميبيا ، ان تجرى بسين نظام جنوب افريقيا وبين المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، وذلك تحت رعاية الامم المتحدة . وينبغي ان يكون الغرض الوحيد من اجراء مثل هذه المفاوضات البت في شكلية نقل السلطة الى الشعب الناميبي .

(١٠) ووفقا لذلك ، فان اللجنة الخاصة ترفض وتشجب بصورة قاطعة جميع المناورات ، كالمحادثات القبلية مثلا ، التي قد يسعى نظام الحكم في جنوب افريقيا الى استخدامها كوسيلة لفرض ارادته على الشعب الناميبي ، وتحث اللجنة الخاصة بقوة جميع الدول على الاحجام عن الاعتراف او التعاون بأي شكل مع اية سلطة او نظام حكم قد يلتبس نظام جنوب افريقيا اقامته في ناميبيا بمثل هذه الوسائل . واذا ما سعت حكومة جنوب افريقيا الى نقل اية سلطات الى مثل هذا النظام العميل المؤقت ، فان من رأى اللجنة الخاصة انه يجب ان تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية لتحديد الاجراء الذي ينبغي اتخاذه في هذا الصدد .

(١١) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد تأييدها وتضامنها المستمرين مع الشعب الناميبي بقيادة حركته التحريرية الوطنية ، المتمثلة في المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، في نضاله الباسل والصامد ضد اعمال القمع الوحشية التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا غير الشرعي . ولقد اصبح المجتمع الاولي الان مسؤولا اكثر منه في اى وقت مضى ، مسؤولية واضحة عن تقديم كل ما يمكنه من دعم ومساعدة معنويين وماديين للشعب الناميبي وحركته التحريرية الوطنية في صراعهما الشرعي من اجل الحرية والاستقلال ، وحرمان نظام الحكم في جنوب افريقيا من اى اعتراف او تعاون قد يشجعانه على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا متحديا بذلك قرارات الامم المتحدة .

(١٢) وان تضع اللجنة الخاصة نصب عينيها مسؤولية الامم المتحدة المباشرة عن ناميبيا وشعبها ، تناشد جميع الدول الاعضاء ، في الامم المتحدة ، ان تعتمد ، فيما اذا هـي لم تفعل ذلك بالفعل ، الى التبرع للصندوق الامم المتحدة لناميبيا ، ومن خلاله الى معهد ناميبيا ، حتى يستطيع هذا المعهد متابعة وتوسيع العمل القيم الذي يضطلع به فيما يتصل بتدريب الناميبيين على المهارات التي تحتاج اليها ناميبيا المستقلة . وتثني اللجنة الخاصة على المثل الذي ضربته تلك الدول التي تتبرع بالفعل للصندوق وللمعهد ، وتعرب عن املها في ان تزيد هذه الدول من تبرعاتها .

(١٣) وان تدرك اللجنة الخاصة ولاية مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة في ناميبيا الى ان تنال استقلالها ، فانه تؤكد من جديد تأييدها للأنشطة التي يضطلع بها المجلس وتقر السياسات والبرامج التي يحددها المجلس بالتعاون مع المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا من اجل تعزيز قضيتي تقرير المصير والاستقلال للشعب الناميبي .

(١٤) وتقرر اللجنة الخاصة ابقاء الحالة والتطورات في الاقليم قيد الاستعراض المستمر .

المرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

- | | | |
|-----|---|-----------|
| ١ - | الأرض والسكان | ١ - ٥ |
| ٢ - | الكفاح من أجل التحرر الوطني | ٦ - ٢٠ |
| ٣ - | سياسة القمع التي تنتهجها جنوب افريقيا | ٢١ - ٤٦ |
| ٤ - | سياسة التجزئة | ٤٧ - ٥٦ |
| ٥ - | مركز ناميبيا في المستقبل | ٥٧ - ١١٨ |
| ٦ - | استغلال الموارد الاقتصادية ومراقبتها | ١١٩ - ١٤٩ |

ناميبيا

١ - الأرض والسكان

ألف - معلومات جغرافية

١ - تقع ناميبيا ، المعروفة سابقا جنوب غرب افريقيا ، على طول جنوب المحيط الاطلسي بين خطي العرض ١٧ و ٢٩ الجنوبيين . وتحدها أنغولا وزامبيا شمالا ، وبوتسوانا شرقا ، وجنوب افريقيا من الجنوب الشرقي والجنوب . وتمتد كابريفي الشرقية (المسماة أيضا قطاع كابريفي) ، وهي قطعة مستطيلة من الأرض في الزاوية الشمالية الشرقية من ناميبيا ، شرقا حتى ملتقى زامبيا وروديسيا الجنوبية .

٢ - تبلغ مساحة ناميبيا حوالي ٨٢٤ ٢٩٦ كيلومترا مربعا ، بما في ذلك منطقة خليج والفيس (١ ١٢٤ كيلومترا مربعا) التي وان كانت رسميا جزءا من جنوب افريقيا ، فانها تعد جغرافيا جزءا من ناميبيا ، وتديرها ادارة افريقيا الجنوبية الغربية (١) منذ عام ١٩٢٢ .

باء - السكان

٣ - كان تعداد سكان ناميبيا حسب التقديرات الرسمية لعام ١٩٧٤ ، ٨٥٢ ٠٠٠ ، عدد منها ٧٣٨ ٠٠٠ من غير البيض ، و ٩٩ ٠٠٠ من البيض ، و ١٥ ٠٠٠ من " الآخرين " . وكما يبين الجدول ألف أدناه ، فان هذه التقديرات تنم عن زيادة في مجموع عدد السكان بلغت ٩٩٦ ٣٢٥ في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٤ ، منهم ٥٣٦ ٢٥ من البيض ، و ٦٣٧ ١٥٦ من الافامبو ، وهم أكبر مجموعات غير البيض عددا ، أي بنحو ٥٠ في المائة . ويجدر بالاشارة أن النسبة المئوية للبيض ، بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٤ ، من مجموع السكان قد انخفضت بالفعل بأكثر من ٢ في المائة ، اذا انخفضت من ١٤ الى ١١٦ في المائة .

(أ) ان استعمال الألقاب الرسمية أو تعابير مثل " مجموعة اثنية " (المبنية على أساس تصنيفات جنوب افريقيا) ، و " الوطن " ، و " البانتوستان " و " حكومة الوطن " وما الى ذلك ، دون وضعها بين علامتي اقتباس ، لا ينطوي البتة على أى اعتراف من جانب الامم المتحدة بالوضع الراهن .

جيم - توزيع الأراضي

٤ - منذ ١٩٦٨ وحكومة جنوب افريقيا تسعى ، وفقا لتوصيات خطة أوندال (ب) الى ترسيخ الفصل العنصرى والابقاء على السكان الأفارقة كمستودع لليد العاملة الرخيصة وتقويض السلامة الاقليمية والوحدة الوطنية لناميبيا بتجزئتها الى مناطق منفصلة للبيض ولغير البيض ، على غرار بنتوستانات جنوب افريقيا . وبموجب هذه الخطة ، يحصل البيض ، الذين يشكلون أقل من ١٢ في المائة من مجموع السكان ، على ٤٣ في المائة من مجموع الأراضي ، بما فيها أحسن الأراضي الزراعية ، ومعظم المناجم المعدنية وميناء خليج والفيس . أما غير البيض ، الذين يبلغ عددهم ثمانية أضعاف عدد البيض فلا يحصلون الا على ما مجموعه ٤ في المائة من أقل الأراضي قابلية للزراعة وأقلها استصلاحا ، مقسمة على أساس اثني (قبلي) الى ١ أوطان أهلية منفصلة . أما نسبة ١٧ في المائة المتبقية من الاقليم ، بما في ذلك الأراضي غير المسوحة ، ومناطق الألبان على الساحل الجنوبي الغربي ، فتسيطر عليها جنوب افريقيا سيطرة مباشرة .

٥ - تتراوح مساحة الأراضي المخصصة للمجموعات العشر التي ستنشأ لها أوطان بين ٩٠٠ مليون هكتار (الهيريرو) و ٤٠٠ ١٥٥ هكتار (التسوانا) (أنظر الجدول ١ بء أدناه) . بيد أن كون بعض المساحات أكبر من غيرها ، كما يتضح من دراسة عن ناميبيا نشرت في ١٩٧٤ (ج) ، لا يعني شيئا في حد ذاته لأن جزءا كبيرا من الأوطان غير قابل للسكنى ، نظرا لقلة الأمطار وظروف المعيشة غير الصحية . ويتعين أن توفر جميع الأوطان أسباب الحياة لعدد من السكان على المتوفر من الأراضي الصالحة للزراعة أكبر من عدد سكان مناطق البيض ؛ وأن أرض الباسترلاند وحدها هي التي يمكن مقارنتها ، من حيث النوعية ، بأرض غالبية المناطق التي يملكها البيض .

(ب) للاطلاع على موجز لتوصيات لجنة التحقيق في شؤون جنوب غرب افريقيا (لجنة أوندال) ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة عشرة ، المرفقات ، المرفق رقم ٨ ، (الجزء الاول) (A/5800/Rev.1) الفصل الرابع ، الفقرات ١٨ وما بعدها .

(ج) روجر موراي ، وآخرون ، " دور الشركات الأجنبية في ناميبيا " ، أوبسالا ، السويد ، ١٩٧٤ . Africa Publications Trust .

Roger Murray and others, The Role of Foreign Firms in Namibia (Uppsala, Sweden, Africa Publications Trust, 1974).

الجدول ١

ألف - ناميبيا : التوزيع الاثني للسكان في الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٤

<u>المجموعة الاثنية</u>	<u>١٩٦٠</u> (التعداد)	<u>١٩٧٠</u> (التعداد)	<u>١٩٧٤</u> (العدد التقديرى)
المجموع	٥٢٦ ٠٠٤	٧٦٢ ١٨٤	٨٥٢ ٠٠٠
البيض	٧٣ ٤٦٤	٩٠ ٨٥٣	٩٩ ٠٠٠
غير البيض	٤٥٢ ٥٤٠	٦٧١ ٦٠١	٧٥٣ ٠٠٠
الاونامبو	٢٣٩ ٣٦٣	٣٥٢ ٦٤٠	٣٩٦ ٠٠٠
الدامارا	٤٤ ٣٥٣	٦٦ ٢٩١	٧٥ ٠٠٠
الهيريرو	٣٥ ٣٥٤	٥٠ ٥٨٩	٥٦ ٠٠٠
الكافانغو	٢٧ ٨٧١	٤٩ ٥١٢	٥٦ ٠٠٠
الناما	٣٤ ٨٠٦	٣٢ ٩٣٥	٣٧ ٠٠٠
الملونون	١٢ ٧٠٨	٢٨ ٥١٢	٣٢ ٠٠٠
الكابريونيون الشرقيون	١٥ ٨٤٠	٢٥ ٥٨٠	٢٩ ٠٠٠
البوشمن	١١ ٧٦٢	٢٢ ٨٣٠	٢٦ ٠٠٠
الريهوبوت باستر	١١ ٢٥٧	١٦ ٦٤٩	١٩ ٠٠٠
الكاوكونيلدير	٩ ٢٣٤	٦ ٥٦٧	٧ ٠٠٠
التسوانا (أ)	٩ ٩٩٢	٤ ٤٠٧	٥ ٠٠٠
المجموعات الأخرى (أ)	...	١٥ ٠٨٩	١٥ ٠٠٠

المصدر: البيانات الخاصة بعام ١٩٦٠ مقتبسة من تعداد السكان لعام ١٩٦٠؛ البيانات الخاصة

بعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ مقتبسة من "مسح جنوب غرب افريقيا، ١٩٧٤" (أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني /يناير ، شباط/فبراير و آذار/مارس ١٩٧٦ (S/11948/Add.1) .

(أ) يضم مجموع السكان المصنفين " تسوانا " في عام ١٩٦٠ ، عددا غير محدد يشمل العمال المهاجرين من الاقاليم الأخرى أو "غيرهم" . وفي عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ أدرجت الأرقام الخاصة بعدد التسوانا " وغيرهم " في بندين منفصلين .

باء - توزيع الأراضي على المجموعات الاثنية

<u>المجموعة الاثنية</u>	<u>عدد السكان</u> (١٩٧٠)	<u>مساحة الوطن</u> (بالهكتارات)
الأوامبو	٣٥٢ ٦٤٠	٥ ٦٠٠ ٠٠٠
الدامارا	٦٦ ٢٩١	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
الهيريرو	٥٠ ٥٨٩	٥ ٩٠٠ ٠٠٠
الكافانغو	٤٩ ٥١٢	٤ ٢٠٠ ٠٠٠
الناما	٣٢ ٩٣٥	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
الكاهريفيون الشرقيون	٢٥ ٥٨٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠
البوشمن	٢٢ ٨٣٠	٢ ٤٠٠ ٠٠٠
الريهوبوت باستر	١٦ ٦٤٩	١ ٤٠٠ ٠٠٠
الكاوكونيلدير	٦ ٥٦٧	٤ ٩٠٠ ٠٠٠
التسوانا	٤ ٤٠٧	١٥٥ ٤٠٠

المصادر : البيانات السكانية مستقاة من " مسح جنوب غرب افريقيا " South West Africa Survey ١٩٧٤ (S/11948/Add.1) ، البيانات المتعلقة بالأوطان مقتبسة من تقرير لجنة اوديندال Odendaal Commission (انظر الفقرة ٤ أعلاه) .

٢ - الكفاح من أجل التحرير الوطني

٦ - قام بتأسيس المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) كمنظمة سياسية في عام ١٩٦٠ السيد سام نوجوما ، رئيسها الحالي ، الذي يعيش في المنفى ، والسيد هيرمان ياتويو ، المعتقل في جزيرة روبن منذ ١٩٦٨ . وفي عام ١٩٦٦ ، وبعد أن عجزت سوابو عن تحقيق تحرير الاقليم سلميا ، بدأت الكفاح المسلح الذي أضحى الشكل الرئيسي لمقاومة حكم جنوب افريقيا اللاشرعي . واعترافا من زعماء سوابو بأن النجاح لا يكتب الا لمنظمة تساندتها كافة طبقات السكان ، فانهم أنشأوا فروعاً في أجزاء مختلفة من البلاد ، ولا سيما في المناطق الصناعية بويندهوك ، وارتجيو رونغـو ، وتسوميب ، وخليج والفيس وأوانجيموند . وفي الوقت الراهن ، ترى سوابو انها تحظى بدعم ٦٠ الى ٧٠ في المائة من الشعب الناميبي ، الا أن التعبير عن هذا الدعم تكبته سلطات جنوب افريقيا .

ألف - التطورات السياسية

أنشطة سوابو في الاقليم

٧ - على الرغم من اضطهاد سلطات جنوب افريقيا لسوابو ، فان سوابو استمرت في عقد الاجتماعات السياسية في الاقليم ، وتنظيم مقاطعة انتخابات الأوطان وتعبئة المعارضة لما يسمى المؤتمر الدستوري (أنظر الفقرات ٥٧ الى ٨٩ أدناه) . وفي نهاية ايار/مايو ١٩٧٦ ، عقدت سوابو اجتماعاً دام ثلاثة أيام في خليج والفيس لا تخاذ قرار بشأن وضع برنامج ، وما يجب اتخاذه من تدابير لتعزيز مقاصد وأهداف الشعب . وفي أعقاب الاجتماع ، أعلن ١٠٠ مندوب عن قرارهم تصعيد الحملة لنيل استقلال بالوسائل السلمية . وأكدوا أيضاً من جديد قرار سوابو عدم المشاركة في ما يسمى المحادثات الدستورية ، وتحدوا جنوب افريقيا أن تجري انتخابات عامة تحت الاشراف الدولي ، وقرروا أن تدفع الشركات الاجنبية في ناميبيا الضرائب لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

اجتماع اللجنة المركزية

٨ - اجتمعت في لوساكا ، من ٢٨ تموز/يوليه الى ١ آب/اغسطس ، اللجنة المركزية لسوابو ، التي تتألف من أعضاء يقيمون داخل ناميبيا وخارجها ، وأقرت برنامجاً سياسياً يحدد شروطاً للكفاح المسلح ، الحالية والمستقبلية ، ويوضح سياسة سوابو في الشؤون الدولية .

٩ - وكما جاء في البرنامج ، فان سوابو عاقدة المزم على مواصلة الكفاح المسلح وتكثيفه سياسياً وعسكرياً حتى تتخلى جنوب افريقيا عن خطتها لانشاء البانتوستانات ، وتسمح للشعب الناميبي أن ينال استقلالاً حقيقياً ، وتستجيب لستة شروط أولية هي : (أ) القبول العلني لحق الشعب الناميبي في الاستقلال والسيادة الوطنية ؛ (ب) الاعتراف العلني بأن السلامة الاقليمية لناميبيا مطلقة ولا تفاوض فيها ؛ (ج) الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، ومنهم السيد جاتويو ؛ (د) الاذن

جميع المنفيين السياسيين بالعودة دون أن يخشوا الاعتقال أو التخويف ؛ (هـ) الالتزام باجتماع جيشها وشرطتها من ناميبيا والتوقف عن استعمال الاقليم كقاعدة لشن العدوان على البلدان الافريقية المستقلة المجاورة ؛ (و) الاتفاق على أن تجري أية محادثات دستورية تحت اشراف الأمم المتحدة ، وأن تستهدف هذه المحادثات تنظيم انتخابات حرة في ناميبيا تحت رعاية ومراقبة الأمم المتحدة .

١٠ - يولي برنامج سوايو الاولوية للتحرير العاجل لناميبيا ، بكل الوسائل الممكنة ، وكذلك اقامة حكومة شعبية ديمقراطية . وبعد نيل الاستقلال ، ستكرس سوايو جهودها لبلوغ الأهداف التالية ؛ (أ) تحقيق استقلال حقيقي وتام في مجالات السياسة والاقتصاد ، والدفاع ، والشؤون الاجتماعية والثقافية ؛ (ب) تعبئة وتنظيم الشعب الناميبي للمشاركة بحماس في كفاح التحرير الوطني ؛ (ج) ايجاد وعي وطني وسياسي ؛ (د) شن حملة لمكافحة القبلية والاقليمية والتحزب الاثني والتمييز العنصري ؛ (هـ) توحيد الشعب الناميبي بأسره في حزب وطني قادر على صيانة الاستقلال الوطني وبناء صرح مجتمع لا طبقية فيه ولا استغلال . وستعمل سوايو أيضا بالتضامن مع حركات أخرى للتحرير الوطني والاجتماعي ، وتقطع كل علاقاتها مع جنوب افريقيا الى أن تقيم هذه حكومة ديمقراطية على أساس حكم الأغلبية ؛ وستدعم جميع الجهود الرامية الى توحيد القارة الافريقية .

١١ - وتحت عنوان " السياسة في الشؤون الدولية " ، يعرب البرنامج عن تمسك سوايو بقضية التضامن الافريقي والدولي المناهض للامبريالية . وتتعهد سوايو على الخصوص ، بمساندة وتشجيع المثل العليا للوحدة الافريقية كما وردت في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ؛ وبالتعاون الوثيق مع كافة حركات التحرير الوطني الأصلية التي تكافح ضد بقايا السيطرة الاستعمارية القديمة والجديدة ، والسيطرة الامبريالية في افريقيا ، ومع الحكومات والمنظمات والقوى الأخرى التقدمية من أجل التحرر التام للقارة الافريقية ؛ وبمحاربة المناورات الرجعية المناوئة للتحرير التام لناميبيا أيا كان مصدرها ، وتشجيع الوحدة ضد الامبريالية لكي يشهد ساعد القوى الاشتراكية ، والتقدمية المحبة للسلام .

١٢ - وخلال الاجتماع ، عدلت اللجنة المركزية أيضا مشروع دستور سوايو لناميبيا المستقلة ليعكس على نحو أوثق المبادئ المنصوص عليها في البرنامج السياسي . ويبين النص الجديد أن سوايو ستمارس مراقبة فعالة لكافة وسائل الانتاج والتوزيع وتنتهج سياسة تسهل على المجتمع امتلاك جميع الموارد الطبيعية ؛ وستعمل على توحيد الشعب الناميبي كله في كيان سياسي وطني تمثيلي متماثل ؛ وستحارب كل اتجاهات الفردية ، والقبلية ، والعنصرية ، والجنسية ، والاقليمية ، التي هي اتجاهات رجعية ، وتعمل غي سبيل خلق مجتمع خال من الاستغلال والقهر والطبقية .

الدعم المتزايد لسوايو داخل الاقليم

١٣ - في عام ١٩٧٦ ، أوضحت التطورات التي حدثت في الاقليم أن سوايو تزيد قوة بسرعة بين صفوف الشعب الناميبي ككل . فقد أحرزت ، في الفترة بين آب/اغسطس وتشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، التأييد المعلن لثمانى مجموعات سياسية غير بيضاء ، كانت تمتنع في السابق عن تأييدها ، خوفا من سيطرة الاوفامو وللاحتفاظ بهويتها السياسية .

١٤- ومن بين المنظمات السياسية التي انحلت خلال العام للانضمام الى سوايو ، منظمة ريهوبوت فولكسبارتي ؛ وأربع مجموعات تنتمي للناما ، يتراوح عددها بين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ عضوا ، وتضم عددا كبيرا من سكان الناما ؛ والمنظمة الديمقراطية الشعبية الافريقية الناميبية (نابدو) (المكونة أساسا من الدامارا) ؛ والاتحاد الوطني الافريقي لكابريفسي (كانو) .

١٥- ينظر في جنوب افريقيا بقلق كبير الى الدعم المتزايد لسوايو . خاصة ، كما أفادت جريدة ستار (جوهانسبورغ) في عددها الصادر في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، وأن التحول الى صفوف سوايو بفضل " الأصوات العائمة " (أى ذلك الجزء من السكان المتعهد بالولاء لأحزاب وقبائل شتى) يهدد بتقويض ما يسمى المؤتمر الدستوري (أنظر أدناه) وجعله " كابوسا " . ووفقا لما جاء في المقال ، فإن الزعماء البيض كانوا يتمنون أن يتدعم المؤتمر بأن يصبح اتحادا سياسيا يطفئ على سوايو ويحبط أهدافها ، غير أن موجة المعارضة المتعاطفة الخطيرة قد أظهرت للكثيرين من غير البيض ، أن النصر بيد حليف سوايو .

١٦- وقال دانييل تجونغاريرو ، أمين شؤون الدعاية والاعلام في ناميبيا ، في بيان رحب فيه بقرار مجموعات الناما الأربع ، ان القرار برهان على الارتياح المتزايد الذي يخامر الشعب بشأن ما يسمى بالمؤتمر الدستوري وأنشطته .

باء - الكفاح المسلح

١٧- في عام ١٩٧٦ ، استمر جيش التحرير الشعبي الناميبى ، وهو الجناح العسكرى لسوايو ، في توسيع الكفاح المسلح . ومنذ الربيع ، نشر أن وحدات الجيش قد أفلحت ، مع استمرار تصعيد الكفاح في الشمال ، وخاصة في اوفامبولاند ، في فتح جبهات جديدة للعمليات في المنطقة الخاضعة لاشراف الشرطة ، مما أدى الى حشد وحدات اضافية من جيش جنوب افريقيا (انظر الفقرتان ٢٢ و ٢٤ أدناه) . وفي ايار/مايو ١٩٧٦ ، قدرت مصادر غير رسمية أن عدد جنود جيش التحرير الشعبي الناميبى يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ جندي ، منهم ٨٠٠ في اوفامبولاند حيث يتلقون العون من عدد متزايد من السكان المدنيين .

١٨- وفي صيف عام ١٩٧٦ ، قال السيد نوجوما ، رئيس سوايو ، ان قوات التحرير الوطني قد حققت عدة انتصارات على قوات جنوب افريقيا ، وقتلت عدة مئات من الجنود واستولت على كمية كبيرة من العتاد الحربي . وقال السيد نوجوما ان قوات جيش التحرير الشعبي الناميبى قتلت في فترة ما بين ٢٥ ايار/مايو ونهاية حزيران /يونيه وحدها ٧٦ جنديا من جنود جنوب افريقيا ، وهاجمت منشآت للعدو على مقربة من غروتفونتين ، وأوكاهاندجا ، وويندهوك ، واوندانغوى ، واونونو ، واسقطت ثلاث طائرات عمودية للعدو . وأفادت مصادر اخرى لسوايو ان قوات جيش التحرير الشعبي الناميبى قتلت ؛ خلال عمليات عسكرية قامت بها في حزيران /يونيه وتموز/يوليه ثلاثة ضباط افريقيين جنوبيين ودمرت سبع شاحنات عسكرية ، وناقلة جنود مدرعة ، وعريتين عسكريتين اخريين . وقال السيد نوجوما ، في بيان أدلى به يوم ٥ تشرين الاول /اكتوبر ، ان قوات جيش التحرير الشعبي الناميبى " حررت وتسيطر تقريبا " على مناطق في الاجزاء الشمالية ، والشمالية الشرقية والشرقية والشمالية الوسطى من الاقليم .

١٩ - تشير التقارير الصحفية الى ان سوابو تلقت خلال عام ١٩٧٦ تعهدات بالدعم المستمر من عدد من الدول الافريقية ، منها انغولا ونيجيريا ، كما تلقت من بلدان اخرى عتادا حربيا . ورحب السيد نوجوما ، في بيانات أدلى بها خلال العام ، بالدعم السياسي والدبلوماسي وكذلك بالأسلحة المتطورة ، لكنه أكد ان لدى جيش التحرير الشعبي الناميبي عددا كافيا من القوى البشرية ولا يحتاج الى تدخل خارجي .

٢٠ - وفي ٦ آب/أغسطس نشرت صحيفة افريكا كونفيدنشل Africa Confidential ان حكومة انغولا قد اكدت التزامها بدعم القوة العسكرية الهجومية لسوابو ، وان الحركة تتلقى بالفعل التدريب والمؤن من القوات المسلحة للحركة الشعبية لتحرير انغولا . كما افادت الصحيفة ان مزيدا من امدادات الاسلحة والذخيرة سترسل عن طريق مكثبي سوابو في لواندا وموشامبيديس .

٣ - سياسة القمع التي تنتهجها جنوب افريقيا

ألف - عسكرة الاقليم

٢١- لاخمد الكفاح المسلح المتصاعد من أجل التحرير الوطني ، زادت جنوب افريقيا من تعزيز حشودها العسكرية في الاقليم خلال عام ١٩٧٦ ، كما زادت من قواعدها العسكرية على طول حدودها الشمالية . ففي تشرين الاول / اكتوبر ، قدرت جريدة التايمز (لندن) عدد جنود جنوب افريقيا المرابطين شمال الاقليم (المنطقة المسماة منطقة عمليات الحدود) بحوالي ٥٠٠٠ رجل . ولدى قوات القمع العسكرية لجنوب افريقيا معدات حربية ثقيلة (دبابات ومدافع) ، وطائرات عمودية ، وانظمة اتصالات متطورة ، وأسلحة جوية ومحطة انذار مبكر تعمل عن طريق التتابع الاصطناعية . وتفيد الأنباء ان رجال المظلات وكذلك لواء آلي يرابطون في غروتوننتين ، كما يرابط لواء مشاة منقول بالعربات قوامه ٥٠٠٠ جندي في أوكاهانديجا ، وترابط وحدة شرطة في أوشكاتي وقوات احتياطية في أومبالانتو .

٢٢- وقد حاولت جنوب افريقيا ان تخفي ابعاد النزاع المسلح ووجودها العسكري هي ذاتها في الاقليم ، فممنعت صحافة ناميبيا وجنوب افريقيا من نشر تقارير غير مأذون بها تتعلق بشؤون الدفاع . ففي حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، وبعد تغلغل وحدات سوابو في المنطقة الخاضعة لاشراف الشرطة ، منع ب . و . بوثا وزير دفاع جنوب افريقيا نشر مقال في جريدة وندهورك أدفرتايزر The Windhoek Advertiser ، كان من شأنه كشف النقاب عن تفاصيل بخصوص تعزيز القوات في الاقليم ، وسمى الى حجز عدد من صحيفة تصدر باللغة الالمانية كانت قد نشرت تقريراً مماثلاً . ونتيجة لذلك ، حرمست الجريدتان من الحصول على بلاغات عسكرية رسمية طويلة سبعة شهور .

٢٣- ورغم جهود جنوب افريقيا لاختفاء الحالة ، فان تقارير الصحافة الدولية تؤكد ان النضال لا يتسع فحسب ، ولكنه يستنزف موارد جنوب افريقيا . ففي شهر تموز / يوليه ، مثلاً ، قالت جريدة التايمز (لندن) انه على الرغم من أن " البلاغات الأخيرة الغامضة الصادرة عن بريتوريا " لم تتأت الا بالقليل من الحقائق ، فانه يتضح من عدد الضحايا المعلن عنه أن الحرب قد اشتد اوارها كثيراً في الشهور الأخيرة ، وان القليلين من شعب جنوب افريقيا لا يعتقدون أن جنودهم يخوضون حملة شعواء ضد سوابو . وتزعم جنوب افريقيا حسب تقرير الصحيفة المذكورة ، انها قتلت ١٨ مناضلاً في سبيل الحرية في الفترة بين ايار / مايو ومستهل حزيران / يونيه ، و ٢٦ مناضلاً ، في الفترة بين ١٠ و ٣٠ حزيران / يونيه . وأفادت جريدة التايمز فيما بعد ، ان جنود الاحتياط قد استدعوا لفترة خدمة أطول ، فزاد بذلك استنزاف موارد الاقليم .

٢٤- وفي ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قال وزير دفاع جنوب افريقيا ان فترة الخدمة الالزامية قد تمدد من سنة الى ١٨ شهراً بل الى سنتين ، ما لم يتطوع ، خاصة في قوات الكوماندوز ، كـالـ المواطنين ذوي المقدرة البدنية ، الذين لا يخدمون بالفعل في قوات الدفاع أو الاحتياط .

باء - فرض الأحكام العرفية وإنشاء منطقة محرومة

٢٥- في أيار/مايو ١٩٧٦ ، وسّع نطاق حالة الطوارئ (إعلان الطوارئ رقم صاد - ١٧) ، التي كانت قائمة في أوفامبولاند منذ شباط/فبراير ١٩٧٢ ، بحيث شملت كافانغولاند وكابريفي الشرقية . وأعلن الثلث الشمالي من الاقليم مقاطعة أمنية ، فأصبح بذلك ٣٧٦ .٠٠٠ أفريقي ، أو ٥٥٥ هـ في المائة من السكان غير البيض ، تحت طائلة القانون العرفي . ان أنظمة الطوارئ تنص ، في جملة أمور ، على (أ) جعل كل أفريقي عرضة للاعتقال والقبض عليه تعسفا واستجوابه واعتقاله الى أجل غير مسمى بدون محاكمة ؛ (ب) حظر كل اجتماع جماهيري أو مقاطعة ؛ (ج) تخويل قوات الأمن سلطة نقل طائفة كاملة من السكان بصفة دائمة من منطقة معينة وانزال العقوبة على كل من يرفض الامتثال للنقل ؛ (د) السماح للوزير المسؤول في جنوب افريقيا عن ادارة وانماء البانتو والتعليم بتطويق أية منطقة والقيام فيها بالتفتيش الدقيق ؛ (هـ) اعتبار عدم التبليغ عن المتمردين عملا إجراميا يعاقب عليه - بالقبض على المتهم به دون تفويض وبالاعتقال الى أجل غير معلوم من غير محاكمة أو امكانية الحصول على محام . ويتعرض الافارقة الذين يحاكمون ويدانون بتهمة عدم الابلاغ ، لدفع غرامة مقدارها ٦٠٠ راند (د) أو السجن لمدة ثلاث سنوات أو للعقوبتين معا .

٢٦- تتضمن أنظمة الطوارئ أيضا بعض الأحكام التقييدية التي لا تنطبق الا على أوفامبولاند ، وهي (أ) لا يستطيع أى شخص مغادرة الوطن ما لم يكن حاملا لرخصة موقعة من طرف مفوض أهلي ، أو مستخدما اما لحكومة جنوب افريقيا ، أو الحكومة الاقليمية أو حكومة أوفامبولاند ؛ (ب) لا يجوز لغير المقيمين أن يدخلوا أوفامبولاند من غير ترخيص ؛ و (ج) يلزم على جميع رؤساء القبائل ، والأعيان ، وغيرهم من الراشدين أن يخبروا أحد المفوضين الأهليين أو الشرطة عن وجود أى أجنبي . واستنادا الى عدد جريدة وندهوك أدفرتايزر الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٦ ، فان الأمر الصادر ضد عودة غيبر المقيمين يستهدف منع أهالي الأوفامبولاند الذين عبروا الحدود الى أنغولا منذ ١٩٧٤ من العودة الى موطنهم ، لينضموا في بعض الأحوال الى جيش التحرير الشعبي الناميبي .

٢٧- في افتتاحية جاءت في عدد جريدة ستار 'Star' (جوهانسبرغ) الصادر يوم ٢٢ أيار/مايو وصف نظام الطوارئ بأنه " نطيع " ، ولوحظ أن سن هذا النظام يعدّ اقارارا من جانب جنوب افريقيا بعجزها عن كسب قلوب وعقول الشعب الناميبي .

٢٨- في أيار/مايو ١٩٧٦ ، اذنت جنوب افريقيا كذلك لقوات الامن بأن تشرع في اخلاء واتسلاف منطقة عرضها كيلومتر واحد (جرد ١٨ مترا منها تماما من النباتات) تقع على طول الحدود الممتدة مسافة ٦٠٠ كيلومترا بين ناميبيا وأنغولا ، لكي تنشئ منطقة رمي حر . وعلم أن اخلاء المنطقة انطوى على إبعاد ٥٠٠٠٠ أفريقي عنوة . وبموجب الأنظمة السارية ، فان أى أفريقي يخترق حدود المنطقة المخلاة يمكن أن تطلق عليه قوات الأمن النار على الفور ، وتقتصر حركة عبور الحدود على نقطة تفتيش مدنية في أوشيكانغو ، ومنطقة عبور في رواكانا - كالويك للعاملين بالمصنع الكهربائي في كوين .

(د) يساوي الراند الواحد حوالي ١٥ راند (دولار امريكي) .

٢٩- في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، اعلنت حكومة جنوب افريقيا ، بعد ان فشلت التدابير -
سالفة الذكر في شل عزيمة جيش التحرير الشعبي الناميبي ، انها تزعم اقامة سياج أمن ارتفاعه ٢٦
مترا وطوله ٤٢٠ كيلو مترا ، يمتد من رواكانا الى حدود كافانغولا ند على طول الحدود الجنوبي-
للمنطقة المخلاة .

جيم - معلومات عن معاملة السكان المدنيين معاملة قاسية وتعذيبهم

- ٣٠- ومنذ ربيع عام ١٩٧٦ ، والمعلومات ترد من شتى المصادر ، بما فيها جنود سابقون في جيش
جنوب افريقيا ، بأن اخلاء منطقة الرمي الحرق رافقه تعذيب عشوائي للسكان المدنيين .
- ٣١- في الجلسة العامة ٢٣٧ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، المعقودة يوم ٢٧ ايلول / سبتمبر -
١٩٧٦ ، استمع المجلس الى بيان أدلى به السيد بيل اندرسن ، العضو السابق في قوة د-ع-ع
جنوب افريقيا ، وصف فيه فظائع جنوب افريقيا في ناميبيا الغربية . وتحدث السيد اندرسن في بيانه
عن عملية تشييط كبرى لأغراض الأمن ، تعرف بـ "عملية كوبرا" ، في المنطقة المخلاة في حزيران / يونيه
١٩٧٦ ، استعملت فيها قوات جنوب افريقيا أشد ضروب التعذيب والقساوة بعلم وموافقة كبار ضباطها .
- ٣٢- وذكر السيد اندرسن أن ما مجموعه خمس كتائب ، بما في ذلك الطائرات العمودية ورجال
المظلات شاركت في العملية . وقد مشطت كتيبته هو مساحة ١٠٠ كيلومتر مربع وأحضرت معها ١٠٠٠
رجل ، اتهم منهم ٤٠ في نهاية المطاف طبقا لقانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٦٧ . وقد ضرب كل
من قبض عليهم ، ومنهم صبية يبلغون من العمر ١٣ عاما واستجوبوا بدون استثناء ، وأخذوا الى
أوندانغوا ، شمال غرب أوفامبولاند ، التي عينت مركزا عسكريا لعمليات المنطقة الشمالية الغربية . وقال
السيد اندرسن ان ٩٠ في المائة على الأقل من الجنود في كتيبته قد تعاونوا في عمليات الضرب وشاركوا
فيها وأنه كان يشاهد بانتظام عمليات اللكم والركل والضرب بالبنادق ، وكذلك احداث حروق بالسجائر .
- ٣٣- ووردت معلومات عن التعذيب من مصادر اخرى . واستشهدت جريدة غارديان بانتشستر
في مقالة نشرتها يوم ٣١ آب / اغسطس ، بكلام جندي آخر قال انه شارك في هجوم ، رمز له باسم "عملية
النسر" ، شمل عمليات تشييط استخدمت فيها الطائرات العمودية لمنطقة كراس الواقعة في اوفامبولاند
للتأكد من حيابة السكان لبطاقات هوية . وادعي بأن الاوفامبولاندين لم يتمكنوا من ابراز البطاقات
قبض عليهم وارسلوا الى معسكر في اوشاكاتي ، يضم مركزا احتجاز تستخدم فيه أساليب التعذيب لا نتزع
المعلومات .

٣٤- وأصدرت سوابو ايضا تقارير عن التعذيب والجرائم المقترفة ضد النامبيين . وفي ايلول /
سبتمبر ١٩٧٦ ، جاء في صحيفة ناميبيا نيوز ، وهي منشور شهري تصدره سوابو ، ان جنود جنوب
افريقيا الجنوبية في شمال ناميبيا كانوا يختصون الناميبيات ، منذ أوائل عام ١٩٧٦ ، ويقومون -
باعتقالات تعسفية واسعة النطاق . وكان المعتقلون يوضعون في مخيمات عسكرية ويرغمون على العيش

في ظروف بدائية ويعرضون للتعذيب . كما كانت قوات جنوب افريقيا تطلق النار عشوائيا على المدنيين الناميبيين ، ومنهم الأطفال ، أو تقتلهم أو تختطفهم ، ودأبت على سرقة الماشية ، والغلة والمال من أهل القرى .

دال - القبض على الوطنيين وسجنهم

الاعتقالات التي جرت في عام ١٩٧٦ بموجب قانون مكافحة الارهاب

٣٥ - ان احد الوسائل الرئيسية التي تعتمد اليها جنوب افريقيا لتحتفظ بسيطرتها على الشعب الناميبي هو الاضطهاد المستمر للمنشقين بمقتضى قوانين قمعية شتى ، وخاصة قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٦٧ . ويخول هذا القانون لأي من كبار ضباط الشرطة أن يعتقل أى شخص يشتبه في أنه ارهابي أو أعان ارهابيا ، (حسب التصنيف الوارد في القانون) او انه حجب معلومات عما يسمى الأنشطة الارهابية . وينص هذا القانون أيضا على أن المعتقل يمكن ، بعد اتهمه ، أن يعتبر تلقائيا مذنبا ويحكم عليه بالاعدام ، ما لم يتمكن من اثبات سلامة طوبته .

٣٦ - ليست هناك معلومات عن مجموع عدد الناميبيين الذين احتجزوا بموجب قانون مكافحة الارهاب منذ ١٩٦٧ ولم يمثلوا امام المحاكم قط . وطبقا لمعلومات سوابو ، فان ما يزيد عن ٤ زعيما يقضون عقوبات بالسجن مدى الحياة في روبن ايلند بموجب القانون المذكور ؛ ويوجد آخرون اما في السجن أو رهن الاعتقال المنزلي .

٣٧ - في نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، حوكم ، طبقا لقانون مكافحة الارهاب ، ثلاثة رجال وثلاث نساء كانوا قد اعتقلوا في ١٩٧٥ ووضعوا في السجن الانفرادي . واتهم أحد الستة بأنه وفر عن علم وسائل النقل لقاتل الرئيس القبلي فايلمن اليفاس ، رئيس وزراء أوفا مبولاند ، يوم ١٦ آب /اغسطس ١٩٧٥ ، ولم تحقق ابدا هوية ذلك القاتل ، واتهم الآخرون بتقديم اعانة مالية أو مادية - بلغت في ثلاث حالات . راندات - لأشخاص زعم أنهم كانوا ينوون قلب ادارة جنوب افريقيا في ناميبيا بوسائل العنف .

٣٨ - في ١٢ ايار /مايو ، بعد محاكمة عاجلة ، مثل فيها أحد جنود قوات دفاع جنوب افريقيا - شاهد اتبأب نيات - بالأنشطة العسكرية لجيش التحرير الشعبي الناميبي ، حكم بالاعدام شنقا على رجلين (آرون موشيميا وهندريك شيكونغو) ، كلاهما عضواً في سوابو ، وحكم على اثنتين - من النساء ، احدهما بالسجن لمدة خمس والثانية لسبع سنوات . وحكم أيضا على فيكتور نكاندي - واكسيل جاكسون جوهانس ، وهما عضوان كذلك في سوابو ، بالسجن لمدة سنة لرفضهما الشهادة ضد المتهمين . وقال رئيس المحكمة عند اصدار الحكم على الرجلين ، انه بالرغم من انه ليس للمتهمين - سوابق ، الا ان ايدولوجيتهم قد أدت الى ارتكاب أعمال " ارهاب " لا يمكن التفاوض على استمرارها .

٣٩- وبعد انتهاء المحاكمة ، أذيع ان محامي الدفاع الذين عينتهم الدولة قد باحوا لشرطة الأمن بمعلومات سرية أفضى بها اليهم المتهمون . وفي تموز/يوليه ١٩٧٦ ، وعلى أساس هذه المخالفات ، ألغت شعبة الاستئناف في المحكمة العليا قرار المحكمة الأدنى التي رفضت دعوى الاستئناف ، فحكمت بجواز استئناف السيدين موشيبا وشيكونغوا ادانتهمما والحكم عليهما في شعبة الاستئناف في بلومفونتين .

٤٠- في ٢١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، اتهم ١٠ ناميبيين في ويندهوك بأنهم شاركوا ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في قتل أربعة من المدنيين البيض وشرطي افريقي . وأجلت في بداية الأمر محاكمة المتهمين الى ٢٥ حزيران/يونيه ، ولكنهم لم يمثلوا حتى نهاية العام أمام المحكمة . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، علم من أحد المصادر ان مكان المحاكمة قد نقل الى كيتمانشوب ، الواقعة على بعد ٨٠ كيلومترا تقريبا جنوب غرب ويندهوك ، وكان ذلك في ما يبدو تكتيكا تعمدت جنوب افريقيا تدبيره لكي يتعذر على المدعى عليهم اتخاذ ترتيبات الدفاع اللازمة واستقبال ذويهم ومحاميهم .

٤١- في يوم ٢٤ ايار/مايو ، أذاعت الشرطة ان ١٠ افارقة آخرين قد اعتقلوا في ويندهوك بتهم غير معينة . ولا توجد معلومات أخرى عن الموضوع .

قانون تعديل نظام الأمن الداخلي لعام ١٩٧٦

٤٢- في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، سنت تشريعات أمن جديدة معروفة بقانون تعديل نظام الأمن الداخلي ، من قبل برلمان جنوب افريقيا وطبقت بصفة غير شرعية على ناميبيا . وقد شجب هذا القانون باعتبار أنه يجعل من جنوب افريقيا ، وبالتالي من ناميبيا ، دولة بوليسية .

٤٣- يعدل قانون تعديل نظام الأمن الداخلي قانون قمع الشيوعية ، ١٩٥٠ (هـ) ، لتخويل وزير عدل جنوب افريقيا سلطة مطلقة لأن يحتجز الى أجل غير معلوم أى شخص يشتبه في أنه " خطر على الأمن الداخلي أو على حفظ النظام العام " . وبمقتضى القانون الاصلى كانت سلطة الوزير تقتصر في هذا المضمار على القبض على من يشتبه في أنهم يساندون الشيوعية ، التي كان يعرفها ذلك القانون بأنها تشمل أى مذهب يهدف ، في جملة أمور ، الى احداث تغيير سياسي واجتماعي عن طريق الفوضى والاعمال غير المشروعة او التهديد .

٤٤- ويمنح قانون تعديل نظام الأمن الداخلي ، على وجه التحديد ، لوزير العدل سلطة احتجاز أى فرد لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور دون أن يفشي اسمه أو سبب اعتقاله ، وأن يبقيه رهن الاعتقال لمدة لا تقل عن سنة من غير اتهام ، او كفالة ، أو محاكمة أو استشارة قانونية . وبما أن القانون ينص على أن فترة الاعتقال لمدة سنة يمكن تجديدها ، فان المحتجز قد يسجن الى أجل غير مسمى دون أن يعلم التهم الموجهة ضده أو يسمح له بالرد على من يتهمه .

(هـ) بموجب القانون الجديد ، أطلقت على قانون قمع الشيوعية تسمية جديدة هي قانون الامن الداخلي ، ١٩٥٠ .

٤٥- ينص القانون على وجوب القيام ، في بحر مدة لا تتعدى شهرين من بدء الاعتقال ، بإعادة النظر في شأن الاعتقال سرا من طرف لجنة ثلاثية ، قد توصي بالإفراج عن الشخص المحتجز . بيد أن القانون يعفي وزير العدل من تنفيذ التوصيات بالإفراج عن الشخص المحتجز ، ومن إبداء أية أسباب لتصرفه على هذا النحو، وينص على أنه ليس لأية محكمة ولاية قضائية فيما يتعلق بالإفراج عن محتجز بكفالة أو بأى جانب آخر من جوانب عملية الاحتجاز .

٤٦- وتخول أحكام أخرى من القانون لوزير العدل سلطة احتجاز أى شاهد مدة انقضاء ستة شهور " متى رأى أن ذلك لصالح ذلك الشخص أو إقامة العدالة " ، وفرض الحظر على أية منظمة أو منشور يعبر عن معارضة لسياسة الحكومة . وتعديل الأحكام أيضا قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٦٧ ، بغرض حذف الفروع المتعلقة بالإفراج بكفالة . ويمد القانون أثر قانون تجمعات الشغب لعام ١٩٥٦ الى ناميبيا أيضا ، ويمكن القانون الأخير الحكومة من حظر أى اجتماع أو تجمع تعتبر الشرطة أنه يشكل تهديدا لأمن الدولة .

٤ - سياسة التجزئة

ألف - الخلفية التاريخية

٤٧ - كما سبقت الإشارة ، شرعت حكومة جنوب افريقيا في عام ١٩٦٨ بمقتضى توصية لجنة أودندال ، في تجزئة الاقليم الى اوطان قبلية . وكالشأن في جنوب افريقيا ، فان الاثر الجلي لتلك السياسة هو حرمان الافارقة من حقوقهم السياسية وحصرهم في مناطق مجدية ، فيرمناء ، ولا يمكن في كثير من الحالات تنميتها ، يجبرون على النزوح منها كعمال مؤقتين للحصول على بعض المال . وهناك أثر من آثار تلك السياسة له نفس الهمية وهو ايجاد مجموعة من المسؤولين في الاوطان يعملون الى تأييد حكومة جنوب افريقيا .

٤٨ - ومقتضى قانون جنوب افريقيا لتنمية الحكم الذاتي للامم الاهلية لعام ١٩٦٨ ، في صيغته المعدلة ، انشأت جنوب افريقيا ٣ من . ١ اوطان مقترحة للاقليم وأعطتها مركزا يسمى بالأمم الاهلية المحكومة ذاتيا تحت اسم افاميو (١٩٧٣) وكافانغو (١٩٧٣) وكابريفي (١٩٧٦) . وموجب احكام هذا القانون ، تختلف الامم الاهلية المحكومة ذاتيا عن الاوطان من حيث ان حكوماتها تضم اعضاء منتخبين وآخرين معينين ، ويجوز لها ان تسن تشريعات ، لها نظريا قوة القانون .

٤٩ - تتألف كل حكومة من حكومات الاوطان من مجلس تشريعي ومجلس وزراء مؤلف من رئيس وزراء منتخب من بين اعضاء المجلس التشريعي . ويعين رئيس الوزراء الاعضاء الآخرين في مجلس الوزراء . وتكلف هذه الحكومات بمسؤوليات تشريعية محدودة من قبل رئيس جنوب افريقيا ، صاحب السلطة العليا في التشريع للاوطان باصدار الاوامر ، وفي ابطال او تعديل اي تشريع تسنه المجالس التشريعية . وينحصر نطاق الوظائف التي تزاو لها المجالس التشريعية ، قانونا ، في ٢٢ اختصاصا منها التربية ، واقامة العدالة المدنية والجنائية وفقا للقانون القبلي والعرفي ، والفلاحة ، والزراعة ، والصناعة ، والضرائب ، وادارة الايرادات المالية . وما تزال مسائل الدفاع والشرطة تحت رقابة جنوب افريقيا .

باء - تشديد سياسة التجزئة خلال ١٩٧٦

٥٠ - خلال الفترة المستعرضة ، اتخذت حكومة جنوب افريقيا خطوات نحو اقامة ثلاثة اوطان اضافية (بوشمانلاند ، ونامالاند ، وباسترلاند) ؛ واجرت الانتخابات الاولى في كابريفي الشرقية ؛ وعززت فصل اوفامبولاند وكافانغولاند .

تطبيق سياسة التجزئة على بوشمانلاند ونامالاند

٥١ - اجازت حكومة جنوب افريقيا انشاء مجلس ناما استشاري في ايار/مايو ١٩٧٦ وهيئة استشارية

بوشمانية في تشرين الاول / اكتوبر (٩). ان الهيئات الاستشارية هي الهياكل شبه الحكومية الاولى المنشأة في اى من الاوطان المقترحة وتعتبر بوجه عام ايدانا بمزيد من تجزئة الاقليم . وكما جاء في جريدة " غارديان مانشستر " في ١٥ آب / افسطس ١٩٧٦ ، فان هيني هـ . سميت ، وزير جنوب افريقيا المسؤول عن شؤون الملونين والريهوت والناما ، قد ايد هذه الفكرة عند افتتاح مجلس الناما الاستشارى الجديد بأن أكد على حاجة كل " أمة " الى وطن .

٥٢ - لا تتوفر معلومات عن السلطات المخولة لمجلس الناما الاستشارى الذى يتألف في مجمله من أعضاء معينين . وقد سمح للهيئة الاستشارية البوشمانية التي ستضم ما بين ١٠ الى ٢٠ عضوا منتخبا ، بتقديم ملاحظات الى وزير جنوب افريقيا المسؤول عن ادارة وانما البانتو والتعليم ، " فيما يتعلق بأى أمر يمس الرفاهية المادية والروحية والمعنوية والاجتماعية للامة البوشمانية " .

٥٣ - وفي ايار / مايو ١٩٧٦ ايضا ، اجازت حكومة جنوب افريقيا اقامة سلطات قبلية ومجالس للادارة القروية في نامالاند ، ونشرت انظمة لانشاء مكتب استخدام لنامالاند لتوظيف الناما للعمل في المنطقة الخاضعة لاشراف الشرطة . وطبقا لما جاء في " الفاياناشال ميل " ، وهي جريدة لبرالية تصدر في جنوب افريقيا ، فان مكتب الاستخدام سينهض بمهمة توظيف النظم المتعلقة بالعمال المهاجرين وجوازات المرور ومراقبة عمليات التنقل .

الانتخابات في الريهوت غيبيت

٥٤ - على الرغم من ان اقامة وطن للباستر تلاقي معارضة شديدة من جزء كبير من سكان الباستر (ز) ، فان حكومة جنوب افريقيا اعلنت ، في ايار / مايو ١٩٧٦ ، انها قد انتهت من وضع خطط ترمي الى اجراء انتخابات في الريهوت غيبيت ، التي من المقرر ان تحصل على حكم ذاتي محدود في عام ١٩٧٨ ، تحت اسم باسترلاند . واستنادا الى مصادر من جنوب افريقيا ، ستنظم في حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، انتخابات لاختيار كابتين أو مستشار رئيسي ، وانتخابات للمجلس التشريعي في ايلول / سبتمبر .

الانتخابات في كابريفي الشرقية

٥٥ - في تموز / يولييه ١٩٧٦ اجريت انتخابات لاختيار ١٢ عضوا من أعضاء المجلس التشريعي في كابريفي الشرقية . واستنادا الى سلطات جنوب افريقيا ، فان ٨٣ في المائة من المنتخبين المسجلين قد ادلوا بأصواتهم . بيد أن انتخابات الاوطان ، كما أوضحت سوابو ، تجري دائما بحضور أفراد

(و) لا تتوفر أية معلومات عن الفرق ، في استعمال كلمتي " Board " (هيئة) و " Council " (مجلس) في جنوب افريقيا .

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/10023/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل العاشر ، المرفق ، الفقرات ٥٨ - ٦٤ .

من شرطة وجيش جنوب افريقيا . وعين مجلس الوزراء ، الذى يترأسه رئيس وزراء في ٢٢ أيلول /سبتمبر، ويتقلد اعضاؤه مناصب في المالية ، والعدل ، والصحة ، والاشغال ، والتربية ، والزراعة والغابات .

اوفامبولاند

٥٦ - في عام ١٩٧٦ ، منحت حكومة جنوب افريقيا كجزء من خططها لتعزيز تجزئة ناميبيا ، مجالين آخرين من مجالات الاختصاص التشريعي (الصحة والطرق ، والنقل الآلي) للجمعية التشريعية لاوفامبولاند ، وأنشأت هيئتين منفصلتين للاندما في اوفامبولاند وكافانغولاند (أنظر الفقرة ١٤٠ أرناه) .

٥ - مركز ناميبيا في المستقبل

ألف - التطورات المتعلقة بما يسمى بالمؤتمر
الدستوري والتي حدثت خلال عام ١٩٧٦

٥٧ - في ١٩٧٦ ، حاولت جنوب افريقيا ان تضلل الرأي العام العالمي بتشديد ها على أهمية ما يسمى بالمؤتمر الدستوري كخطوة لتقرير مستقبل الاقليم (ح) . وعلى العموم ، سارت جنوب افريقيا على سياسة اقناع المجتمع الدولي بأن المندوبين لدى المؤتمر يمثلون الشعب الناميبى ككل ؛ وأن مقرراتهم بخصوص المركز الدستوري للاقليم تمثل حقيقة آراء الشعب ؛ وان الاقليم سينال استقلاله اذا ما قررت ذلك مجموعات السكان المختلفة .

٥٨ - ومن البداية ، ادانت الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية المؤتمر على انه مناورة من جانب جنوب افريقيا لتجزئة الاقليم ، وادامة حكم الاقلية البيضاء وسيطرتها على البلاد . وادانت الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية كذلك استبعاد ممثلي سوايو واحزاب سياسية اخرى معروفة بمعارضتها لسياسة الاوطان من المؤتمر .

٥٩ - وكما سنرى فيما بعد ، تشير المعلومات المتوفرة الى ان كل من الاقلية البيضاء في ناميبيا وحكومة جنوب افريقيا تنشطان في التلاعب بالمندوبين فير البيض في المؤتمر والتحكم فيهم لضمان توصيل المؤتمر الى مقررات تمكن جنوب افريقيا من ان تظل مهيمنة على الاقليم ، بينما توهم بانها وافقت على منح الاستقلال للاقليم . وتمثل هذه التصرفات انتهاكا مكشوفاً للتأكيدات التي اعطتها جنوب افريقيا للامم المتحدة بان شعب الاقليم هو الذى يقرر بنفسه مستقبله السياسى والدستورى .

سيطرة المندوبين البيض على المؤتمر

٦٠ - رغم ان المؤتمر يضم ١٣٦ مشتركاً ، فان الوفد الثلاثى الابيض ، الذى كل اعضائه من الحزب الوطنى لجنوب غرب افريقيا ، الذى يشكل جزءاً من حزب جنوب افريقيا الحاكم ، يمارس سيطرة فعلية على المؤتمر بمنع اعتماد مقررات من شأنها ان تؤدى الى اقامة دولة موحدة مع اقلية سوداء فعالة في الحكومة المركزية . وطبقا لتقارير الصحافة الناميبية فان الوفد الابيض الذى يرأسه أ . هـ . بليسييس ، زعيم الحزب الوطنى لجنوب غرب افريقيا وايين فان زيغل ، اللذان يوصفان كلاهما بأنهما محافظان ييغضان فكرة الحكم المتعدد الجنسية ، قد تمكن من السيطرة على المؤتمر بفضل "سلطة نقض مكررة" كامنة كمونا راسخا في اجراءات المؤتمر ، وبسبب الفهم الضمنى ، بايعاز من البيض ، بأن جميع المقررات يجب ان تتخذ باتفاق الرأى .

(ح) للاطلاع على تفاصيل تكوين المؤتمر الدستوري وعلى مقرراته السابقة انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ؛ الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرات ٣١ - ٥٦ .

٦١ - وخلال تلك السنة ، اتسم المؤتمر بالشقاق المستمر بين الوفد الابيض والمندوبين فير البيض ، وهدد كثير منهم في مناسبات عديدة بالانسحاب بصفة دائمة من الجلسات ان لم يحرز تقدم أسرع نحو اقامة حكومة انتقالية متعددة الجنسية وانشاء دولة موحدة . ولولا تكتيكات ديرك مودج ، وهو أحد أعضاء الوفد الابيض ، والذي اتخذ موقفا أكثر اعتدالا من اى من زعميي الرفدين ، وأعلن تأييده لتطلعات السود ، لما امكن تفادي عمليات الانسحاب من المؤتمر . وعلى الرغم مما أشيع خلال العام من أن السيد مودج قد ينفصل رسميا ، بتأييد من رئيس الوزراء ب . ج . فورستر ، عن الحزب الوطني لافريقيا الجنوبية الغربية ، ويشكل حزبا متعدد الجنسية لتحدي السيد دى بليسييس ، فان السيد مودج لم يكتف بالبقاء مع الحزب الوطني ، بل انه أيد كذلك مقترحات من شأنها ان تديم فعلا حكم الاقلية البيضاء .

٦٢ - بيد أنه على الرغم من الحيل التلاعبية للوفد الابيض ، فان تعاطف روح النضال والوحدة لدى فير البيض قد حال دون اعتماد أية مقترحات دستورية نهائية تحال الى رئيس الوزراء فورستر (أنظر أدناه) .

أنشطة المؤتمر

٦٣ - عقد المؤتمر الدستوري جلسته العامة الختامية في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وأذن للجنة الدستورية المؤلفة من ٤٤ عضوا ، والتي يرأسها السيد مودج بوضع مشروع دستور " في أقصر وقت ممكن " .

٦٤ - وفي ١٨ آب/ايفسوس ، اصدرت اللجنة الدستورية بيانا حدد يوم ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، تاريخا مستهدفا لاستقلال الاقليم ، ونص على تأليف حكومة انتقالية حالما يتم التوصل الى اتفاق على دستور وتستكمل المفاوضات مع جنوب افريقيا في الامور ذات المصلحة المتبادلة (خليج والفيس ، ومراقبة السكك الحديدية التابعة لجنوب افريقيا ، وتوريد المياه والكهرباء والاتفاقات النقدية والمالية) . ووفقا للبيان ، " تتولى " الحكومة الانتقالية نقل السلطات وتقيم حكومة دائمة تتخذ ، لاسيما على مستوى الهيئة المركزية ، تدابير لتوفير الحماية المناسبة للاقليات . وأكدت اللجنة من جديد تكافل المجموعات السكانية ، وكررت رقيتها الاكيدة في صيانة وحدة " افريقيا الجنوبية الغربية " ورفضت اية محاولات لفض مشاكل ناميبيا بالعنف . وفي هذا الصدد ، ناشدت اللجنة كافة الامم المتحدة لكي " تعارض بكل ما أوتيت من قوة أية محاولة لحل مشاكلنا بالقوة " .

٦٥ - واخفق البيان في تلبية مطالب الامم المتحدة ولم يحتو على اية مقترحات محددة . واستنادا الى تقارير الصحافة ، فان توقيت البيان يوحي بأن اصداره كان بالحاج من جنوب افريقيا ، سعيًا منها الى الايهام باحراز تقدم قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، وهو الاجل الذي ضربه مجلس الامن في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، لان تعلن جنوب افريقيا نيتها في اجراء انتخابات حرة في الاقليم تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة .

٦٦ - وأوضح مجلس الامم المتحدة لناميبيا في بيان صدر في ١٨ آب/ افسطس نقائص المقترحات (ط). ووصف المجلس تلك المقترحات بأنها احدث خدعة طائشة حاكتها حكومة جنوب افريقيا ، ولا حظ أنها لا تعالج أيا من متطلبات تقرير المصير والاستقلال الحقيقين التي حددتها الامم المتحدة ، وأنها تفتقر تماما الى الشرعية . وأوضح المجلس ايضا ان المقترحات افقلت عدة أشياء منها ، السكوت عن انها تشريعات الفصل العنصرى ، كما انها تلزم جانب الصمت بشأن اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها ، وتتجاهل تماما سوابو ، التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة باعتبارها الممثل الحق للشعب الناميبى . ولا حظ المجلس كذلك ان الاشارة الى "الوحدة" صيغت في عبارات مبهمه بدون الاعتراف على وجه التحديد بالسلامة الاقليمية لناميبيا كدولة موحدة .

٦٧ - وافادت تقارير نشرتها الصحافة الناميبية ان بيان اللجنة الدستورية لم يحصل على موافقة كثير من الوفود فير البيضاء . وحسب تلك التقارير ، كانت وفود الهيريرو ، والملونين والدامارا والتسوانا قد تقدمت بتوصيات الغرض منها جعل البيان (أ) ينص صراحة على ان تكون الحكومة الانتقالية متعددة الجنسية وأن تنشأ في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ؛ (ب) يقبل السلامة الاقليمية الناميبية ومفهوم الدولة الموحدة ؛ (ج) يتضمن عرضا لاجراء محادثات مع سوابو بصدد تشكيل حكومة انتقالية . ولم تعتمد التوصيات نظرا لمعارضة السيد دى . بليسي .

٦٨ - وفي منتصف أيلول /سبتمبر ، بعد ان تزايد الشقاق بين المشتركين البيض وفير البيض ، نقلت جريدة The Widhock Advertiser خبرا مفاده ان اللجنة الدستورية وافقت بتوجيه من السيدين فان زيجل ودى بليسي على اقامة حكومة ذات مستويات ثلاثة .

٦٩ - وحسب تقارير مختلفة فان المستوى الاول أو المستوى الوطنى ، الذى يشمل ممثلين عن جميع المجموعات الاثنية ، سيعنى بمشاكل الصالح العام ؛ اما المستوى الثانى ، أو المستوى المحلى ، الذى يضم من ١١ هيئة تشريعية ينتخب اعضاؤها من طرف كل من المجموعات الاثنية سيعنى بالمسائل التي تهم كل مجموعة على حدة ؛ اما المستوى الثالث ، أو المستوى البلدى فسينتخبه سكان المدن .

٧٠ - وبعد الاعلان عن المقرر المبدئى لانشاء حكومة ذات مستويات ثلاثة ، نشرت معلومات عن الخلاف المتزايد بين المندوبين ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين المستويين الاول والثاني وعن امكانية حدوث أزمة تؤدى الى انسحاب المندوبين فير البيض .

٧١ - وعلقت جريدة الفاينشال تايمز (لندن) في عددها الصادر يوم ٩ تشرين الثاني /نوفمبر

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، ملحق رقم ٢٤ ، (A/31/24) ، المجلد الاول ، الفقرة ٢٧٠ (٤) .

١٩٧٦ على الازمة ، فلاحظت انه كان من الواضح ان المندوبين فير البيض كانوا يتمنون ان تحصر
سلطات الجمعيات الاقليمية في التربية ، والطرق ، والصحة ، والسياحة ، وان يعهد الى الحكومة
المركزية بالسياسات المتعلقة باتخاذ القرارات والتي تهتم الاقتصاد الوطني ، وتوزيع الثروة ، واعادة
توزيعها المنصف. بيد أن البيض كانت في نيتهم ، للحفاظ على الوضع الراهن ، الذي يحتكرون فيه
(هم والمصالح الاجنبية) ما يربو على ٩٠ في المائة من وسائل الانتاج الحالية والاحتمالية ،
ان يحملوا على ان تكون الحكومة المركزية مجرد حكومة صورية .

٧٢ - وعلاوة على ذلك ، افادت التقارير ان البيض وفير البيض انقسموا على أنفسهم بشأن المستوى
الثالث للحكومة ، وبشأن حقوق الملكية لغير البيض . وكان فير البيض يصرون على ان يسمح لهم بشراء
الارض في اية منطقة شاءوا ، وان يكون هناك مجلس بلدى واحد لكل منطقة حضرية ، بينما كان البيض
يصرون على تقييد حق فير البيض في شراء الارض ، وعلى انشاء مجالس بلدية منفصلة لكل من بلديات
البيض والملونين والافارقة ، وهذا من شأنه بالفعل ترسيخ الفصل العنصرى .

جهود جنوب افريقيا للتلاعب بالمؤتمر

٧٣ - على الرغم من جهود جنوب افريقيا لاقتناع الرأى العام العالمى بأن المؤتمر الدستورى ستكون
له حرية تقرير مصير الاقليم ، فقد افادت تقارير الصحافة ان جنوب افريقيا تتحكم الى حد بعيد بالفعل
في المؤتمر عن طريق الوفد الابيض ، وفضلا عن ذلك ، عينت جنوب افريقيا ما يسمى بالمستشاريين
القانونيين لوفود الدامارا والتسوانا والملونين والافامبو وكابريفي الشرقية والناما الذين يحملون جنسية
جنوب افريقيا وتدفع لهم حكومة جنوب افريقيا رواتبهم مباشرة ، وذلك حسب شتى المصادر ، ومنها
عدد جريدة The Widhoek Advertiser الصادر في ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . ويجدر بالاشارة
ان هؤلاء المستشارين عينوا بعد ان اتخذ المؤتمر مقرا لقبول ستيوارت شوارتز ، وهو محام أمريكي
دستورى ، كمستشار لكليمنس كابو ورئيس الهيريرو ، الذى هو رئيس وفد الهيريرو . واتهم السيد
شوارتز ، في بداية المؤتمر بأنه عميل لوكالة المخابرات الامريكية وبأنه يتعاون مع حكومة جنوب
افريقيا .

٧٤ - في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، وبسبب جمود الحالة طلب ٤٤ عضوا في اللجنة الدستورية
الاجتماع مع فورستر رئيس الوزراء . وحسب احد المصادر كان المندوبين فير البيض يتمنون أن يتمتع
السيد فورستر باقتناع البيض باتخاذ موقف اكثر مرونة تجاه هيكل الحكومة ذات المستويات الثلاث .

٧٥ - قال فورستر رئيس الوزراء للمندوبين في الاجتماع بأنه ، نظرا للضغط الدولى الشديد الممارس
على جنوب افريقيا لكي ترفع يدها عن الاقليم ، فانه اراد من المؤتمر ان يكف عن التباطؤ " وان يشكل
حكومة انتقالية في اقرب وقت ممكن . وقيل ايضا انه حذر المندوبين من ان جنوب افريقيا نفسها قد
تفرض على الاقليم دستورا ، اذا ما استمر التباطؤ . وازداد السيد فورستر انه سوف يتخذ ، حالما
تقدم مقترحات لانشاء حكومة انتقالية اجراءات فورية ، لوضع الاقليم على طريق الاستقلال .

٧٦ - في اوائل كانون الاول / ديسمبر ، اعتمدت اللجنة الدستورية بالاجماع قرارا يدعو الى اقامة حكومة انتقالية على وجه السرعة ، وأمرت المستشارين القانونيين ان يضعوا مقترحات دستورية مبنية على اساس قيام حكومة ذات مستويات ثلاث قبل انعقاد الجلسة العامة في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ .
وتحديا لمقررات الامم المتحدة ، طلبت اللجنة رسميا من جنوب افريقيا ان تحتفظ بجيشها وشرطتها في الاقليم الى حين اقامة حكومة ذات سيادة ، عاملة بذلك على تمكين جنوب افريقيا من السيطرة ماديا على الاقليم والاستمرار في قهر السكان الافارقة .

ردود الفعل التي أثارها المؤتمر

(أ) الادانة من قبل سوابو

٧٧ - في عام ١٩٧٦ ، استمرت سوابو في ادانة ما يسمى بالمؤتمر الدستوري باعتباره مناوره من جانب جنوب افريقيا لتضليل المجتمع الدولي ، ورفضت ترميماته المتتالية باعتبارها دليلا آخر على نية جنوب افريقيا تجزئة الاقليم وحرمان الشعب الناميبي من حقه في تقرير المصير .

٧٨ - وفي اعقاب الاعلان الذي اصدرته اللجنة الدستورية في ١٨ آب / افسطس (انظر الفقرة ٦٤ اعلاه) عكست بيانات زعماء سوابو معارضة المنظمة التامة لتعيين حكومة انتقالية كما عكست تصميمها على مواصلة الكفاح المسلح حتى نيل الاستقلال الحقيقي .

٧٩ - في ١٨ آب / افسطس ، قال القس فيستوس ناهولو ، سكرتير شؤون خارجية سوابو ، ان سوابو رفضت كل ما تمخض عن المباحثات ، لان المقررات لم تكن تمثل امانتي ورفيات كل شعب الاقليم ؛ ثم ان اقامة الحكومة الانتقالية المزعومة ليس الغرض منه الا تخفيف الوطأة على جنوب افريقيا . و اضاف أن المندوبين في المؤتمر لم يزيدها على ان ايدوا الفصل العنصري . وناشد الدول الافريقية السوداء والمجتمع الدولي ان تشجب القرارات التي اتخذتها جنوب افريقيا بواسطة عملائها .

٨٠ - وفي بيان آخر ، قال السيد تجونغاريرو ، امين سوابو لشؤون الدعاية والاعلام في ناميبيا ، ان فكرة الحكومة الانتقالية لم يكن الداعي اليها هو الرغبة في تخفيف الضغط المتصاعد على جنوب افريقيا فحسب ، وانما ايضا الاحتياي على العالم الخارجي ليرضى عن الوضع . ولاحظ ان اضافة بعض " العملاء " الى " نظام فاسد " بالفعل ، مثل الحكومة الانتقالية المقترحة ، لا يجعل النظام مقبولا ، وانما لا يؤدي الا الى افساد من ينضمون الى النظام .

٨١ - وفي اعقاب الاجتماع بين فورستر رئيس الوزراء واللجنة الدستورية (انظر الفقرتين ٧٤ و ٧٥ اعلاه) قال بيتر كاتجافيفي ، امين سوابو لشؤون الدعاية والاعلام ، انه اذا ما فرضت جنوب افريقيا حكومة انتقالية ، فان سوابو تحتفظ لنفسها بحق التماس الدعم العسكري من بلدان صديقة .

(ب) احتجاج مندوبين في المؤتمر

٨٢ - على الرغم من الرقابة التي تمارسها جنوب افريقيا ، فان المندوبين فير البيض استمروا في الاعراب عن سخطهم على موقف الوفد الابيض وأوضحوا عن ادراكهم ان المؤتمر يستخدم لاحتياط أهدافهم .

٨٣ - ويمكن الاستدلال على موقف المندوبين فير البيض من البيانات التي استشهدت بها الصحافة . ففي ١٥ آب / أغسطس ١٩٧٦ على سبيل المثال ، نقلت جريدة غارديان ما انتشرت على لسان مندوب ملون قوله ان فير البيض يوضعون في موقف حرج وان الانماء المنفصل يفرض عليهم كآمر واقع ويقال لهم انه لا مناص من اختيار الاتحاد المتعدد الجنسية . استشهد ، بعد ذلك ، مصدر آخر بقول ج . ف . كلورز ، زعيم الوفد الملون ان الوفد الابيض لا يزال يتخذ موقف السيد مع خادمه وان المؤتمر بأكمله كان لا يقوم على اساس المساواة . و اضاف السيد كلورز ان البيض " يحاربون من قاعدة قوة ، ونحن [فير البيض] لا قاعدة لنا اطلاقا . ان القوة في يد الجمعية التشريعية التي كلها من البيض ، وحكومة جنوب افريقيا المؤلفة كلها من البيض ولا حق لنا في ابداء رأى " .

٨٤ - وفي نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ، وقيل أن يعلن ان اللجنة الدستورية قد وافقت بالاجماع على استخدام المستشارين القانونيين لحل الخلافات القائمة بين البيض وفير البيض بخصوص اقامة حكومة ذات مستويات ثلاثة (انظر الفقرتين ٦٨ و ٦٩) ، نشر في جريدة الوند هوك أد فرتايزرز ان المندوبين لدى المؤتمر هددوا من جديد بالانسحاب ما لم يوافق البيض على مطالبهم ، ولا سيما في ما يخص حق شراء الارض في اى مكان في الاقليم .

٨٥ - وقد كانت المساندة التي اظهرتها تجاه سوابو احزاب لم تكن من قبل ملتزمة بخطر معين (انظر الفقرات من ١٣ الى ١٦ اعلاه) دلالة اخرى عن الاستياء المستفحل مما يسمى بالمؤتمر الدستوري .

٨٦ - واتضح من بيانات زعماء تلك الاحزاب انها قررت الانضمام الى سوابو ، ان شعرت بالحاجة الى الوحدة الوطنية ، وانها اعترفت بسوابو باعتبارها المنظمة الوحيدة القادرة على توحيد العناصر المختلفة . و اوضح رئيس المنظمة الديمقراطية الشعبية الافريقية الناميبيية بأن حزبه قرر ان سوابو وحدها هي التي تستطيع ، بوصفها حركة تحرير وطني و طليعة للشعب ، ان تجمع شمل الشعب الناميبي لطرد جنوب افريقيا . وقال زعيم حزب الريحبوت فولكسبارتي ان منظمته قد اصبحت تدرك حاجة احزاب ذات سياسات مماثلة ، تختلف من حيث التسمية فقط ، الى العمل معا لتحرير ناميبيا بأسرها ، وانها قد انحلت وانضمت الى سوابو لكي تعطي المثل لاحزاب اخرى .

(ج) آراء المجتمع الابيض

٨٧ - تدل المعلومات المتوفرة ان المجتمع الابيض منقسم في مسألة المركز الدستوري للاقليم مستقبلا . وحسب تقرير نشرته جريدة نيو ستيتسمان في عددها الصادر في ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، مثلا ،

فان الجالية الالمانية البالغ عددها ٣٠٠٠٠ نسمة ، والتي تسيطر على الفلاحة وتجارة التجزئة ، يتزايد انتقادها للاحتكار السياسي الذي يمارسه الحزب الوطني في المؤتمر . وقد حث أعضاء من تلك الجالية الوفد الابيض على لزوم موقف اكثر اعتدالا ، وايجاد تسوية دستورية لاقامة حكومة وطنية تستجيب لمطالب الامم المتحدة وسوابو ، دون التأخير ، مع ذلك ، تأثيرا سيعا على الوضع الاقتصادي الراهن .

- ٨٨ - وقد هاجمت افتتاحيات ترد في جريدة الوند هوك أدفرتايزر دون انقطاع ، موقف المندوبين البيض لدى المؤتمر ، واستنكرت المقررات التي اتخذها المؤتمر على انها تحسين لسياسة البانتوستانات ، والتي شأنها ان تؤدي الى اثاره العنف . ففي افتتاحية نشرت في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، وصفت الجريدة المقترحات لانشاء الحكومة ذات المستويات الثلاثة على اساس قيام اتحاد من دول اثنية بأنها " جثة أجريت لها عملية شد في الوجه " وقالت ان الخطة قد عززت شبك الفوضى السياسية واراقة الدماء ، بل والموت . وحذرت الافتتاحية " الافارقة الجنوبيين الغربيين " لكي يستعدوا لوقت عصيب مقبل نظرا ، لان ادامة الفصل العنصري لا بد وان تشعل برميل البارود .
- ٨٩ - بيد ان تقارير اخرى توضح ان المعتدلين من السكان البيض قلة وان ٧٠ في المائة من البيض يساندون الحزب الوطني .

باء - جهود الولايات المتحدة الامريكية لتشجيع التسوية السلمية

٩٠ - في عام ١٩٧٦ شرعت الولايات المتحدة في مبادرات دبلوماسية ترمي الى ايجاد تسوية دستورية في ناميبيا على اساس حكم الاقلية . وحسب التقارير الصحفية ، كان الدافع الى مبادرة الولايات المتحدة هو الرغبة في تحاشي تصاعد النزاع المسلح في الجنوب الافريقي ، الذي قد يؤدي الى تدخل دول في افريقية (كالشان في انغولا) وينتهي بأبعاد ناميبيا عن الغرب . وجاء في مقالة نشرتها جريدة النيويورك تايمز ان الولايات المتحدة الامريكية سوف تعتبر مثل هذا الابعاد أمرا ينطوي على كارثة ليس فقط من الناحية السياسية ولكن ايضا من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية .

٩١ - وقد المح الى مبادرات الولايات المتحدة فيما يتعلق بناميبيا في بيان ادلى به هنري كيسنجر ، وزير خارجية الولايات المتحدة في لوساكا يوم ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٦ . وقال السيد كيسنجر آنذاك ان حكومته مقتنعة ان بالامكان ايجاد حل يجسد الحقوق المتساوية لجميع سكان ناميبيا ويحمي في الوقت ذاته مصالح كل من يعيش هناك ويعمل . ولتحقيق ذلك الهدف ، دعا السيد كيسنجر حكومة جنوب افريقيا الى السماح لجميع السكان والمجموعات في ناميبيا بأن يعربوا عن آرائهم حول المستقبل السياسي بحرية وتحت اشراف الامم المتحدة ، وحث جنوب افريقيا على الاعلان عن جدول زمني محدد لتحقيق تقرير المصير . وقال ايضا ان الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي ،

وخاصة مع الزعماء الافارقة ، لتحديد اى الخطوات تزيد من احتمالات السير السريع نحو الاستقلال ،
وانه بعد التحرك الملموس في هذا الاتجاه سوف تكون الولايات المتحدة مستعدة بمد الاقليم بالمساعدة
الاقتصادية والتقنية .

٩٢ - وفي محاولة لايجاد حل سلمي ، اجتمع السيد كيسنجر مع السيد فورستر في حزيران /يونيه
وأيلول /سبتمبر . وحسب التقارير الصحفية ، كان هدف السيد كيسنجر هو اقناع جنوب افريقيا
بالتفاوض مع سوابو وباجراء انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة . وعلى اثر الاجتماع الثاني .
نشر ان جنوب افريقيا ، رغم قبولها حضور المحادثات مع سوابو في جنيف ، لن تفعل ذلك الا بصفة
مراقب . ورفضت جنوب افريقيا ايضا الافراج عن السجناء السياسيين قبل انعقاد المؤتمر المقترح .
وطلبت سوابو ، من جهة أخرى ، ان تتم اية مباحثات حول مستقبل الاقليم مباشرة بين ممثليها وممثلي
جنوب افريقيا وألا تتناول سوى نقل السلطة . وأصرت سوابو كذلك على ان توافق جنوب افريقيا على
سحب قواتها من الاقليم ، وتطلق سراح السجناء السياسيين قبل بدء المؤتمر .

٩٣ - وبعد اجتماع بين السيد كيسنجر والسيد نجوما ، رئيس سوابو ، في نيويورك يوم ٢٩ أيلول /
سبتمبر ، نقل عن السيد كيسنجر قوله انه قد احرز تقدم ، وان الولايات المتحدة تعمل على افتراض
ان اجتماعا سوف يعقد في جنيف في نهاية الامر . فير انه نقل عن السيد نجوما قوله بان جهود
السيد كيسنجر لم تأت " بأى تقدم على الاطلاق " وان محادثاته مع السيد فورستر كانت " سلبية تماما " .
وحذر السيد نجوما بأن سوابو سوف تشدد عمليات حرب العصابات ما لم تؤد المفاوضات الى انتقال
سلمي الى حكم الاقلية . وقال ان سوابو مستعدة لدخول مفاوضات دستورية في جنيف اذا استجيب
لشروطها .

٩٤ - وفي نهاية عام ١٩٧٦ ، لم يحرز أى تقدم في وضع الترتيبات لمحادثات بين ممثلي جنوب
افريقيا وسوابو .

جيم - جهود افريقيا الجنوبية لاقامة حكومة انتقالية

٩٥ - في مستهل ١٩٧٧ ، أوضحت تقارير الصحافة ان جنوب افريقيا تزداد حرصا على جعل
ما يسمى بالمؤتمر الدستوري يعتمد مقترحات دستورية نهائية في اقرب وقت ممكن وعلى اقامة حكومة
انتقالية في منتصف عام ١٩٧٧ . ووضحت مقالة نشرتها الفايننشال تايمز في ١٨ كانون الثاني /
يناير ان حاجة المؤتمر الى بلوغ نتيجة ايجابية تزداد الحاحا ، نظرا لفشل جهود الولايات المتحدة
لتنظيم مباحثات دستورية حقيقية بمشاركة سوابو (انظر الفقرات من ٩٠ الى ٩٣ أعلاه) . وحسب
المقالة ، ظهر ان السيد فورستر يعتمد على تورنهال لتمكينه من مخاطلة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة
الافريقية وسوابو . والمحت المقالة انه اذا ما استطاع السيد فورستر ان يقنع المشتركين بالاتفاق على
" صفقة للاستقلال جذابة بصورة مناسبة ، وتقوم بصورة واضحة على تعدد الاجناس " وتنص على اجراء

شكل من اشكال الانتخابات في الاقليم ، فانه يأمل " في الوقت ذاته ان يبطل الدعم الشعبي لسوابو ولرجال العصابات ويكسب المؤازرة الدولية لهذه المحصلة النهائية " .

٩٦ - في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، علم ان افريقيا الجنوبية تقدمت ، عن طريق الحزب الوطني ، بمقترحاتها الخاصة بشأن الدستور المقبل لناميبيا ، وكانت ستستعمل نفوذها لضمان الموافقة عليه .

٩٧ - أوصت المقترحات التي اصدرها الحزب الوطني بأن يصبح الاقليم دولة ديمقراطية على النمط الغربي ، تعرف بـ " جمهورية افريقيا الجنوبية الغربية " لها حكومة ذات مستويات ثلاثة ، مع إمكانية احتفاظها بالنظام الحالي للحكومات المحلية المنفصلة على اساس اثني . ورغم ان المقترحات تتضمن قانون حقوق يقصد منه تحريم التمييز " المبني على الاصل أو الجنس أو اللغة أو العرق ، أو العقيدة أو الاعتقاد السياسي " فان فير البيض سيظلون يمنعون من امتلاك الاراضي في مناطق البيض . وحسب جريدة الكرسيتيان ساينس مونيتور فان المقترحات تشمل ايضا نصا يمنع اشتراك الاحزاب " الماركسية - اللينينية " في أى انتخاب (وجاء في تقرير آخر ان الاحزاب الماركسية - اللينينية ستحظر) . وعلقت جريدة The Christian Science Monitor على هذا النص ، فقالت ان " حل المقترح المقدم من جنوب افريقيا من شأنه أن يقضي سوابو من الحكومة الجديدة تماما " .

٩٨ - وفيما يلي موجز لمقترحات الحزب الوطني كما نقلتها جريدة الوند هوك ادفرتايزر .

المستوى الأول (الحكومة المركزية)

٩٩ - المستوى الاول ، أو الحكومة المركزية ، يتألف ، بصفته الفرع التنفيذي ، من رئيس ومجلس للوزراء .

١٠٠ - الرئيس هو ايضا رئيس مجلس الوزراء ويسمى سنويا من هذه الهيئة على اساس التناوب ، وتنتخب كل مجموعة اثنىة أحد اعضاء مجلس الوزراء ؛ وهكذا يحتاج لكل ممثل من ممثلي المجموعات الاثنىة ، أن يتقلد منصب الرئيس ورئيس مجلس الوزراء لمدة سنة . وتتخذ كل مقررات المجلس باتفاق الرأى .

١٠١ - تقع على عاتق الرئيس ورئيس مجلس الوزراء مسؤولية " اهم السلطات واكثرها فعالية " . ويشمل ذلك الشؤون الخارجية ، والدفاع والنقل ، والمواصلات ، والتعليم العالي ، والماء والطاقة ، والتعدين والموارد الوطنية والايادات من استغلالها والمالية ، والشرطة ، والمحاكم العليا .

١٠٢ - وتضم الحكومة المركزية ايضا جمعية وطنية من ٥٥ عضوا ، منها خمسة اعضاء لكل مجموعة اثنىة . ويتولى تعيين هؤلاء الاعضاء هيئة انتخابية تتألف من اعضاء في حكومات المستوى الثاني . ويقترح أن تعقد الجمعية مرة في السنة على الاقل ، فيزانه لا يتضح من التقارير الصحفية ما هي وظائفها التشريعية .

المستوى الثاني (المجموعات الاثنية)

١٠٣ - يضم المستوى الثاني حكومات منفصلة لكل مجموعة اثنية . وهذه الحكومات مسؤولة داخلاً مناطقها الخاصة عن الزراعة، والحراجه والا ثتمان الزراعي، وحيازة الأراضي، والرعاية الاجتماعية، والمعاشات التقاعدية، وتنمية المجتمعات المحلية، والتربية، والمالية (على المستوى الثانوى)، وحقوق التعددين، والاشغال العمومية، ولها سلطة منح القروض . ويبدو أن السلطات الاقليمية التي أنشئت من قبل للبيض والبساترة والبشامنة والكابريفيين الشرقيين والكافانغو والأوفا، وبروالناما سرف تستهقي حكومات من المستوى الثاني لتلك المجموعات ؛ وفي حالة الدامارا والتسوانا والهيريرو، الذين لا سلطات اقليمية لهم ، فسوف تنشأ لهم هيئات جديدة .

المستوى الثالث (المستوى البلدى)

١٠٤ - ويقترح الابقاء على مدن البيض والافارقة والطنين منفصلة كما هو الحال الآن . وان يكون لكل مدينة مجلس بلدى خاص بها ينتخبه من لهم حق التصويت في منطقة ولايته . وسوف تقرر مسألة حق الانتخاب في تشريعات منفصلة، ولن يوجد "أى تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد" . ومع ذلك وبما أن المدن الحالية مشكلة على أساس كيانات عرقية، فان ما يقترح من شأنه ادامة الفصل العنصرى على هذا المستوى أيضا . وفي حالة المدن المتاخمة سوف تنشأ منظمة شاملة لتنسيق الأمور في ما يخص التخطيط، ومن المفروض أن تتطرق الى المشاكل المتصلة بالأعراق المختلفة.

حقوق الملكية

١٠٥ - يقترح تحديد قاعدة " يحق لجميع المواطنين على أساسها التمتع بحقوق الملكية وحق شغل الأماكن في أية مدينة " . وعلى كل ، فان اكتساب حقوق الملكية في مدينة معينة سوف يخضع لكل من أنظمة المجلس البلدى وحكومة المستوى الثاني .

١٠٦ - وجاء في مقترحات جنوب افريقيا أن " الحقوق المكتسبة " في المدن الموجودة لا بد من الاعتراف بها وحمايتها ؛ ولا بد من تجنب الخسائر المالية ؛ ولا بد من حماية مجموعات الأقليات ؛ ولا بد من توقي " الظروف الاجتماعية المكروهة " ومنع "خفض المستويات الاجتماعية" . وفضلا عن ذلك " لن يحق لأحد أن يحصل على حقوق أو على حق شغل مبنى في منطقة بلدية تحكمها الأعراف التقليدية "؛ ووفقا لجريدة الوند هوك أدفرتايزر The Widhock Advertiser " فان ذلك يعني أن الأسود لا يحق له اشتراء منزل في منطقة بيضاء " تقليدية " .

قانون الحقوق

١٠٧ - وسوف يجعل قانون الحقوق كرامة الانسان مصونة ويحرم التمييز على أساس "الأصل ، أو الجنس أو اللغة، أو العقيدة أو المعتقد السياسي " . وسوف يضمن أيضا حرية الصحافة " في نطاق الحدود العادية " وحق الامتلاك . وقد انتقد براين أولين ، زعيم الحزب الاتحادى للاقليم، قانون

الحقوق على أساس أن كثيرا من الضمانات ، وخصوصا تلك التي تهم حق الامتلاك ، مهمة ومصاغة بنفس المصطلحات المستخدمة لجعل الحقوق والحرية عقيمة .

١٠٨ - وبعد تلقي هذه المقترحات قام الفريق العامل المتكون من ١٢ عضوا ، والتابع للجنة الدستورية ، والمتألف من عضو لكل مجموعة اثنية ، تحت رئاسة السيد مودج ، بتحديد مهلة مدتها أربعة أسابيع لتسوية الخلافات الباقية ، ووضع مشروع دستور نهائي يحال الى الوزير الأول فورستر .

١٠٩ - وطبقا للتقارير الصحفية ، فان غير البيض يعترضون على المقترحات الخاصة بحقوق الملكية ، وأنه نشبت خلافات في مجالات أخرى ، بما في ذلك مسألة رئيس الوزراء ، وقضية التمثيل النسبي في مجلس الوزراء والجمعية الوطنية . وقد اقترح البيض بأن يلغى منصب رئيس الوزراء ، بينما أصر غير البيض على أن يحتفظ بالمنصب على أساس أن الحكومة بلا رئيس سوف تكون " ضعيفة وواهية " . وفي ما يتعلق بمجلس الوزراء المقترح ، فقد اقترح وفد الأوفامبو أن يكون للأوفامبو بوصفهم أكبر مجموعة اثنية (٤٦ في المائة من مجموع السكان) ممثلان في تلك الهيئة ، و ٣٠ في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية . وقيل أن هذا المقترح لقي مساندة من الوفد الأبيض ، ولكن عارضه الملونون والدأمارا والهيريرو ، والدأمارا والبساترة ، الذين يصرون على التمثيل النسبي . واستنادا الى جريدة الوند هوك اد فرتايزر Wirthdhoek Advertiser ، فان غير البيض يرتابون من أن البيض يأملون بمساندة تهم لمقترح الأوفامبو أن يوجدوا سابقة تسمح لهم فيما بعد بأن يطالبوا بتمثيل أكبر على أساس أنهم المجموعة الاثنية الكبرى الثانية .

دال - مركز خليج والفيس

١١٠ - في آب/أغسطس ١٩٧٦ ، أعلن السيد فورستر أن تشريعا سيقدم الى برلمان جنوب افريقيا في مستهل عام ١٩٧٧ لارجاع خليج والفيس الى الرقابة الادارية لجنوب افريقيا على خليج والفيس ، أكبر ميناء في الاقليم ، وهو مركز صناعة صيد الأسماك ، وكذلك موطن معظم السكان الملونين . وأبطل ذلك الاعلان المقرر الذي اتخذه المؤتمر الدستوري في ١٨ آب/أغسطس (انظر أعلاه) بأن تكون مسألة مركز المنطقة في المستقبل من بين الأمور المتفاوض عليها بينه وبين جنوب افريقيا ، قبل اقامة حكومة انتقالية ، كما أنه تجاهل طلب السكان غير البيض الذين تمثلهم سوابو ، بالاعتراف بأن خليج والفيس جزء لا يتجزأ من الاقليم .

١١١ - ومنذ اعلان السيد فورستر ، والناطقون بلسان مجموعات غير البيض يرفعون أصواتهم في كامل الاقليم للاحتجاج ضد الفصل المقترح لخليج والفيس باعتباره تقويضا لنمو اقتصاد الاقليم الذي يعتمد على صناعة صيد الأسماك بما يبلغ حوالي ٢٥ في المائة من ناتجه القومي الاجمالي ، وباعتباره ضارا بمصالح السكان الملونين الذين سيحكمون ، طبقا لهذا الترتيب الجديد ، " بالتوجيه من بعد " بيد أن جنوب افريقيا أوضحت أنها ستشرع في عملية الفصل حسب الخطة المرسومة .

هـ - القرارات الأخرى التي اتخذها مؤتمر تورنهول

١١٢ - في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٧ ، أقر المندوبون في مؤتمر تورنهول بالاجماع مشروع دستور بشأن انشاء حكومة مؤقتة ، يتضمن المقترحات التي تقدم بها حزب جنوب افريقيا الوطني (أنظر الفقرات ٩٥-١٠٧ أعلاه) . وتم بعد ذلك بفترة قصيرة تقديم مشروع الدستور ، في شكل " طلب بشأن انشاء حكومة مؤقتة " الى حكومة جنوب افريقيا ، التي من المتوقع أن تصدر قانونا بوضع الدستور موضع السريان وانشاء حكومة مؤقتة في حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

١١٣ - وكان الاختلاف الهام الوحيد بين مشروع الدستور وبين مقترحات الحزب الوطني ، يتعلق بهيكل الجمعية الوطنية (أنظر الفقرة ١٠٢ أعلاه) . فبدلا من أن تتكون الجمعية من ٥٥ عضوا ، خمسة أعضاء من كل مجموعة اثنية ، كما اقترح ذلك في الأصل ، فستتكون ، وفقا لمشروع تورنهول ، من ٦٠ عضوا من حيث المجموع ، ٤ من كل مجموعة اثنية على أن توزع المقاعد ال ١٦ الباقية ، بصورة نسبية ، وفقا لعدد سكان كل مجموعة اثنية (تعداد عام ١٩٧٠) .

واو - المبادرات الجديدة للدول الأوروبية بشأن التوصل الى تسوية سلمية

١١٤ - في نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، اتخذت الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) اجراءات جديدة تهدف الى التوصل الى تسوية سلمية تتمشى مع قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

١١٥ - وأفادت التقارير الواردة فيما بعد بأن رئيس الوزراء فورستر أعلن ، عقب الحلقة الثالثة من سلسلة المحادثات التي أجراها مع سفراء الدول الغربية الخمس ، ان حكومته ستتخلى عن الخطط الرامية الى اقامة حكومة مؤقتة على أساس مقترحات تورنهول وستعتمد بدلا عن ذلك الى تعيين حاكم ادارى عام لادارة شؤون الاقليم الى أن تجرى الانتخابات بشأن جمعية تأسيسية . وذكرت الأنباء الصحفية أيضا ان جنوب افريقيا ستقبل باشتراك حزب سوابو في الانتخابات كما ستقبل بشكل من الأشكال وجود الأمم المتحدة ، وانها قد وافقت على سحب قواتها قبل اعلان الاستقلال ، ولكن ليس قبل الانتخابات . وذكرت صحيفة الفارديان (مانشيستر) فيما بعد ، في عددها الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ان جنوب افريقيا قد وافقت أيضا على انشاء لجنة من أربعة قضاة ، اثنين من جنوب افريقيا واثنين آخرين يعينهما الأمين العام للبت في مسألة الافراج عن السجناء السياسيين . بيد ان التقارير الصحفية أشارت الى ان جنوب افريقيا ظلت متصلبة في موقفها بالنسبة لمسألة استئناف الحكيم المباشر على خليج والفيس .

١١٦ - وفي ٦ تموز/يوليه ، أعلن مكتب رئيس الوزراء فورستر انه تم تعيين القاضي م . ت . ستين ، وهو أحد قضاة قسم الدولة الحرة التابع للمحكمة العليا لجنوب افريقيا ، حاكما اداريا عاما . وانه سيصدر فيما بعد بلاغ بتحديد موعد توليه منصبه هذا وكذلك تحديد سلطاته ووظائفه .

زاي - رد فعل حزب سوابو بالنسبة لمبادرة الدول الخيرية

١١٧ - ذكرت صحيفة التايمز اللندنية في عدد ١٨ الصادر في ٢ تموز/يوليه ان السيد نجوما ، رئيس حزب سوابو قال في مقابلة صحفية ان حزب سوابو سيشارك في انتخابات تجري تحت رقابة الأمم المتحدة ، شريطة أن تعمد جنوب افريقيا أولا الى سحب قواتها . وذكرت الأنباء الصحفية أيضا ان السيد نجوما قد وافق على فكرة تعيين حاكم ادارى عام شريطة أن تقوم الأمم المتحدة بتعيينه .

حاي - موقف منظمة الوحدة الافريقية

١١٨ - اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته التاسعة والعشرين العادية ، المعقودة في ليرفيل من ٢٣ حزيران/يونيه الى ٣ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، قرارا (XXIX) (CI/Res. 551) بشأن مسألة ناميبيا أكد فيه من جديد انه ينبغي لأى اتفاق يتم التفاوض عليه للسير بنا ميبيا نحو الاستقلال الحقيقي ، أن يبنى على الشروط المسبقة التالية : (أ) انسحاب جميع قوات جنوب افريقيا العسكرية وشبه العسكرية ؛ (ب) الافراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين وعودة جميع النامبيين الذين يعيشون في المنفى ؛ (ج) أن تكون أية سلطة مؤقتة تقام في الاقليم " سلطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " ؛ و (د) أن ينال الاقليم استقلاله ضمن حدوده الحالية ، بما في ذلك خليج والفيس .

٦ - استغلال الموارد الاقتصادية ومراقبتها

ألف - لمحة عامة

١١٩ - حسب التقارير المنشورة خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، اثر تشديد المعارك العسكرية ، والشكوك التي تحوم حول مركز الاقليم في المستقبل ، تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الناميبي الذي يسيطر عليه البيض . لقد اشارت مقالات نشرتها الصحافة في جملة أمور ، الى تدفق كبير للاحتياطي النقدي الى خارج الاقليم وتزايد هجرة البيض ، وتفاقم البطالة وهبوط الاستثمارات الأجنبية . ففي أيلول /سبتمبر ١٩٧٦ قال رئيس غرفة ويندهوك التجارية المؤلفة كلها من البيض ، ان منظمته تواجه مشاكل لم تواجهها من قبل طوال ٥٥ سنة من عمرها ، لأنه لا علم لأحد بما يخبره المستقبل .

١٢٠ - غير أن أصحاب المصالح الاقتصادية ينتظرون ، حسب تقرير أوردته جريدة الكريستيان سايانس مونيتور The Christian Science Monitor الصادرة في ٣ آب /أغسطس ١٩٧٦ ، استغلال ثروات معدنية احتياطية لازالت لم تستغل بعد . وجاء في التقرير الصحفي المذكور أن " رجالا في جيوبهم مال كانوا يترصدون ، تأهبوا للطيران الى ناميبيا " حالما يتضح ان الاقليم يسير نحو الاستقلال السياسي الحقيقي في ظل حكومة أغلبها من السود ومن شأنها ان تخلق مناخا سياسيا مستقرا للاستثمار . وجاء فيه أيضا أن رجال الأعمال من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وسويسرا ، وفرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية قد زاروا ويندهوك منذ السلسلة الاولى من المحادثات بين السيد كيسينجر والسيد فورستر ، لبحث احتمالات المستقبل ، وان كثيرين منهم كانوا تواقين الى الاستثمار ، على شرط أن يضمن لهم الامن السياسي . ولوحظ في التقرير ، مع ذلك ، ان الاستغلال الفعلي للموارد الطبيعية يعتمد على الانماء الكافي للمقومات الأساسية ، لاسيما الطرق ، والسكك الحديدية والماء ؛ ولذلك ظهر انه لا مفر من أن تعتمد ناميبيا ، حتى بعد استقلالها تحت حكومة الأغلبية ، على مساعدة جنوب افريقيا ، وعلى رأس المال الأجنبي ، وان كان دور البيض سوف يقتصر آنئذ على الاعمال التقنية .

١٢١ - وردت الصحافة الناميبية رأيا مماثلا في ما يخص الحاجة الى التبعية الاقتصادية المستمرة . وطبقا لما جاء في افتتاحية نشرتها جريدة الوند هوك ادفرتايزر The Windhook Advertiser في ٤ آب /أغسطس ١٩٧٦ ، فان فكرة التبعية الاقتصادية يمكن ان تتماشى مع استقلال ناميبيا ، شريطة أن يكف البيض عن التذرع بتخلف اقتصاد ناميبيا لتبرير استمرار تعلقهم سياسيا بأذيال جنوب افريقيا . واتهمت الافتتاحية أيضا جنوب افريقيا بأنها ترغم بسياساتها ناميبيا على الاعتماد على واردات جنوب افريقيا ، مما تسبب في اخفاق الاقليم في النمو بسرعة أكبر ، ولا سيما في ميدان الصناعة الثانوية .

باء - التعدين

١٢٢ - ان مصالح جنوب افريقيا وأوساط الأعمال الدولية في ناميبيا ، تكمن أساسا في ثرواتها

المعدنية المعروفة منها والمحتملة . وناميبيا أكبر منتج في العالم للماس النفيس ، ومصدر هام للنحاس والرصاص والقصدير ، واليوتروم والكاديوم ، وربما تصبح أكبر مصدر لليورانيوم في العالم لما تبقى من هذا القرن .

١٢٣ - وفي عام ١٩٧٦ ، علم أن اكتشافات معدنية جديدة ذات بال قد تمت ، منها اكتشاف مناجم للفوسفات البحري والفلوكوبيت " ذات أهمية صناعية " قرب مصب نهر كونين ، الذي يحدد بين ناميبيا وأنغولا . وأظهرت الصور الملتقطة بالتتابع الاصطناعية أيضا حزاما من الافيوليت ملان باليورانيوم ، ومعادن أخرى على طول الساحل ، لو أنها قورنت مع احتياطي اليورانيوم في منجم روسينغ (انظر الفقرة ١٢٩ أدناه) لعدت " قطرة في واد " .

١٢٤ - وحسب التقارير الصحفية ساهمة الحالة السياسية غير المستقرة في تخلف الاقتصاد خلال الفترة المستعرضة . وتحملت صناعة التعدين وطأة ذلك الكساد . ولم تكن هناك استثمارات جديدة تذكر ، كما أن إنتاج المعادن الخسيسة ، وخاصة النحاس ، بدا أنها انخفضت بشكل محسوس . بيد أن صناعة الماس ، التي تمثل عادة أكثر بكثير من نصف قيمة إنتاج التعدين ، قيل أنها قد انتعشت جيدا بعد تأثرها بالانتكاس الاقتصادي في عام ١٩٧٤ .

١٢٥ - وكان مرد ذلك التدهور أيضا ، حسب التقارير ، السى عوامل شتى ، أخرى منها تباطؤ عمليات التنقيب في عام ١٩٧٥ ، بالمقارنة مع السنة الماضية ، وانخفاض السعر العالمي للنحاس وقلة الأيدي العاملة . فقد علم ، مثلا ، أن منجم تسوميب ، أكبر منجم منتج للنحاس والرصاص ، خسر ما يقدر بـ ٢٠ في المائة من عماله البيئي نظرا لقربه من المنطقة الرئيسية لعمليات سوابو .

الماس والمعادن الخسيسة

١٢٦ - لا تتوفر معطيات احصائية عن إنتاج ومبيعات الماس والمعادن الخسيسة لعام ١٩٧٥ . وفي ١٩٧٣ ، وهي آخر سنة توجد عنها احصائيات ، بلغ مجموع قيمة المعادن المباعة ٢٢٠٠ مليون رند ، يحزى منها ١٤٧٠ مليون رند للماس وحده (أى ٦٤ في المائة) ، و ٨٣ مليون رند (أى ٣٦ في المائة) للمعادن الخسيسة . والمعادن الخسيسة الرئيسية التي يجرى تصديرها هي النحاس المنقّل (٣٤٢ مليون رند) والرصاص المنقّي (١٧٠ مليون رند) .

١٢٧ - وفي عام ١٩٧٥ أذاعت شركة De Beers Consolidated Mines Ltd. التي تملك شركة The Consolidated Diamond Mines of South West Africa Ltd (CDM) ، الشركة الوحيدة للماس في الاقليم ، انها جنت أرباحا بلغت ٢٢٠٠ مليون رند ، بعد خصم الضرائب ، أى بزيادة قدرها ١٩٧ مليون رند عن عام ١٩٧٤ . وخلال العام ، زادت شركة De Beers أيضا ربح السهم — ٥ سنتات (افريقية جنوبية) الى ٦١ سنتا ، أى بزيادة نسبتها ٩ في المائة . وحسب التقارير ، تستمد دي بيرز من ربح الى ثلث ايراداتها من عمليات شركة (CDM) .

١٢٨ - وخلال عام ١٩٧٦ ، علم أن شركة تسويمب المحدودة ، وهي أكبر منتج للمعادن الخسيسة ، قد أغلقت اثنين من مناجمها الأربعة نتيجة لهبوط أسعار النحاس في السوق العالمية ، هما منجم كومبات ، ثاني أكبر مناجم الشركة ، ومنجم أسيس أوست الذي لم يفتح إلا في عام ١٩٧٤ . وقد كان منجم كومبات ينتج سنويا قرابة ٨٠٠ ٣ طنا متريا من النحاس و ٩٠٠ ٥ طنا متريا من الرصاص . ووصفت مقالة نشرتها صحيفة الوند هوك أدفرتايزر The Windhoek Advertiser في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٦ إغلاق منجم كومبات ، الذي كان يستخدم ١٤٠ من البيض و ٧٠٠ أفريقي على أنه من أكبر الصدمات لوسائل الأعمال في الاقليم . وينتظر أن تستمر تسويمب في الاستعداد لاستغلال رگاز جيد الصنف في أسيس الخريبة التي هي امتداد لمنجم كومبات ، وأن تبدأ العمليات في ١٩٧٩ .

اليورانيوم

١٢٩ - كما ذكر من قبل فإن مناجم اليورانيوم في روسينغ تجذب انتباه العالم بصورة متزايدة (٥) . وتقدر احتياطيات المنجم ب ١٠٠ ٠٠٠ طن متري ، وينتظر أن يحتاج المنجم إلى استثمار ما مجموعه ٧٥٠ مليون جنيه استرليني . وينتظر أن يسد المنجم قسما وافر من احتياجات العالم إلى اليورانيوم خلال الثمانينات من هذا القرن ، بمعدل ٥٠٠ ٥ طن متري سنويا . ويعتبر الناتج ذا أهمية خاصة بالنسبة لجنوب افريقيا وللمملكة المتحدة واليابان وفرنسا ، التي أبرمت عقود بيع لكميات هائلة من ذلك الركاز الخام . وخلال ١٩٧٦ ، صرح المسؤولون عن المنجم أن جنوب افريقيا لا يتوقع لها أن تتلقى اليورانيوم من المنجم لمدة من الزمن ، إذ أن الناتج المنتظر حتى منتصف الثمانينات قد بيع للخارج . وبموجب قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨ ، فإن لجنوب افريقيا وحدها الحق ، مع ذلك ، في البحث والتنقيب عن اليورانيوم واستغلاله ، ولها متى تشاء ، حتى مع عدم وجود عقد ، أن تدعى حقوقا قانونية على العملية كلها . وترى سوابو أن حصول جنوب افريقيا بصورة مباشرة على اليورانيوم النامي له آثار تستدعي بالغ القلق ، نظرا لقدرتها على إنتاج اليورانيوم المزود ، الذي يزيد بدوره من طاقتها الكامنة لإنتاج الأسلحة النووية . وقد يجدر بالاشارة فسي هذا الصدد أن مقالة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز The New York Times يوم ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، بشأن إنتاج القنابل الذرية باستخدام الوقود المستهلك من المفاعلات النووية ، ترى أن جنوب افريقيا سوف تستطيع إنتاج القنابل الذرية في ظرف ثلاث سنوات .

١٣٠ - ويفضل السرية التي فرضتها جنوب افريقيا ، بمقتضى قانون الطاقة الذرية ، لا تتوفر معلومات نهائية عن ملكية منجم روسينغ لليورانيوم . وكما لوحظ من قبل ، فمن المعتقد أن أسهم

(٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل التاسع ، المرفق ، الفقرات ١٤٣ إلى ١٥٢ .

المنجم ملك لشركة ريو تينتو المحدودة للزنك (RTZ) The Rio Tinto Zinc Corporation, Ltd. ، التابعة للمملكة المتحدة ، وريو ألخوم المحدودة ، وهي فرع من شركة ريو تينتو ، ومؤسسة التنمية الصناعية Industrial Development Corporation, (IDC) وهي هيئة شبه حكومية ؛ وشركة توتال كومانسي المحدودة النووية Total Compagnie (CMN) minière et nucléaire التابعة لفرنسا ؛ والشركة العامة للتعدين والشؤون المالية The General Mining Finance Corporation التابعة لجنوب افريقيا .

١٣١ - ورغم أن شركة ريو تينتو كانت في البداية صاحبة أغلب الاسهم فقد قيل في عام ١٩٧٦ أنها أنقصت أسهمها لاتمام تمويل المنجم ، من ٥٤ الى ٤٥٢ في المائة ولم تستبق سوى ٢٥٧ في المائة من حقوق التصويت . ونتيجة لذلك ، حسب وثيقة أعدتها منظمة اسمها Christian Concern for Namibia التي يوجد مقرها بالمملكة المتحدة ، فان المقررات المتعلقة بمنجم روسينغ سوف تخضع الى حد كبير في المستقبل لنفوذ ، بل لرقابة مصالح جنوب افريقيا و " في جميع الأحوال ، لحكومة جنوب افريقيا " وأوضحت الوثيقة أيضا ان أرباح المنجم ، التي قد تبلغ ، نظرا لارتفاع أسعار اليورانيوم في السوق العالمية ، ١٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا ، " لن تفيد المجتمع النامي الا قليلا ، ان كانت لها أية فائدة " .

١٣٢ - في تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٦ ، أعلنت شركة ريو تينتو أن المنجم ، بسبب مصاعب تقنية ، لن يحقق انتاجه الكامل في مستهل عام ١٩٧٧ كما انتظر من قبل . وجاء في بيان أصدرته الشركة انه على الرغم من المشاكل قد تم تعيينها وتصحيحها ، فان الضرورة قد تدعو الى ادخال تغييرات على المصنع ، وان الانتاج الكامل سيتأخر حوالي ١٨ شهرا . بيد انه قد جرى الشروع في انتاج محدود ، ويجرى انتاج كمية من أوكسيد اليورانيوم . واستنادا الى ما قالته التايمز (اللندنية) ، فان التأخيرات في منجم روسينغ كانت مهمة بالنسبة لشركة ريو تينتو ، ليس من ناحية الخسارة في الدخل الفوري فحسب ، ولكن أيضا وبمعنى أوسع ، لان التأخير يخفض مجموع المبلغ الذي يمكن لهذه الشركة أن تتوقع كسبه قبل أن تتولى حكومة سوابو مقاليد الامور فتزع ملكية المنجم أو تفرض على أصحابه ضريبة عقابية .

١٣٣ - وأفادت تقارير صحفية نشرت خلال السنة أن شركة ريو تينتو ربما كانت ، بالفعل ، تحاول تعجيل الانتاج قبل تنصيب حكومة سوابو . وفي تموز / يوليه ، لاحظت صحيفة الديلي ميال Dialy Mail (اللندنية) أنه على الرغم من الاعتقاد السائد حتى الآن بأن منجم روسينغ لا يحتوى سوى على رواسب منخفضة المرتبة صالحة للتعدين السطحي ، فان شركة ريو تينتو نشرت مؤخرا اعلانات لتوظيف مهندسين مختصين بالتعدين الجوفي . ونظرا لكون كلفة التعدين الجوفي ضعف كلفة التعدين السطحي ، فان الاعلانات ، كما جاء في التقرير ، قد جعلت التفكير يتجه الى الظن بأنه اما ان يكون الركاز الجوفي أغنى مما تبادر الى الذهن أول الأمر واما أن " شركة ريو تينتو تنقب الآن عن جيوب ركاز غني ، واضحة نصب عينيها التقلبات السياسية " .

جيم - صيد الأسماك

- ١٣٤ - ذكره خلال عام ١٩٧٦ ، أن قطاع الصيد ، ثاني أهم قطاع مدرّ للأموال تستفله مصالح البيض ، يعاني أزمة حادة نظرا للنقص الحاد في أسماك البلشار والأنشوفة ، مع العلم بأن هذين النوعين هما عماد صناعة الصيد . ونظرا لهذه الحالة التي لم يوجد لها تحليل مرض ، أمرت حكومة جنوب افريقيا علماء السمكة بأن يسارعوا بالقيام باستقصاء علمي ، وان يقدموا تقريرا عن ذلك في أجل أقصاه شباط/فبراير ١٩٧٧ ، حينما توضع أنظمة لموسم الصيد في عام ١٩٧٧ .
- ١٣٥ - وفي سنة ١٩٧٤ ، آخر سنة تتوفر عنها معلومات ، أنتجت صناعة صيد الأسماك ١.٠٣ مليون كرتون من الأسماك المعلبة و ١٦١ ٧٦٦ طنا متريا من دقيق السمك . وتجاوزت الأرباح ١٠٠ مليون رند في ١٩٧٤ .

دال - الزراعة وتربية المواشي

- ١٣٦ - لا تزال تربية الأبقار وغنم القرکول الأنشطة الرئيسية التي يزاولها البيض في مجال الزراعة في ناميبيا ، فهي تشل عادة ٩٨ر٥ في المائة من اجمالي الناتج الزراعي (٩٦ر٠ مليون رند في ١٩٧٤) وقد جرت العادة على أن تصدر الماشية المسوقة كلها تقريبا حية الى جنوب افريقيا ، بينما تباع جلود القرکول بالمزاد في المملكة المتحدة ويبيع معظمها تحت العلامة التجارية "سواكـارـا" "Swakara" .

- ١٣٧ - في بداية عام ١٩٧٦ علم أن صناعة تربية الحيوان يعاد تنظيمها لكي يتسنى ذبح عدد أكبر من الماشية في المصانع المحلية الثلاثة ، التي تملكها شركات تابعة لجنوب افريقيا ، وتصدر لحومها مجمدة إما الى جنوب افريقيا أو الى الخارج ، إن وجدت الأسواق لها . ولتمويل توسيع المصانع كي تستوعب ٢٠٠ رأسا من الماشية سنويا سوف تقتضى جمعية منتجي اللحوم في افريقيا الجنوبية الخيرية ، وهي تعاونية زراعية ، مبلغ مليونين رند من حكومة جنوب افريقيا لتكوّن بها شركة مركزية مسع أصحاب المصانع . وسوف يتسنى للجمعية أن تسيطر سيطرة تامة على جميع أنشطة التسويق في الاقليم لمدة تتراوح من ١٠ الى ١٥ سنة .

هاء - الأوطان

- ١٣٨ - ولكي تحظى جنوب افريقيا بالموافقة على سياستها للانماء المنفصل ، فانها كثفت دعايتها حول تطوير الأوطان في ناميبيا . وتعتمد الدعاية على المزايا المنتظرة التي تزعم أنها نجمت عن انشاء عدد رمزي من المشاريع الصناعية والزراعية وخصوصا في أوفامبولاند وكافانغولاند (ك) . وقد مولت هذه

المشاريع من طرف مؤسسة البانتو للاستثمار (The Bantu Investment Corporation (BIC) التابعة لجنوب افريقيا ، وهي هيئة تملكها الدولة ويديرها البيئى ، أهدافها الرسمية هي مد الأفارقة بالأموال وبالمساعدة التقنية لكي ينشئوا أو يحسنوا مشاريعهم الخاصة . بيد أنه يسمح لمؤسسة البانتو للاستثمار ، في الوقت ذاته ، ان تقيم وتنفذ مشاريع صناعية وتجارية وتعدينية ومالية على حسابها الخاص . ورغم ان ميثاق المؤسسة ينص على أن هذه المشاريع يمكن في نهاية المطاف أن تباع للأفارقة فان قليلا من الأفارقة استدلوا بجمع رأس المال الضرورى لهذه المشتريات . وقد ظلت معظم تلك المشاريع بين أيدي مؤسسة البانتو للاستثمار .

١٣٩ - وبين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣ ، استثمرت مؤسسة البانتو للاستثمار ما مجموعه ١٥٠ مليون رند في مشاريع شتى في الأوطان ، لا تزال تقوم المؤسسة بتشغيل معظمها ومراقبته ، وأوجدت مجموع ٤٥٠ ١ فرصا للعمل . وتعتمد المؤسسة أن تستثمر في عام ١٩٧٧ مبلغ اضافي قدره ٢٢٥ مليون رند ، وزيادة فرص العمل لكي تصل ٥٠٠٠ . وبما ان عدد فرص العمل الموجودة والمتوقعة قليلة بالنسبة لمجموع سكان الأوطان ، فان ذلك الانماء المزعوم يتماشى مع أحد الأهداف الرئيسية المتوخاة من سياسة الاوطان ، ألا وهو ضمان احتياطي كبير من الأفارقة الذين يضطرون ، نظرا لانعدام فرص العمل في الأوطان ، الى أن يصبحوا عمالا مهاجرين منخفضي الأجور . ويجدر بالاشارة ، كمشل على ذلك أنه منذ انشاء المؤسسة في عام ١٩٦٤ ، لم يتغير نسبيا عدد الأفارقة الذين أجبروا على العمل كعمال متعاقدين بأجور منخفضة (حوالي ٤٣٠٠٠) وان زراعة الكفاف بقيت شغل أغلبية المقيمين في الأوطان .

١٤٠ - وكما أشير أعلاه ، أنشأت حكومة جنوب افريقيا ، بخية ترسيخ سياسة اقامة الأوطان ، هيئات انمائية منفصلة في عام ١٩٧٦ لكل من أوفامبولاند وكافانغولاند ، الغرض منها هو تولي المهام الانمائية التي كانت تمارسها من قبل مؤسسة البانتو للاستثمار . وحسب تقرير نشرته الصحافة الناميبية ، يتأسس كل هيئة من هذه الهيئات مجلس ادارة مؤلف من بيض وأفارقة رؤسائه من البييض . وبالإضافة الى ذلك ، قامت مؤسسة البانتو للاستثمار بحملة دعائية كبيرة خلال العام عن انشاء أول مشروع لوطن في هيريرولاند تشترك فيه مصالح اقتصادية أجنبية . وفيما يلي نبذة عن المعلومات المتعلقة بالتطورات الجديدة الحاصلة في كافانغولاند وهيريرولاند .

كافانغولاند

١٤١ - كافانغولاند هي أحد الأوطان الأربعة في ناميبيا التي أقرت لجنة أوديندال أنها لا يمكن ان تصبح قابلة تماما للبقاء من الناحية الاقتصادية (ل) . ورغم أن المنطقة أقل اكتظاظا بالسكان من أوفامبولاند ، فان المياه الجوفية أندر ، ولا يصلح من مساحة الارض للمرعى سوى ما نسبته ٣٠ في المائة . ونتيجة لجفاف المنطقة ، فان الزراعة التي هي العمل الرئيسي للسكان ، لا تكاد تتعدى مستوى الكفاف .

(ل) الأوطان الأخرى هي تسوانالاند ، ونامالاند ، وكاكونيلد .

- ١٤٢ - وقد أقيم مشروعان زراعيان في كافانغولاند ، تحت رعاية مؤسسة البانتو للاستثمار هما : مشروع مزرعة مواشي تقام على ٢٥٠٠٠ هكتار ، لتربية ١٠٠٠٠ رأسا من الماشية ستسوق معظمها ، ومشروع للرى في موكوى ، من المنتظر أن يشغل مساحة ٤٨٠ هكتارا مزرعة ذرة وخضروات للاستهلاك المحلي ، وربما محاصيل نقدية ، مثل القطن والتبغ . وفي عام ١٩٧٦ ، ذكر أن هيئة كافانغو للانماء باشرت مشروعى ثالث في الجزء الغربي من الوطن قرب موسيسي .
- ١٤٣ - ورغم أن هذه المشاريع قد لقيت تغطية اعلامية كبيرة في منشورات جنوب افريقيا ، وفي الصحافة النامبية ، فان البيانات المتوفرة تشير الى أن قلة نسبية من الكافانغو فقط ستشارك فيها ، وان دورهم سيقصر على توفير الأيدي العاملة .
- ١٤٤ - وفيما يتعلق بمشروع مزرعة المواشي ، قيل ان الكافانغو ، الذين لا يتجاوز عددهم أصلا ٣٠٠ شخص ، سيشاركون فقط كمتردين ، وان المشروع سيراقب من طرف الشعبة الزراعية للمؤسسة البانتو للاستثمار " المشاركة " مع حكومة موطن كافانغولاند . وسيسمح للوكلاء من المزارعين البيض ، من جهة أخرى ، أن يستخدموا الأرض بدون مقابل .

هيريرولاند

- ١٤٥ - في اذار/مارس ١٩٧٦ ، علم أن مؤسسة البانتو للاستثمار كانت تخطط ، مع شركة وولتر رو Walter Rau Company التابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ثاني أكبر شركة لصناعة المرفرين فسي اوروبا ، وشركة ديلكور المحدودة Delcor (Pty.) Ltd. ، وهي شركة تابعة لجنوب افريقيا ، لإنشاء معصرة للزيت بكلفة قدرها ٥٠٠٠٠٠ رند في هيريرولاند وكارارا . ويعتزم المصنع ، الذى لن يستخدم سوى عمال هيريرو ، تصدير نتاجه كله ، باستثناء الكعك الزيتي لتغذية الماشية - ويبدو أن النامبيين لن يستفيدوا بشكل مباشر أو غير مباشر من المصنع ، وان الأرباح كالعادة ستحتفظ بها حكومة جنوب افريقيا أو سيصاد توطينها .

واو - المالية العامة

- ١٤٦ - لابد من التذكير ان جنوب افريقيا تضطلع ، بموجب قانون شؤون افريقيا الجنوبية الغربية لعام ١٩٦٩ (٤) ، بسلطة فرض ضرائب مباشرة في الاقليم . ونتيجة لذلك تجمع جنوب افريقيا كل

(٤) يرد ملخص اكثر تفصيلا للأحكام المالية لقانون شؤون جنوب غرب افريقيا لعام ١٩٦٩ في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق ٢٣ (A/10023/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل العاشر ، المرفق ، الفقرات ١٨٠ الى ١٩١ .

الضرائب على المناجم والتعدين ، التي تمثل عادة ثلث اجمالي الايرادات على الأقل ؛ والضرائب على الشركات ؛ وضرائب الأرباح غير الموزعة ؛ والرسوم الجمركية ورسوم الانتاج ؛ ورسوم الدفعة ، والأيلولة والايجار .

١٤٧ - لم تتوفر أية تقديرات رسمية لدخل جنوب افريقيا من ناميبيا للفترة ١٩٧٦/١٩٧٧ . وحسب تقارير الصحافة ، قدرت نفقات جنوب افريقيا بمبلغ ١٩٢٤ مليون رند ، يرصد منه لادارة وانما البانتو ١١٥ مليون رند ؛ ولعلاقات الملونين والريمووت والناما ١٤ مليون رند ؛ ولتعليم البانتو ٣٧ مليون رند . ويجدر بالاشارة أن من بين مبلغ الـ ٣٠ مليون رند المخصص لشؤون المياه ، لن ينفق الا ٨ ملايين رند ، أو أقل من ٣٠ في المائة من المبلغ ، على توريد المياه الى الأوطان .

١٤٨ - تجمع الادارة الاقليمية الضرائب في شكل ضرائب دخل شخصي ، ورخص تجارية ، ورخص كلاب وحيوانات صيد ، وضريبة عجل ، وضرائب السيارات وبعض الغرامات . كما انها تتلقى مدفوعات تنظيمية من حكومة جنوب افريقيا .

١٤٩ - وحسب التقارير الصحفية ، فان دخل الادارة الاقليمية في عام ١٩٧٦ ، بما في ذلك المدفوعات التنظيمية من جنوب افريقيا يبلغ ١٠٥٧ مليون رند ، بالاضافة الى فائض قدره ٢١٥ مليون رند لفترة ١٩٧٥/١٩٧٧ مما يرفع الدخل الاجمالي الى ١٧٢٢ مليون رند . وقدرت النفقات بـ ١١٩٦ مليون رند ، سيخصص منها ١٥٤ مليون رند لتعليم البيض ؛ و ١٣٧ مليون رند للخدمات الصحية ، و ٢٤٥ مليون رند لبناء الطرق ؛ و ١٦ مليون رند لحساب البناء ؛ ونحو ١١ مليون رند لصندوق يقدم قروض بفوائد منخفضة لبلديات البيض . هذا ، وان البالغ المرسودة لتعليم البيض ، والتي صوتت عليها الادارة الاقليمية تفوق تلك التي ترصدها حكومة جنوب افريقيا لتعليم البانتو بنسبة ٤١٦ في المائة .

الفصول من التاسع الى الحادى عشر
(A/32/23/Add.3)

الصحراء الغربية وتيمور الشرقية وجبل طارق

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٩٩	٤ - ١	التاسع - الصحراء الغربية
٩٩	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٩٩	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٠٠		مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
١٠٨	٥ - ١	العاشر - تيمور الشرقية
١٠٨	٤ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٠٨	٥	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٠٩		مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة
١٢٢	٤ - ١	الحادى عشر - جبل طارق
١٢٢	٣ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٢٢	٤	باء - قرار اللجنة الخاصة
١٢٣		مرفق : ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

الفصل التاسع

الصحراء الغربية

ألف - نظم اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة الصحراء الغربية في جلستها ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٧ .
- ٢ - وقد أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها على وجه الخصوص القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٢ من هذا القرار ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوفاء المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " . كما أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٥٣١ / ٤٥ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن مسألة الصحراء الغربية .
- ٣ - وكان أمام اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر المرفق لهذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالأقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - وفي الجلسة ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/أغسطس وبعد الاستماع الى بيان ألقاه الرئيس (A/AC.109/PV.1089) ، قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض النظر في هذا البند في دورتها القادمة مع مراعاة ما قد تصدره الجمعية العامة من تعليمات في هذا الشأن في دورتها الثانية والثلاثين ، وأن تأذن لمقررها أن يقوم باحالة جميع المعلومات المتاحة عن هذه المسألة الى الجمعية العامة لتسهيل قيامها بالنظر في المسألة .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ —	معلومات خلفية	١ —
١٠ — ١٦	نظر الجمعية العامة في المسألة في دورتها الحادية والثلاثين	٢ —
١٧ — ١٨	نظر منظمة الوحدة الإفريقية في المسألة	٣ —
١٩ — ٣١	الاشتباكات المسلحة	٤ —

* سبق إصداره تحت الرموز Add.19 A/AC.109/L.1185 و 2 .

الصحراء الغربية

١ - معلومات خلفية

١ - تجدر الإشارة أن حكومات أسبانيا والمغرب وموريتانيا اتفقت بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ على اعلان مبادئ فيما يتعلق باقليم الصحراء الاسبانية عرف أيضا باتفاق مدريد (١) . وقضى الاعلان بأن تنهي أسبانيا وجودها في الاقليم في موعد أقصاه ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٦ . وبأن تنقل سلطاتها ، خلال الفترة الانتقالية ، الى ادارة مؤقتة تتألف من الحاكم العام الحالي للاقليم في ذلك الحين ومن نائبين للحاكم تعين أحدهما المغرب والثاني موريتانيا . ونص الاتفاق أيضا على ان يتعاون مجلس " الجماعة " الذي سيعبر عن رأى السكان الصحراويين ، مع تلك الادارة .

٢ - وقد عارضت الحكومة الجزائرية اتفاق مدريد ، متهمة الحكومة الاسبانية بالتنكر لالتزاماتها المتعلقة بانهاء الاستعمار في الاقليم ، وبانتهاك القانون الدولي وبالرضخ للضغوط الخارجية بموافقتها على تسليم الاقليم للمغرب وموريتانيا (ب) .

٣ - وفيما بعد ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين قرارين بشأن مسألة الصحراء الاسبانية . ففي القرار ٣٤٥٨ ألف (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، أكدت الجمعية العامة من جديد حق شعب الصحراء الاسبانية ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتضمن في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ؛ ورجت حكومة اسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، أن تقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة فورا كي يتمكن جميع الصحراويين المنتمين الى الاقليم من أن يمارسوا حقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ممارسة كاملة وحرية تحت اشراف الأمم المتحدة ؛ ورجت الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع حكومة اسبانيا واللجنة الخاصة ، باتخاذ الترتيبات اللازمة للاشراف على ممارسة فعل تقرير المصير ، وحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والكف عن أى عمل انفرادى أو أى عمل آخر يتجاوز مقررات الجمعية العامة .

٤ - وفي القرار ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ أحاطت الجمعية العامة علما بالاتفاق الثلاثي الذي تم في مدريد ؛ وأكدت من جديد أن لجميع السكان الصحراويين المنتمين للاقليم ، حقا غير قابل للتصرف ، في تقرير المصير ؛ ورجت الادارة المؤقتة

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثلاثون ، ملحق تشرين الاول / أكتوبر ، وتشرين الثاني / نوفمبر ، وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الوثيقة S/11880 ، المرفق الثالث .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الثاني ، الفصل الحادى عشر ، المرفق الأول ، الفقرة ٣٤ .

اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين جميع السكان الصحراويين المنتمين الى الاقليم من ممارسة حقوقهم ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير عن طريق استشارة حرة تنظم بمساعدة ممثل للأمم المتحدة يعينه الأمين العام .

٥ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ أكلت الحكومة الاسبانية ، وفقا لاتفاق مدريد ، سحب وجودها في الصحراء الاسبانية بدون أن يمارس سكان الاقليم حقوقهم في تقرير المصير ، طبقا لما دعت اليه الجمعية العامة . غير أن مجلس الجماعة أيد انسحاب اسبانيا ونقل السلطة الى المغرب وموريتانيا (ج) .

٦ - وقال الأمين العام ، ردا على دعوتين وجهتهما اليه حكومتا المغرب وموريتانيا لايفاد ممثل يحضر مداولات مجلس الجماعة حول نقل السلطة ، أنه من الواضح أن " الشروط الأساسية لتنفيذ [القرارين ٣٤٥٨ ألف (د - ٣٠) و ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠)] لم يتم الوفاء بهما " (د) .

٧ - وفي ١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٦ وقّع المغرب وموريتانيا اتفاقا في الرباط يقضي بانشاء لجنة مغربية - موريتانية مشتركة تتولى القيام برسم الحدود بين البلدين . ونص هذا الاتفاق على أن تكون الحدود بين موريتانيا والمغرب محددة بخط مستقيم يربط نقطة خط العرض الرابع والعشرين شمالا وخط الطول الثالث عشر غربا .

٨ - وقد عارضت الجزائر والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو) التي ذكر أنها كانت قد أعلنت في آذار/مارس ١٩٧٦ انشاء " الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية " ، الترتيبات الآتية الذكر (هـ) . واعترفت الجزائر بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية في ٧ آذار/مارس ، وعلى اثر ذلك أعلن المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر . وفيما بعد اعترفت تسع دول أخرى بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية (و) .

٩ - وفيما يلي ملخص وجيز لما طرأ من أحداث جديدة في الاقليم خلال الفترة المستعرضة .

(ج) المرجع نفسه ، الفقرة ٥١ .

(د) المرجع نفسه ، الفقرتان ٤٧ - ٤٨ .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٠ .

(و) أنغولا ، بنن ، بوروندي ، توغو ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، رواندا ، غينيا - بيساو ، مدغشقر ، موزامبيق .

٢ - نظر الجمعية العامة في المسألة في دورتها الحادية والثلاثين

١ - خلال المناقشة العامة التي دارت في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أشار ممثلو كل من موريتانيا والمغرب والجزائر الى هذه المسألة .

١١ - فقد قال ممثل موريتانيا في البيان الذي أدلى به في الجلسة العشرين المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ (ز) ، أن المغرب وموريتانيا قد أتاحتا للسكان الصحراويين أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير وفقا للأجراء المبين في الفقرة ٣ من اتفاق مدريد[القائل بأن يعبر السكان عن رأيهم بواسطة الجماعة] الذي ايدته الجمعية العامة [القرار ٣٤٥٨ باء (د - ٣٠)] .

١٢ - وعلى هذا لم يعد من الممكن ، في نظر المغرب وموريتانيا اللذين اعتبرا أن تصرفهما كان مطابقا للحقوق المعترف لهما بها ولقرار الأمم المتحدة ، إثارة مبدأ تقرير المصير بشأن سكان الاقليم الذين اختاروا بوضوح أن يكونوا موريتانيين أو مغربيين .

١٣ - وفي الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر (ح) قال ممثل المغرب أن مسألة الصحراء الأسبانية قد سويت بصورة عادلة ومنصفة ، غير أنه قد حلت محلها مسألة أخرى لا تقل عنها حساسية ولكنها أكثر خطورة ، وهي مسألة العلاقات بين مختلف دول المنطقة الناشئة عن تعارض تقييماتهما للمسألة تعارضا كليا . وأضاف أن الاختلافات تخلق توترات أخذت تتحول بصورة متزايدة الى مصدر للقلق . ومع ذلك فإنه رغم كون المغرب تواقا الى التوصل الى حل سلمي ، فإنه لا ينوي بتاتا أن يتخلى عن أى حق من حقوقه المشروعة . وكان من رأى ممثل المغرب أن أية مناقشة لمسألة الصحراء في هذه الدورة ستنتطوى على خطر وستكون سابقة لأوانها وفي غير محلها ، واقترح أن تتناول الجمعية العامة مشكلة اللاجئين الموجودين في تندوف الذين قال انهم موجودون هناك ضد ارادتهم . وقال أنه يرى أن الحل الوحيد الموضوعي والانساني لهذه المشكلة يتمثل في اعادة اللاجئين الموجودين في تندوف والمولودين في الصحراء الى وطنهم ، وأن أى حل آخر سوف يميل الى زيادة حدة التوتر .

١٤ - وأكد ممثل الجزائر ، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في الجلسة الثانية والثلاثين المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (ط) أولا ، أنه لم تكن هناك أية استشارة حقيقية للشعب الصحراوي وفقا لمقررات الجمعية العامة ؛ وثانيا ، أن ما يمنع اللاجئين الموجودين في تندوف من العودة الى ديارهم ليس الحكومة الجزائرية بل الحالة التي أوجدتها الاحتلال العسكري لبلد هم ؛

(ز) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الجلسات العامة ، الجلسة العشرون ، الفقرتان ٩٠ و ٩١ .

(ح) المرجع نفسه ، الجلسة الحادية والعشرون ، الفقرات ٢٣-١٤٤ .

(ط) المرجع نفسه ، الجلسة الثانية والثلاثون ، الفقرات ١٨٥ - ١٨٨ .

وثالثا ، ان عدم تسوية مشكلة الصحراء هو بالذات ما أوجد التوتر في المنطقة . ولهذا فان الحكومة الجزائرية مقتنعة بأن الضمان الوحيد لايجاد حل حقيقي ودائم للمشكلة يتمثل في ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير على أساس السلامة الاقليمية وحرمة الحدود وبواسطة استفتاء حقيقي تقوم الأمم المتحدة بمراقبته وكفالتة .

١٥ - وقامت اللجنة الرابعة بعد ذلك بالنظر في مسألة الصحراء الغربية . واستمعت اللجنة في جلستها الثانية والعشرين المعقودة في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ الى بيان ادلي به السيد محمد عبد العزيز الأمين العام لجهة بوليساريو (٥) . قال السيد عبد العزيز في بيانه أن مطالبة المغرب وموريتانيا بالاقليم لا تستند الى أساس ، واتهم هذين البلدين بالاستيلاء على بلده بقوة السلاح ، متجاهلين المركز الدولي للاقليم وحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ، ومقررات الأمم المتحدة . وقال أيضا أن اتفاق مدريد غير قانوني وباطل تماما بسبب طبيعته ذاتها ، وأيضا لأن اسبانيا ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، ليست أهلا للتوقيع مع دول ثالثة على اتفاق يمس مصير اقليم ليس ملكا لها . وأضاف السيد عبد العزيز أن مهمة الجمعية العامة هي ، في جملة أمور، أن تؤكد من جديد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وفي الاستقلال ؛ وأن تدين بشدة العدوان المغربي والموريتاني ؛ وأن تحت الحكومتين على سحب تحديهما للمجتمع الدولي .

١٦ - وفي ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ اتخذت الجمعية العامة ، بناء على تقرير اللجنة الرابعة القرار ٤٥ / ٣١ بشأن مسألة الصحراء الاسبانية . وقد أكدت الجمعية العامة من جديد بذلك القرار تمسكها بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ؛ وأحاطت علما بالقرار الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بعقد دورة استثنائية بغية ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية ؛ وقررت ارجاء النظر في المسألة الى دورتها الثانية والثلاثين ؛ ورجت الأمين الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية اعلام الأمين العام للأمم المتحدة بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية .

٣ - نظر منظمة الوحدة الافريقية في المسألة

١٧ - اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثالثة عشرة ، المعقودة في بورت لويس من ٢ الى ٦ تموز /يوليه ١٩٧٦ ، قرارا بشأن مسألة الصحراء الغربية ، دعا فيه جميع الاطراف المعنية وذات العلاقة الى التعاون بغية التوصل الى حل سلمي للنزاع لمصلحة السلم والعدل وحسن الجوار . وقرر أيضا أن يعقد دورة استثنائية على مستوى رؤساء الدول والحكومات ،

(٥) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة الثانية والعشرون .

وباشترك شعب الصحراء الغربية لايجاد حل عادل ودائم للمشكلة (ك) . غير أن جبهة بوليساريو أعربت في رسالة موجهة الى رئيس منظمة الوحدة الافريقية في نيسان /ابريل ١٩٧٧ عن " دهشتها واستيائها " لهذا الابطاء .

١٨ - واتخذت جمعية رؤساء الدول والحكومات في دورتها العادية الرابعة عشرة المعقودة في ليرفيل من ٢ الى ٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ قرارا بم عقد اجتماع استثنائي على مستوى القمة لبحث مشكلة الصحراء (A/32/23 ، المرفق الثاني ، جمعية رؤساء الدول والحكومات ، المقرر ١١٠ (د - ١٤)) .

٤ - الاشتباكات المسلحة

١٩ - أفادت الأنباء الصحفية أن عدة اشتباكات مسلحة وقعت بين قوات جبهة بوليساريو وقوات المغرب وموريتانيا . وبالرغم من أن الأنباء الواردة في هذا الشأن متضاربة الا أنه يبدو استنادا الى التقارير الرسمية وغير الرسمية المتاحة ، أن عدة مواقع قد تأثرت من جراء المجابهات المسلحة وهي : سمارة وأمفالا وعرقود وبوكرع وبير مفرين ودخلة ومحبس والمسيد . وتختلف تقديرات الخسائر في الأفراد والمعدات اختلافا كبيرا باختلاف التقارير عن هذه الاشتباكات .

٢٠ - وفي ١ أيار/مايو ١٩٧٧ وقع داخل الأراضي الموريتانية اشتباك يعتبر نموذجا لهذا النوع من الاشتباكات ، في مركز مناجم زويرات ، أعلنت جبهة بوليساريو مسؤوليتها عنه . وأفادت أنباء صحفية مختلفة أن اثنين من المواطنين الفرنسيين ، وهما من أفراد الجالية الفرنسية العاطلين في المؤسسة الموريتانية المسماة الشركة الوطنية الصناعية والمعدنية قد لقيا حتفهما أثناء هجوم شنه أفراد جبهة بوليساريو الذين قيل أنهم كانوا مسلحين بالصواريخ والمدافع الرشاشة والرشيشات . وقام المهاجمون ، بالإضافة الى ذلك ، باختطاف ستة من أفراد هذه الجالية الفرنسية من بينهم امرأة ، ولا يزال المكان الذي يوجدون فيه مجهولا . وقد أثار الحادث رد فعل شديدا عند الجمهور الفرنسي مما أدى بالسيد لويس غيرينغو وزير خارجية فرنسا الى الادلاء بعدة تصريحات في هذا الشأن . وقد شددت هذه التصريحات على أنه ليس لفرنسا أي ضلع في مشكلة الصحراء وأن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تقبل باحتجاز الرهائن المدنيين كوسيلة للضغط على فرنسا لكي تؤيد مطالب جبهة بوليساريو المتعلقة " باستقلال " الصحراء .

٢١ - وفي أعقاب حادث زويرات ، أوفد السيد مختار ولد داداه رئيس موريتانيا ، الذي أدان الهجوم وفدين لمقابلة الملك الحسن الثاني في المغرب والسيد جيسكار ديستان رئيس الجمهورية الفرنسية في

(ك) للاطلاع على نص القرار ، انظر S/12141 - A/31/136 ، المرفق الثاني ، و A/31/138 - S/12143 ؛ وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، وآب/اغسطس ، وايلول/سبتمبر ١٩٧٦ الوثيقة S/12141 ، المرفق الثاني ، والمربع نفسه ، الوثيقة S/12143 .

- باريس . وأفادت الأنباء الصحفية أن المشتركين في هاتين المقابلتين سمعوا الى ايجاد وسائل لضمان الافراج عن الرهائن الفرنسيين الستة دون الحاق أذى بهم .
- ٢٢ - وفيما بعد علم أن ٢٧٦ موظفا فرنسيا ، من أصل ٧٠٠ يعملون في مشاريع التعدين بزويرات ونواحيها ، قد تم اجلاؤهم من موريتانيا .
- ٢٣ - وأفادت بيانات جبهة بوليساريو أن عملية زويرات قد تم اعدادها وتنفيذها بنجاح لبلوغ هدفين أحدهما عسكري والثاني نفساني ، وأن الفرض من ذلك هو اجتذاب أنظار العالم الى "كفاحها" .
- ٢٤ - وبمناسبة هذه التطورات التي تدل على ازدياد التوتر في المنطقة أقال نائب الممثل الدائم للجزائر الى الأمين العام ، في رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٧ ، نص رسالة من السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر (A/32/86 ، المرفق) . وقال السيد بوتفليقة في هذه الرسالة أن " اشتداد الممارك واتساع نطاقها في الوقت الحاضر يؤكدان ، لو كانت لا تزال هناك حاجة الى مزيد من التأكيد ، ارادة شعب الصحراء الغربية ، ويقدمان كذلك البرهان للعالم أجمع على أنه لا يمكن تحقيق السلم قبل أن يمارس هذا الشعب حقوقه المشروعة والاساسية في تقرير المصير " . كذلك أعلن السيد بوتفليقة في رسالته الى الأمين العام " أن الجزائر حريصة ، من جهتها ، على تكرار استعدادها لقبول أية مبادرة تتخذونها في الاطار الذي ترونه مناسبا ، بمشاركة الدولة القائمة بالادارة ، والممثلين الشرعيين لشعب الصحراء الغربية ، وسائر الاطراف المعنية والمهتمة بالأمر . والواقع أن العمل من خلال هذه النظرة يتيح وضع أسس متينة لتحقيق سلام عادل ودائم فضلا عن التعاون المثمر بين جميع شعوب المنطقة " .
- ٢٥ - وفي حزيران/يونيه ١٩٧٦ . ذكر أن السيد سيد الوالي ، الأمين العام لجبهة بوليساريو، قد قتل أثناء اشتباك مع القوات الموريتانية . وقد أكدت جبهة بوليساريو هذا النبأ غير أن الظروف التي حدثت فيها الوفاة ظلت غامضة .
- ٢٦ - وأفادت الأنباء الصحفية الواردة من مدريد أن وحدات جبهة بوليساريو قامت في حزيران/يونيه ١٩٧٧ بهجوم على منشآت التعدين التابعة لمؤسسة " فوسبوكرع " في بوكرع ، وأن عشرة جنود مغربيين وعاملا اسبانيا قتلوا أثناء هذه العملية . كما أفادت أنه على أثر هذا الهجوم تم سحب ١٢٩ من العمال والتقنيين الأسبان من هذا الموقع وتوقفت جميع الأعمال في مناجم الفوسفات .
- ٢٧ - وقد نفت السلطات المغربية هذه الأنباء .
- ٢٨ - وتصدر الإشارة الى أن احتياطي الفوسفات، المستخرج من المناجم يقدر بنحو ١٧٧ بليون طن . وينقل الفوسفات من مناجم بوكرع الى ميناء العيون عن طريق سيرة ناقلة بطول ١٦٠ ميلا .

٢٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٧ موجهة الى رئيس مجلس الأمن (ل) أعلن الممثل الدائم لموريتانيا لدى الامم المتحدة ان مدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا تعرضت مرة اخرى في ٣ تموز/يوليه ، لهجوم جديد خلف عددا من الضحايا بين السكان المدنيين . و اضاف ممثل موريتانيا قائلاً أن السلطات الجزائرية قامت بتخطيط واعداد هذا " العمل العدواني " الجديد . وقال ايضاً أن الحكومة الموريتانية تحتفظ بحق اتخاذ كل التدابير اللازمة وخاصة بحث طلب عقد اجتماع لمجلس الامن في الوقت المناسب .

٣٠ - وردا على ذلك ، وجه نائب الممثل الدائم للجزائر ، باسم حكومته الى رئيس مجلس الامن رسالة (٢) مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، نفى فيها الاتهامات الموريتانية ، معلناً ان موريتانيا " انما رأت من المناسب ، مرة اخرى ان تورط الجزائر في الامر ، في اعقاب الخسائر التي لا تزال تنزلها بها . . . جبهة بوليساريو " .

٣١ - وفي ٧ تموز/يوليه ، ورد نبأ من باريس جاء فيه ان شابين مسلحين اطلقا النار على سفير موريتانيا في العاصمة الفرنسية من خلال الزجاج الخلفي لسيارته ، وان السفير السيد احمد ولد غناه الله اصيب بجراح غير ان حالته ليست خطيرة . وقد نفت جبهة بوليساريو اية صلة لها بالحادث الذي وصفته بأنه " استفزاز يحاول عبثاً تشويه كفاح شعبنا وبذر بذور البلبلة " .

(ل) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تموز/يولييه ،
آب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12360 .
(م) المرجع نفسه ، الوثيقة S/12374 .

الفصل العاشر

تيمور الشرقية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٩ المعقودة بين ١ و ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في الاعتبار ، عند نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١٢ من هذا القرار " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فوراً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " . كما أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٥٣/٣١ المؤرخ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ المتعلق بمسألة تيمور .
- ٣ - وفي الجلسة ١٠٨٦ المعقودة في ١ آب/ اغسطس ، ابلغ الرئيس اللجنة انه تلقى التماس استماع من السيد خوسيه راموس-اورتا ، من الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . وفي الجلسة نفسها ، وافقت اللجنة على الاستجابة لهذا الطلب ، وفي الجلسة ١٠٨٧ المعقودة في ٢ آب/ اغسطس ، أدلى ممثل اندونيسيا ببيان في هذا الصدد (A/AC.109/PV.1087) .
- ٤ - وفي الجلسة ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/ اغسطس ، أدلى كل من ممثلي البرتغال واندونيسيا ببيان (A/AC.109/PV.1089) . وأدلى السيد راموس-اورتا ببيان (A/AC.109/PV.1089) .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٥ - في الجلسة ١٠٨٩ المعقودة في ٤ آب/ اغسطس ، وعقب بيان للرئيس (A/AC.109/PV.1089) ، قررت اللجنة دون اعتراض ، ان تنظر في دورتها المقبلة في البند مع مراعاة ايضة توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثانية والثلاثين وأن تأذن لمقررها تسهيلاً لنظر الجمعية العامة في البند ، الى أن يحيل الى الجمعية كافة المعلومات المتاحة عن هذه المسألة .

مرفق

تيمور الشرقية

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ —	لمحة عامة	١ — ٣
٢ —	التطورات في تيمور الشرقية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥	٤ — ١٢
٣ —	التطورات السياسية في عام ١٩٧٦	١٣ — ٢٤
٤ —	الوضع في الاقليم	٢٥ — ٣٩
٥ —	التطورات الدولية الاخيرة المتعلقة بالاقليم	٤٠ — ٤٨

تيمور الشرقية

١ - لمحة عامة

١ - تقع جزيرة تيمور في طرف سلسلة الجزر التي تشكل جمهورية اندونيسيا . وهي تمتد بين خطي عرض ١٧° ٨' جنوباً ، ٢٢° ١٠' جنوباً وخطي طول ٢٥° ١٢٣' ، ١٩° ١٢٧' شرقاً ويشكل الجزء الغربي من الجزيرة (المعروف باسم تيمور بارات) جزءاً من اندونيسيا . وتبلغ مساحة الجزء الواقع تحت الإدارة البرتغالية ٩٢٥ ١٤ كيلومتراً مربعاً ؛ وهو يشمل الجزء الشرقي من الجزيرة وجيب اوكوسي امينو ؛ وجزيرة اتاورو المواجهة للساحل الشمالي وجزيرة جاكو غير المأهولة المواجهة لأقصى الطرف الشرقي .

٢ - واستناداً إلى احصاء عام ١٩٧٠ ، فإن مجموع عدد سكان الاقليم كان يبلغ ٦١٠ ٥٤١ نسمة بالمقارنة مع ١٧٠ ٧٩٠ نسمة في عام ١٩٦٠ . أما أحدث المتوفر من المعلومات عن توزيع السكان حسب الجماعات العرقية فترجع إلى عام ١٩٥٠ حين كان في الجزيرة ٥٦٨ شخصاً من اصل اوروبي و ٢٠ ٢٢ من المولدين المستيسوس و ٣ ١٢٨ من الصينيين . وفي منتصف عام ١٩٧٤ قدر عدد سكان الاقليم بنحو ٦٥٨ ٠٠٠ نسمة .

٣ - وقبل التغيير الذي طرأ على الحكومة في البرتغال في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، كانت تيمور الشرقية تعتبر ، بموجب الدستور البرتغالي " مقاطعة خارجية " من مقاطعات البرتغال (أ) . وقد وردت تفاصيل الهيكل الاساسي لحكومة الاقليم في القانون الاساسي لما وراء البحار لعام ١٩٧٢ (ب) .

٢ - التطورات في تيمور الشرقية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥

٤ - بعد التغيير الذي طرأ على نظام الحكم في البرتغال ، أكدت الحكومة البرتغالية من جديد التزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة ، وأقر مجلس الدولة في البرتغال ، في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، قانوناً

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8723/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل العاشر ، المرفق الثاني - ألف ، الفقرات ٣٢ - ٥٩ .

(ب) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل التاسع ، المرفق الاول - واو ، الفقرات ١٢ - ١٩ .

دستوريا يلغي التعريف الاقليمي السابق لجمهورية البرتغال ويعترف للاقليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية بالحق في تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال .

٥ - وفي اواخر عام ١٩٧٤ والنصف الاول من عام ١٩٧٥ ، أجرت السلطات البرتغالية مفاوضات مع الاحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في الاقليم بغية وضع جدول زمني لانها استعمار تيمور الشرقية . وكانت الاحزاب الثلاثة التي اشتركت في المفاوضات هي الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية ، والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والاتحاد الديمقراطي لتيمور .

٦ - وكانت الاحزاب الثلاثة هذه قد تشكلت بعد ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٧٤ بوقت قصير . فقامت الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية ، برئاسة السيد ارنالدو دوس رايس اراوخو ، تؤيد الاندماج في اندونيسيا على اساس الروابط العرقية والتاريخية بين اندونيسيا وتيمور الشرقية . وطالبت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية بزعامة فرانسيسكو اكسافييرو دوارمال ، بالاستقلال الفوري للقليم ، في حين نادى الاتحاد الديمقراطي لتيمور بزعامة فرانسيسكو لوبيس دال كروز ، باستمرار الصلات مع البرتغال والانتقال التدريجي نحو الاستقلال . وفي اواخر عام ١٩٧٤ ، تألف حزبان آخران هما حزب كلييور أوان تيمور اسوين (ج) الذي أيد استمرار بقاء الليوراي " كزعما تقليديين ، وحزب العمل الذي أيد الاستقلال " في ظل نظام مماثل الى حد ما لنظام الكومولث " . وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، شكلت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والاتحاد الديمقراطي لتيمور تحالفا في مواجهة الجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية وقالوا بأنهم سيتمتعان بالحق الخالص في التفاوض مع الحكومة البرتغالية . بيد ان هذا التحالف تداعى في ٥ أيار / مايو عقب زيارة قام بها زعماء الاتحاد الديمقراطي لتيمور الى اندونيسيا حيث اعلنوا ان حزبهم سيقبل الاندماج مع اندونيسيا اذا كانت هذه هي رغبة شعب تيمور الشرقية .

٧ - وفي تموز / يوليه ١٩٧٥ ، سنت الحكومة البرتغالية القانون ٧ / ٧ الذي نص على تشكيل حكومة انتقالية للاعداد لانتخاب جمعية شعبية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ . وقضى هذا القانون بان تتألف الحكومة الانتقالية من مفوض سام تعيينه البرتغال ومن خمسة اعضاء يكون اثنان منهم ممثلين للحكومة البرتغالية ، ويختار الثلاثة الآخرون من بين ممثلي الاحزاب السياسية في الاقليم . وقضى كذلك بان تضطلع الجمعية الشعبية ، التي يجري انتخابها باقتراع عام مباشر وسري ، بمسؤولية تقرير مركز الاقليم في المستقبل . ونص القانون ٧ / ٧ على ان تنتهي السيادة البرتغالية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ ما لم يتم التوصل الى اتفاق آخر بين البرتغال والجمعية الشعبية .

٨ - في آب / اغسطس ١٩٧٥ ، استولى الاتحاد الديمقراطي لتيمور على محطة الانداعة والمطار وبعض المباني الادارية في ديلي وقد اذارا للسلطات البرتغالية في الاقليم طالب فيه بالاستقلال الفوري وسجن جميع اعضاء الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . ورفضت الحكومة البرتغالية الانذار ودعت الى عقد محادثات مع الاتحاد الديمقراطي لتيمور والجبهة الثورية

(ج) يمكن ترجمتها دون تحفظ " أبناء المحاربين " .

لاستقلال تيمور الشرقية واندلع القتال الكامل النطاق في ويلي . وبحلول منتصف ايلول / سبتمبر اعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ، التي ذكرت الانباء انها تسيطر على تيمور الشرقية ، انها قد تخلت عن مطالبتها بالاستقلال الفوري وانها تؤيد انشاء حكومة مؤقتة في عام ١٩٧٦ تؤدي الى نيل الاستقلال بعد بضع سنوات . وأعلنت قوات الاتحاد الديمقراطي لتيمور والجمعية الشعبية الديمقراطية التيمورية التي كانت قد لجأت الى اندونيسيا بدءً من حرب عصابات ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . وفي غضون ذلك انضم الاتحاد الديمقراطي لتيمور الى كليتيور وأوان تيمور اسوين وحزب العمل لتشكيل تحالف فيما بينهم يسمى الحركة المناوئة للشيوعية .

٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أعلنت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية استقلال الاقليم وانشاء " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " برئاسة السيد فرانسيسكو اكسافيير دوا مارال . وذكر السيد روجيريولوباتا القائد العسكري للجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ان من بين الاسباب التي دعت الى اتخاذ قرار اعلان استقلال تباطؤ البرتغال في بدء المفاوضات بشأن مستقبل تيمور والنشاط العسكري الاندونيسي على الحدود .

١٠ - وفي ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، أعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية ، والاتحاد الديمقراطي لتيمور ، وكليتيور وأوان تيمور اسوين ، وحزب العمل ، استقلال الاقليم كذلك واندماجه مع اندونيسيا . وفي ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ، اعلنت الاحزاب المناصرة لاندونيسيا انشاء حكومة تسمى " الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " في ديلي يرأسها السيد ريسس اراوخو زعيم الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية . وأهابت " الحكومة المؤقتة " بشعب تيمور الشرقية المساعدة في القتال ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية وناشدت اندونيسيا ان تقدم لها المعونة العسكرية والاقتصادية .

١١ - ومع ان المسؤولين في الحكومة الاندونيسية نفوا القيام بأي تدخل عسكري في تيمور الشرقية ، فقد ترددت انباء عن تقديم مساعدة عسكرية اندونيسية الى الاحزاب المناصرة لاندونيسيا في قتالها ضد الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية منذ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ . وفي ٧ كانون الاول / ديسمبر ، قيل ان القوات والسفن الحربية الاندونيسية قد هاجمت العاصمة ديلي وسيطرت عليها وقد استمر القتال خلال كانون الاول / ديسمبر بين الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية وقوات الاحزاب الموالية لاندونيسيا المدعومة بوحدات اندونيسية . وفي أواخر كانون الاول / ديسمبر ، ذكر ان بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ رجل من مشاة البحرية الاندونيسية يشتركون في القتال . وفي ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ، جرى احتلال جزيرة اتارو ، التي كانت الادارة البرتغالية قد انسحبت اليها في شهر آب / اغسطس ، وقد تم ذلك على يد قوات قيل ان قادتها من الاندونيسيين .

١٢ - واقترحت حكومة البرتغال ، كجزء من جهودها الرامية الى التوصل الى حل سلمي ، عقد اجتماع ، في ماكاو في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، مع ممثلي الجبهة الشعبية الديمقراطية التيمورية والجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية والاتحاد الديمقراطي لتيمور . ولم يتسن عقد الاجتماع

لأن الجبهة الثورية لاستقلال تيمور رفضت الاشتراك فيه وأعلنت أنها لن تتفاوض مباشرة إلا مع الحكومة البرتغالية . ومن جهة أخرى ، رفض الاتحاد الديمقراطي لتيمور الافراج عن ٢٣ من السجناء العسكريين البرتغاليين كشرط لاجراء مفاوضات مع لشبونة . وفي اوائل تشرين الثاني / نوفمبر ، أصدر وزيراً خارجية البرتغال واندونيسيا ، عقب محادثات اجريها في روما ، بلاغا مشتركا أعلن فيه ان البرتغال ستعقد اجتماعا مع كافة الجماعات السياسية في تيمور لاستعادة السلم والنظام (انظر A/C.4/802 ، المرفق) .

٣ - التطورات السياسية في عام ١٩٧٦

ألف - اعلان الدمج الانفرادي لتيمور الشرقية مع اندونيسيا

١٣ - خلال النصف الاول من عام ١٩٧٦ ، زادت الاحزاب الموالية لاندونيسيا ، تدريجيا ، من سيطرتها على المناطق الحضرية في الاقليم ، وفي ايار/مايو ، اجريت انتخابات نظمتها " الحكومة المؤقتة " الموالية لاندونيسيا في المناطق الخاضعة لسيطرتها من اجل انتخاب " جمعية شعبية اقليمية " . وفي ٣١ ايار/مايو قررت الجمعية في اجتماعها الاول في ديلي ان تقدم التماسا الى اندونيسيا من اجل ادماج الاقليم في اندونيسيا رسميا . ونددت الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية بانعقاد الجمعية واعتبرته مناورا من اندونيسيا لاضفاء الشرعية على غزوها لتيمور الشرقية (د) .

١٤ - ومن الجدير بالذكر ان اللجنة الخاصة تلقت دعوة من " الحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " لعقد اجتماع الجمعية (انظر : A/AC.109/526) ودعوة من الممثل الدائم لاندونيسيا باسم حكومته لزيارة تيمور الشرقية في نفس وقت زيارة تقوم بها بعثة سترسلها الحكومة الاندونيسية (انظر A/AC.109/527) . واعلن الرئيس بعد التشاور مع اعضاء اللجنة الخاصة ان اللجنة ليست في وضع يمكنها من تلبية هاتين الدعوتين بايفاد بعثة الى تيمور نظرا للاسباب التالية : (أ) ان اللجنة الخاصة ، في تناولها لمسألة تيمور او أى اقليم آخر غير متمتع بالحكم الذاتي ، تسير على هدى من قرارات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ؛ (ب) ان الحالة في تيمور الشرقية ما زالت معروضة على مجلس الامن ؛ (ج) ان الممثل الخاص للامين العام لا يزال يقوم بالمهمة الموكولة اليه بموجب قرار

(د) للاطلاع على التفاصيل ، انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثاني عشر ، المرفق الاول ، الفقرات ٥٢ - ٥٤ .

مجلس الامن ٣٨٤ (١٩٧٥) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ و ٣٨٩ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٦ ؛ (د) ولم تشترك اللجنة الخاصة ، بأى شكل ، في الاجراءات التي أسفرت عن اعلان " الجمعية الشعبية الاقليمية " .

١٥ - وعلى الرغم من ان البرتغال لم تتخلّ ابدا عن سلطتها بوصفها الدولة القائمة بادارة الاقليم ، وان الامم المتحدة لم تعترف بسلطة " الجمعية الشعبية الاقليمية " ولم تؤيد قرارها ، فقد اعلن رئيس اندونيسيا ، في ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٦ ، القانون ٧٦ / ٧ الذي ينص على ادماج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا واعلان تيمور الشرقية الاقليم السابع والعشرين ، وقد عينت الحكومة الاندونيسية السيد ريس اراوخو حاكما والسيد لوبيس د اكروز نائبا للحكم .

١٦ - وفي برقية مؤرخة في ٦ آب / اغسطس ١٩٧٦ احوالتها البعثة الاندونيسية (هـ) الى الامين العام ، ابلغ السيد ريس اراوخو ، موقعا على البرقية بوصفه " الرئيس التنفيذي السابق للحكومة المؤقتة لتيمور الشرقية " ، الامين العام أن " جميع الشؤون المتعلقة باقليم تيمور الشرقية قد اصبحت خاضعة لولاية جمهورية اندونيسيا اعتبارا من ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٦ " . اما الاحتفالات بالاندماج التي كانت مقررا أصلا اجراؤها في جاكارتا في ١٧ آب / اغسطس الذي يصادف عيد استقلال اندونيسيا فقد قدّم موعدا الى ٢ آب / اغسطس .

١٧ - وقال ممثل اندونيسيا ، متحدثا خلال المناقشة العامة للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ان شعب الاقليم ، باعلانه الاندماج في جمهورية اندونيسيا ، قد ترجم المصالح العليا لسكان تيمور الشرقية وان هذا الاعلان قد تم الاعراب عنه بالطريقة التي اختارها السكان وبما يتفق مع اعرافهم المتوارثة . وعلى هذا فقد مارس شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة واحكام قرارى الامم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، واصبح الشعب مستقلا باندماجه في جمهورية اندونيسيا في ١٧ تموز / يوليه ١٩٧٦ (و) .

١٨ - وعقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣١ / ٥ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، قال ممثل اندونيسيا انه يأسف لاتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن تيمور الشرقية على اساس " ادعاءات تافهة واتهامات سخيفة " تقدمت بها بعض الدول التي لا يربطها شيء بمصالح شعب تيمور الشرقية .

(هـ) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والثلاثون ، ملحق تموز / يوليه

وآب / اغسطس وأيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، الوثيقة S/12170 ، المرفق .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الجلسات العامة

الجلستان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة .

و ادعى انه اعتبارا من ١٧ تموز/يوليه أصبح كل ما يحدث في تيمور الشرقية من الشؤون الداخلية لاندونيسيا . وعلى هذا لا يمكن لاندونيسيا ان تقبل المناقشة بشأن تيمور الشرقية في أى محفل دولي ، بما في ذلك الامم المتحدة (ز) .

١٩ — وفي نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، أحال الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الامم المتحدة الى الامين العام مجموعة من القصاصات من الجرائد والوثائق الاخرى تحتوى على معلومات عن آخر التطورات التي حدثت في تيمور الشرقية ، وقد استخدمت هذه المعلومات في اعداد هذا التقرير .

باء — رد فعل البرتغال على الدمج الانفرادى

٢٠ — أبلغ ممثل البرتغال اللجنة الخاصة في عام ١٩٧٦ أن حكومته ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، لا تعترف باندماج تيمور الشرقية في اندونيسيا ولا باعلان الاستقلال من جانب الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية . غير ان الحكومة البرتغالية لا تدعي الحق في الحكم على ما اذا كانت اية نتيجة تعتبر او لا تعتبر تطبيقا لمبدأ تقرير المصير . وان الحكومة البرتغالية كانت قد اعلنت انها على استعداد لتأييد اى حل يحترم مبدأ تقرير المصير . وعلى الرغم من ان الحكومة البرتغالية ما تزال غير ميالة الى الاعتراف على اساس قانوني باندماج تيمور الشرقية في اراضي بلد آخر نتيجة لقرار من جانب واحد ، فانها على استعداد لقبول اى اتفاق في الرأى تتوصل اليه الامم المتحدة بشأن هذه المسألة (A/AC.109/PV.1052) .

٢١ — وفيما يتعلق بالمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٢٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من قبل الدول القائمة بالادارة ، ابلغت البعثة الدائمة للبرتغال لدى الامم المتحدة الامين العام في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ما يلي : (أ) توقفت الممارسة الفعالة للسيادة البرتغالية على الاقليم في اب / اغسطس ١٩٧٥ ، حينما اضطر حاكم تيمور بسبب الاحداث العنيفة التي وقعت انداك في الاقليم الى مفادته مع كبار معاونيه و (ب) وفي كانون الاول / ديسمبر ، هاجمت القوات المسلحة للجمهورية الاندونيسية اقليم تيمور واحتلته . وخلال عام ١٩٧٦ ، عاق استمرار القوات المسلحة الاندونيسية في تيمور الشرقية الحكومة البرتغالية من ادارة الاقليم على وجه فعال . وبهذا منعت الحكومة البرتغالية بحكم الواقع من قيامها بارسال أية معلومات عن تيمور الشرقية بمقتضى المادة ٢٣ (هـ) من الميثاق (A/32/73) .

جيم — ردود الفعل الدولية

٢٢ — اعتمد المؤتمر الخامس لرؤساء دول او حكومات دول عدم الانحياز المعقود في كولومبو وفي

(ز) المرجع نفسه ، الجلسة الخامسة والثمانون .

الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، اعلانا سياسيا أكد المؤتمر فيه ، في جملة امور ، حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير وفقا لاحكام قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن (A/31/197 ، المرفق الاول ، الفقرة ٣٦) .

٢٣ - نُوِّحت بمسألة تيمور الشرقية وفود اعضاء عديدة في البيانات التي أدلت بها خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وأبدى ممثل الصين تأييد بلاده للكفاح الذي تخوضه منذ امد طويل الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية ضد العدوان ودفاعا عن استقلال بلدها وسلامته الاقليمية . وضمت البلدان الاخرى التي اعربت عن اراء مماثلة كلا من بنن والجزائر وسان تومي وبرينسيبي وغانا وغينيا - بيساو وكمبوتشيا الديمقراطية ومدغشقر وموزامبيق . ورجا ممثل موزامبيق جميع الدول الاعضاء ان ينضموا الى النداء الذي وجهه رئيس بلاده في كولومبو حاثا حكومة اندونيسيا على سحب قوات الاحتلال التابعة لها من " الجمهورية الديمقراطية لتيمور الشرقية " .

٢٤ - ومن ناحية أخرى ، اعربت عدة بلدان عن رأيها في ان تيمور الشرقية نالت استقلالها عند انسحاب الدولة المستعمرة وعند ما ادمجت مع اندونيسيا عقب خطوات دستورية من بينها اجراء نوع ما من المشاورات الشعبية . وضمت الدول التي أخذت بهذا الرأي كلا من عمان والفلبين وماليزيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والهند واليابان .

٤ — الأوضاع في الاقليم

٢٥ — تتضارب الأنباء الواردة عن الأوضاع السائدة في تيمور الشرقية . إذ أن السلطات الاندونيسية ومصادر الجبهة الثورية (فريتيلين) هي التي تصدر معظم المعلومات . وفيما عدا حالات قليلة جدا (انظر أدناه) لا يزال الزوار غير قادرين على الوصول الى الاقليم .

ألف — الأنشطة العسكرية

٢٦ — افاد تقرير يعزى الى عاملين في هيئة الاغاثة الكاثوليكية الاندونيسية ، قام الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة باسترجاع انتباه مجلس الأمن الى مقتطفات منه ، انه لم يكن يخضع للسيطرة الاندونيسية المباشرة ، اعتبارا من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٦ ، سوى ٢٠ في المائة من أراضي الاقليم و ١٥٠٠٠٠ من سكانه (أى حوالي ٢٥ في المائة من السكان (ح) . وتفيد فقرات من التقرير نفسه أوردتها الصحافة الاسترالية (عدد ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ من صحيفة " Age ") ، ان فريتيلين لا تزال تبدى مقاومة شديدة وتتمتع بتأييد شعبي واسع النطاق . ولا يمكن ضمان السلامة فيما يتجاوز المراكز الرئيسية وذلك بسبب الغارات التي تشنها فريتيلين . وقد توقفت المواصلات البرية وأصبحت وسائل المواصلات الوحيدة هي الجوية بواسطة طائرات الهليكوبتر أو بحرا حول الساحل . وقد استخدمت قوات فريتيلين أساليب حرب العصابات وأغارت على قرى يوجد بها اندونيسيون .

٢٧ — وتحدث أنباء فريتيلين عن أنشطة عسكرية واسعة النطاق في تيمور الشرقية . وتفيد فريتيلين بأن قواتها تمكنت ، في الربع الأخير من عام ١٩٧٦ والربع الأول من عام ١٩٧٧ ، من قتل أكثر من ٥٠٠ جندي اندونيسي . وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ أفادت الأنباء بوقوع اشتباكات في مقاطعتي ماناتوتو وباوكاو . وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، ذكرت مصادر فريتيلين وقوع معركة كبيرة مع القوات الاندونيسية عند نهر لويس ، على بعد حوالي ٤٠ كيلومترا من الحدود مع تيمور الغربية ، وقيل ان القتال في المنطقة دام من ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ الى ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ وأسفر عن مقتل ٣٢١ جنديا اندونيسيا .

٢٨ — وأفادت أنباء فريتيلين أن القتال الشديد استمر طوال النصف الأول من عام ١٩٧٧ . وفي آذار / مارس استعادت قوات فريتيلين مدينة لاليا الساحلية الشمالية التي تقع شرقي ماناتوتو . كما اشتبكت قوات فريتيلين مع القوات الاندونيسية بالقرب من ديلي ، وقتلت حوالي ٦٠ جنديا اندونيسيا ، وقامت بصد هجوم اندونيسي على قرية لاكلو ، الواقعة غربي ماناتوتو . وفي أيار / مايو ، زعمت فريتيلين أنها تسيطر على جميع الطرق في الاقليم وأن القوات الاندونيسية لا تستطيع التحرك سوى بواسطة طائرات الهليكوبتر . وفي حزيران / يونيو صدت قوات فريتيلين هجمات اندونيسية في منطقة ايليو - لكويدو . وأفادت الأنباء بأن القتال ضار في منطقتي ايليو وباوكاو .

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق نيسان / ابريل ،

أيار / مايو ، وحزيران / يونيه ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12327 ، المرفق .

٢٩ - وفي حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، ذكر خوزيه راموس اورتا من فريتيلين أن جبهته لا تزال تسيطر على ٨٠ في المائة من أراضي تيمور الشرقية . بيد أنه أعرب عن خشية فريتيلين من قيام اندونيسيا بشن هجوم أثناء موسم الجفاف القادم .

٣٠ - وتعكس المعلومات التي أصدرتها البعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة رأيا مخالفا عن الأوضاع السائدة في تيمور الشرقية . فقد ذكرت البعثة الدائمة لاندونيسيا ، في بيان صحفي أصدرته في ١٤ آذار / مارس ١٩٧٧ ، أن القائد العسكري البريفادير - جنرال دادينغ كالوادي قد أفاد بأنه قد تم اقرار الأوضاع في تيمور الشرقية . كما أفاد بأن فريتيلين لم يعد لها وجود ؛ وأن هناك " حفنة من الارهابيين " فقط . وقال ان الدفاع عن تيمور الشرقية أصبح الآن في يد وزير الدفاع الاندونيسي .

٣١ - وفي آذار / مارس ١٩٧٧ أيضا أعلن ماريو كاراسكالو ، من الاتحاد الديمقراطي لتيمور أمام لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب بالولايات المتحدة (انظر الفقرة ٤٣ أدناه) أن الأعمال العدائية قد توقفت في تيمور الشرقية من الناحية العملية . وقال ان عددًا يقدر بين ١٠٠ و ٣٠٠ شخص في الجزء الجنوبي من البلاد فقط ، حيث الكثافة السكانية أقل بكثير ، يواصل ارتكاب أعمال ارهابية . وذكر السيد كاراسكالو أن عدد قوات فريتيلين كان يتراوح حينذاك بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فرد وممن المؤكد أنه لا يتجاوز ٤٠٠ فرد .

٣٢ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، سمحت السلطات الاندونيسية ، لأول مرة منذ ١٠ أشهر ، لوكالة أنباء أجنبية بدخول تيمور الشرقية . وقد نقل المراسل الاسترالي لوكالتي اسوشيتيد برس ورويتر عن السيد لوبيز داکروز ، الذي عينته الحكومة الاندونيسية نائبا لحاكم تيمور الشرقية كما هو مذكور أعلاه ، قوله انه فيما عدا بعض الحوادث المتفرقة لم تعد فريتيلين تشكل تهديدا عسكريا ، وأن الأمن في الكثير من المقاطعات لم يعد يتولاها عسكريون وانما تتولاها قوات الدفاع المدني . ونقل عن نائب الحاكم قوله أن أنصار فريتيلين الذين كانوا يتضورون جوعا يخلفون وراءهم الآلاف من الأسلحة الخفيفة في الأدغال الجبلية ويستسلمون بالآلاف . وقال ان أكثر من ٥٠٠ من أنصار فريتيلين استسلموا خلال الأسبوعين الأولين من شهر نيسان / ابريل فقط .

٣٣ - ولكن دينيس فريني ممثل " الحملة من أجل استقلال تيمور الشرقية " ، ومقرها في استراليا نفى أن يكون مقاتلو فريتيلين يستسلمون بالآلاف .

باء - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

٣٤ - لا يتوفر سوى القليل جدا من المعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الاقليم .

٣٥ - وفي أيار / مايو ١٩٧٧ أفادت فريتيلين بأن انتاج الأغذية ، في المناطق الواقعة تحت سيطرتها قد وصل الى أقصى حد بلغته تحت السيطرة البرتغالية ، وأنه تم تنظيم الانتاج الزراعي

في نظام تعاوني، وان الرعاية الصحية تعتمد على استخدام الأدوية التقليدية، وان اللجنة المركزية لفريتيلين قامت بإنشاء المدارس.

٣٦ - واستنادا الى ما ذكره المراسل الاسترالي لوكالتي الاسوشيتد برس ورويتير، الذي قام بزيارة ديلي في نيسان/ابريل (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه)، فان الحالة في ديلي هادئة وطبيعية. وتزاول المكاتب الحكومية والمدارس والمحال التجارية أعمالها بصورة طبيعية. كما ان الموظفين الاندونيسيين في لجنة الصليب الأحمر الدولية شرعوا في توزيع معونة الاغاثة التي قدمتها الحكومة الاندونيسية وكذلك استراليا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف التبرعات أساسا من الأغذية والملابس والامدادات الطبية.

٣٧ - وتفيد المعلومات التي أحالها الممثل الدائم بالنيابة لجمهورية اندونيسيا لدى الأمم المتحدة بأنه يجري تنفيذ خطة للتنمية تنقسم الى ثلاث مراحل، في تيمور الشرقية. ومن المستهدف أن يبلغ مجموع المصروفات ١٢٣ بليون روبية اندونيسية (ط) في اطار خطة التنمية هذه التي تتألف من مرحلة التعمير (١٩٧٦/١٩٧٧) ومرحلة التدعيم (١٩٧٧/١٩٧٨) ومرحلة الاسس—تقرار (١٩٧٨/١٩٧٩). وفي مرحلة التعمير، التي تقدر تكاليفها ٢٨ بليون روبية اندونيسية، تعطى الأولوية الى مشاريع الرعاية الاجتماعية، ومن بينها توطين السكان، وتشديد المستشفيات ومرافق مياه الشرب وتوسيع شبكة الطاقة الكهربائية ورعاية الأطفال الذين تعرضوا للاهمال. ويجرى تنفيذ برنامج مكثف لتعليم اللغة الاندونيسية الباهاسية الرسمية وذلك، لازالة حاجز اللغة بين الادارة الاندونيسية والشعب.

٣٨ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، بدئ العمل ببرنامج تعليم وطني اندونيسي في تيمور الشرقية، وذكرت مصادر اندونيسية انه يوجد ٢٠٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية يتولى ٦٠ مدرسا تعليمهم. وقد تم توظيف كل من مدرسي المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية من جاوا الغربية ونوسا تنغارا الغربية.

٣٩ - وقد أقرت السلطات الاندونيسية تخصيص مصروفات مالية لتيمور الشرقية تصل الى ٢٠٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة للسنة المالية ١٩٧٧/١٩٧٨، منها مبلغ ٧٥ مليون دولار خصصت "لمصروفات التعمير" و ٨٤ مليون دولار "لمصروفات التنمية" و ٤٥ مليون دولار "للمصروفات العادية".

٥ - التطورات الدولية الأخيرة المتعلقة بالآثار

٤٠ - أكد البيان المختار الصادر عن الاجتماع الوزاري والمكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز، الذي عقد

(ط) تعادل الألف روبية اندونيسية ما يقرب من ١٤٠ من دولارات الولايات المتحدة.

في نيودلهي في الفترة من ٧ - ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٧ (انظر المرفق الأول، الفقرة ٥٤)، من جديد، الموقف الذي اتخذته مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة تيمور الشرقية (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). ومن بين ٢٥ عضواً في المكتب، لم يعارض سوى ٤ فقط (اندونيسيا، بنغلاديش، البرونزية السريوية السورية، العراق) قرار إعادة تأكيد حق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير بمقتضى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٤١ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٧ وجه ستة أعضاء في البرلمان الاسترالي رسالة الى دونالد م. فريزر، رئيس اللجنة الفرعية لشؤون المنظمات الدولية التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة تتعلق بالحالة في تيمور الشرقية. وذكروا أن الأنباء المتاحة تفيد بأنه ربما يكون ما يربو على ١٠٠.٠٠٠ شخص قد لقوا حتفهم في تيمور الشرقية منذ قيام اندونيسيا بغزو الاقليم. وطلبوا اثاراً هذه المسألة في اللجنة الفرعية وذلك نظراً للروابط القائمة بين الولايات المتحدة واندونيسيا. كما قدم الأعضاء الستة في البرلمان الاسترالي الى اللجنة الفرعية نسخة من تقرير أعده جيمس دان من فريق الشؤون الخارجية التابع لدائرة الاحالة التشريعية في البرلمان الاسترالي (٥).

٤٢ - وفي ٢٢ آذار/مارس قام زهر عريفيين، وهو وزير في السفارة الاندونيسية لدى الولايات المتحدة، بتوجيه رسالة الى السيد فريزر وصف فيها تقرير السيد دان بأنه "وثيقة زائفة تتسم بالنفاق والملاذونية". وقال السيد عريفيين في رسالته انه من ضرب المستحيل أن يكون ١٠٠.٠٠٠ شخص قد قتلوا في تيمور الشرقية. وأضاف ان عدد الضحايا أثناء الحرب الأهلية قدر بحوالي ٦٠.٠٠٠ شخص قتل بعضهم أثناء القتال وقامت قريتين باغتيال البعض الآخر أثناء محاولتهم الهروب الى تيمور الغربية. وقد تمت معظم حوادث القتل خلال الفترة الواقعة بين شهر آب/أغسطس ١٩٧٥ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

٤٣ - وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٧، عقدت اللجنة الفرعية لشؤون المنظمات الدولية واللجنة الفرعية المعنية بشؤون آسيا والمحيط الهادئ التابعتين للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بالولايات المتحدة جلسة للاستماع الى أقوال الشهود بعنوان "حقوق الانسان في تيمور الشرقية ومسألة استخدام القوات المسلحة الاندونيسية لمعدات من صنع الولايات المتحدة" (٦).

٤٤ - نتيجة لجلسة الاستماع هذه وجهت حكومة اندونيسيا الدعوة الى عضوين من اللجنتين الفرعيتين لزيارة تيمور الشرقية. وفي نيسان/أبريل ١٩٧٧ قام النائبان هلين س. ماينر، من اللجنة الفرعية المعنية بشؤون آسيا والمحيط الهادئ، ووليام ف. غودلينغ، من اللجنة الفرعية لشؤون المنظمات الدولية، بزيارة اندونيسيا وأمضيا ٢٣ ساعة في تيمور الشرقية.

(٥) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والثلاثون، ملحق نيسان/أبريل، أيار/

مايو وحزيران/يونيه ١٩٧٧، الوثيقة S/12327، المرفق، الضميمة الاولى.

(٦) انظر "جلسة الاستماع أمام اللجنة الفرعية لشؤون المنظمات الدولية واللجنة الفرعية المعنية بشؤون آسيا والمحيط الهادئ التابعتين للجنة العلاقات الدولية، مجلس النواب، الكونغرس الخامس والتسعون، دور الانعقاد الاول، ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٧" (واشنطن العاصمة، مطبعة حكومة الولايات المتحدة، ١٩٧٧).

٤٥ - ونقل عن السيد غودلينغ قوله، في أعقاب جولته في الاقليم، انه كان ينبغي لاندونيسيا أن تتدخل في الحرب المدنية قبل الوقت الذي تدخلت فيه بكثير وذلك للحيلولة دون اراقة المزيد من الدماء . ثم ذكر انه قام أثناء وجوده في الاقليم بمصافحة ما لا يقل عن ٦٠٠٠ شخص قدموا لرؤيته من مناطق مختلفة . وذكر انه يبدو الآن أن الشعور العام في تيمور الشرقية يتمثل في أن الشعب قد عانى معاناة كبيرة، وأنه آن لهم أن يخلفوا الماضي وراءهم . وقد أبلغ بأن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها اندونيسيون كانت من عمل جنود أفراد وليست من جراء سياسة متعمدة، مثلما كان الحال عليه بالنسبة الى الفظائع التي ارتكبتها فريتيلين . ونقلت الأنباء عن السيد غودلينغ قوله في خطاب ألقاه في حزيران /يونيه أمام جلسة الاستماع المستأنفة التي عقدها مجلس نواب الولايات المتحدة، أن أحد شخصيات السلطة العسكرية الاندونيسية قد أطلعته في جاكرتا على خطط هجومية وضعتها اندونيسيا " لانهاء الأمور " أثناء موسم الجفاف في تيمور الشرقية وأنه " سيتم القيام بهجوم عسكري شامل لضمان سلامة الناس " .

٤٦ - واستنادا الى ما جاء في الأنباء الصحفية فان السيدة ماينر قالت في أعقاب زيارتها لتيمور الشرقية، أن متظاهرين متحمسين من مؤيدي الوحدة مع اندونيسيا خرجوا لتحية وفدها في البلدات الخمس التي توقفت فيها . وذكرت أنها لمست شعورا قويا بأن الشعب يريد الوحدة مع اندونيسيا ولا يود تدخل أى بلد . بيد أن وفدها قام فقط بزيارة البلدات التي سمحت السلطات الاندونيسية بزيارتها ولم يتسن له الاتصال بالتيموريين الشرقيين الذين لا تزال الأنباء تفيد أنهم يقاتلون في الريف . أما بالنسبة لما يسمى بالأعمال الوحشية التي تقوم بها اندونيسيا فقد ذكرت السيدة ماينر أنه يظهر انه قد ارتكبت أعمال وحشية من قبل الجانبين في أعقاب الغزو، وأنه ينبغي السماح للأمم المتحدة أو للجنة الصليب الأحمر الدولية بدخول الاقليم لاجراء المزيد من التحقيق في الأمر . وأفادت الأنباء أن السيد جون سالزبوري، أحد أعضاء هيئة موظفي السيدة ماينر، قد صرح للصحف بأن من رآه أن زيارة تيمور الشرقية لم توضح مزاعم ارتكاب الفظائع .

٤٧ - هذا وذكر أن الاندونيسيين اعتبروا اقتراحا تقدمت به السيدة ماينر بأن تجرى السلطات الاندونيسية محادثات سلام مع فريتيلين، اقتراحا غير مقبول . كما أفادت الأنباء أن البريفادير - جنرال دادينغ كالبودي، القائد العسكري الاندونيسي في تيمور الشرقية، قد رفض طلبا من وفد كونفرس الولايات المتحدة بتقديم بيان عن الحالة العسكرية في الاقليم .

٤٨ - وفي آذار/مارس ١٩٧٧، نقلت الأنباء أن ٩٤ من أعضاء البرلمان الاسترالي أرسلوا التماسا الى رئيس الولايات المتحدة يطلبون منه اتخاذ موقف علني مما يسمى بانتهاكات حقوق الاقليم التي وقعت في تيمور الشرقية نتيجة للاحتلال الاندونيسي للاقليم . وقد حث الالماس الرئيس الأميركي على أن يدعو الحكومة الاندونيسية الى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان والسماح بحرية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية الى تيمور الشرقية .

الفصل الحادى عشر

جبل طارق

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلستها ١٠٩٥ المعقودة في ١٧ آب/اغسطس ١٩٧٧ .
- ٢ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، عند نظرها في : ذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصغة خاصة القرار ١٤٣/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٢ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها " . كذلك اخذت اللجنة في اعتبارها تعهد الجمعية العامة ٤٠٦/٣١ جيم المؤرخ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن مسألة جبل طارق .
- ٣ - وكانت أمام اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في المسألة ، ورقة عمل اعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

- ٤ - قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٩٥ المعقودة في ١٧ آب/اغسطس ، على اثر بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1095) ، دون اعتراض ، ان تدرس المسألة في دورتها التالية ، مع مراعاة اية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثانية والثلاثين ، وان تأذن لمقررها ، بغية تسهيل نظر الجمعية العامة في البند ، ان يحيل الي الجمعية كافة المعلومات المتاحة عن المسألة .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٣
٢ -	التطورات السياسية	٤ - ٦
٣ -	الاضاع الاقتصادية	٧ - ٢٥
٤ -	قوة الشرطة	٢٦ - ٣١

* مصدر سادس تحت الرقم A/AC.109/L.1197 و Add.1 .

جبل طارق (أ)

١ - لمحة عامة

ألف - الدستور

١ - ما زال دستور عام ١٩٦٩ ساريا (ب). وما يذكر أن ديباجة المرسوم الاشتراعي المتضمن دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩ تعلن أن "جبل طارق جزء من المستعمرات الحرة التابعة لصاحبة الجلالة وأن حكومة جلالته قد اعطت شعب جبل طارق تأكيدات بأن جبل طارق سيبقى جزءا من مستعمرات جلالته الحرة ، ما لم ينص قانون برلماني على غير ذلك ، والي أن يصدر مثل هذا القانون " . وتعلن الديباجة أيضا أن حكومة صاحبة الجلالة " لن تتخذ أبدا أية ترتيبات يؤول شعب جبل طارق بمقتضاها الى سيادة دولة أخرى ، ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية " .

باء - السكان

٢ - جرى تعداد للسكان في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ وكانت الارقام الرسمية لتعداد السكان في الاقليم ، وكذلك التقديرات الرسمية لعدد السكان في نهاية ١٩٧٣ ، على النحو التالي :

١٩٧٣	١٩٧٠	
(التقديرات)	(الاحصاء)	
١٩٠٩٢	١٨ ٨٧٣	أهالي الاقليم الاصليون
٦ ٨٠٧	٥ ١٦٢	بريطانيون آخرون
٤ ٠٢٨	٢ ٧٩٨	أجانب
٢٩ ٩٢٧	٢٦ ٨٣٣	المجموع

(أ) كانت المعلومات الوحيدة التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ، حتى وقت اعداد هذه الورقة ، تتألف من " التقرير السنوي لعام ١٩٧٦ " الذي أصدرته دائرة الميناء ودائرة الشرطة التابعتان لحكومة جبل طارق .

(ب) للاطلاع على التفاصيل انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق ٢٣ (A/7623/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الحادي عشر ، المرفق ، الفقرات ٧ الى ٢٣ .

٣ - أما تقديرات السكان المدنيين في نهاية عام ١٩٧٥ فقد بلغت ٩٣٤ ٢٩ نسمة .

٢ - التطورات السياسية (ج)

٤ - اعتمدت الجمعية العامة في جلستها العامة الخامسة والثمانين ، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ في دورتها الحادية والثلاثين ، دون اعتراض ، اتفاق الرأي التالي الذي أوصت به اللجنة الرابعة :

" ان الجمعية العامة ، ان تلاحظ انه عقدت ، منذ اعتماد قرارها ٣٢٨٦ (د-٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، محادثات - لا تزال مستمرة - بين حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية حول مسألة جبل طارق ، تحت الحكومتين على أن تتيح دون ابطاء ، ومع المراعاة الواجبة للظروف الراهنة ، الشروع في المفاوضات التي رعى اليها اتفاق الرأي الذي أقرته الجمعية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ (د) ، بغية التوصل الى حل دائم لمشكلة جبل طارق ، في ضوء القرارات المتعلقة بهذا الموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ووفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة (هـ) " .

٥ - وقد ذكرت في الآونة الأخيرة انه كان متوقعا ان تشكل مسألة جبل طارق أحد موضوعين رئيسيين للبحث عند ما قام دافيد أوين وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة بأول زيارة له الى اسبانيا في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ . وذكرت الانباء أيضا ان زيارته التي استغرقت ثلاثة أيام لمدير بدعوة من مارشليينو أوريجا أغيري وزير الشؤون الخارجية لاسبانيا ، كانت متزامنة مع طلب اسبانيا الانضمام الى عضوية المجتمع الاقتصادي الاوروبي . وذكرت الصحف بالاضافة الى ذلك ان الحكومة الاسبانية ، كانت وهي تتحرك نحو حكم برلماني ، تعتزم استخدام ذلك كحجة لدمج جبل طارق داخل حدود دولة اسبانية فيدرالية ، يمنح في اطارها الحكم الذاتي لسكان جبل طارق .

٦ - ومن ناحية أخرى ، ذكرت الانباء الصحفية ان وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة أشارت الى أن السير جوشوا حسن رئيس وزراء جبل طارق ، زار لندن في الاسبوع الثاني من آب/أغسطس ١٩٧٧ لا جراً محادثات مع السيد أوين وكبار المسؤولين ، وان وزير الخارجية قد أكد لتأكيدات بأن مبدأ تقرير المصير مازال قائماً ولم يطرأ عليه أي تغيير ، وذكر ان السيد أوين قد أكد للسير جوشوا بأنه لن يحدث تغيير في مركز الاقليم ما لم تتم الموافقة على ذلك بقرار يعبر السكان

(ج) انظر أيضا : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثاني ، الفصل الثالث عشر ، المرفق ، الفقرات ٤ الى ١٠ .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٣٠ (A/9030) صفحة ١١١ .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٢٥ من جدول الأعمال الوثيقة A/31/362 ، الفقرة ٧٢ ، مشروع اتفاق الرأي الثالث .

عنه بحرية وذكر أيضا أن السيد أوين أبلغ رئيس الوزراء أنه قد طلب إلى فرانك جود وزير الدولة زيارة الاقليم في موعد لاحق في هذا العام .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - الأهمية الاستراتيجية والتجارية لميناء جبل طارق

- ٧ - يعرف جبل طارق بأنه ميناء تتوقف فيه السفن السياحية ، بالإضافة إلى اختصاصه كميناء لتزويد السفن بالوقود وبالإمدادات والمياه .
- ٨ - وتقتصر حركة البضائع المشحونة فيه ، بوجه عام ، على المستوردات اللازمة لاستهلاك السكان ، أما الصادرات فلا تكاد تذكر .
- ٩ - ويستخدم جبل طارق كميناء ملائمة ، ولا سيما في شهور الشتاء ، وللميناء شهرة في توفير الخدمات الطبية السريعة والفعالة .
- ١٠ - ويعود جزء من الاستخدام الثابت للميناء في أغراض شتى طارئة إلى موقعه الاستراتيجي في أحد المفترقات الرئيسية لطرق النقل البحري العالمية : فمضيق جبل طارق يعتبر خطا رئيسيا للحركة البحرية بين البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البحر الأسود والأمريكتين وأوروبا ، وأفريقيا والهند والشرق الأقصى وأستراليا .
- ١١ - وتشتمل الخدمات التي يقدمها الميناء على ما يلي : مرسى للسفن التجارية ، وأحد الموانئ التابعة للبحرية البريطانية ، ورسيف للمسافرين ، ومرسى للمراكب الصغيرة ؛ وحوض لرسو اليخوت وإصلاحها ؛ ومرافق لإصلاح السفن وتجهيزها وترميمها ، وخدمات القطر .

باء - النقل البحري

- ١٢ - خلال عام ١٩٧٦ ، بلغ مجموع عدد السفن التجارية التي دخلت ميناء جبل طارق ٢٥٥٣ سفينة مجموع حمولاتها ١٩ ١١٣ ٥٤٤ طنا صافيا مسجلا . وكانت ١٨٩٢ سفينة من هذا المجموع من السفن عابرة أعماق البحار ، بلغت حمولاتها ٩٤٢ ٨٩٥ ١٨ طنا صافيا مسجلا . وبالإضافة إلى ذلك زار الميناء ٢ ٧٥٨ يغتا بلغت مجموع حمولاتها ٣٥ ٩٦٥ طنا صافيا مسجلا .

جيم - خدمات المسافرين

- ١٣ - زارت ميناء جبل طارق خلال العام ٧٤ باخرة ركاب سياحية ، تحمل الأعلام التالية :

الايطالي ، ٢٠ ، اليوناني ، ١٧ ، البريطاني ، ١٣ ، الروسي ، ٩ ، الغرويحي ، ٤ ،
اليوغوسلافي ، ٣ ، البني ، ٢ ، الفنلندي ، ٢ ، وباخرة واحدة من كل من البلدان التالية :
فرنسا ، قبرص ، ليريا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية .

١٤ - ولم تقم بزيارة جبل طارق طوال العام أية سفينة من سفن الركاب ذات الرحلات النظامية
المقررة ، فيما عدا خدمات المعديات البحرية ما بين طنجة وجبل طارق المسماة " مونز كالب " (Mons Calpe)
التي تديرها شركة " بلاند لاين " لنقل السيارات والمسافرين .

١٥ - وفي ٩ تموز/يوليه بدأت شركة مغربية اسمها " Transtours Ferries " برحلات منظمة نصف
اسبوعية الى جبل طارق في أيام الثلاثاء والجمعة ، مع زيارات عارضة في أيام أخرى . وتتم هذه
الرحلات بواسطة سفينتين انسيابيتين للركاب : " شهرزاد " التي تتسع لـ ١١٤ مسافرا ، " وسند باد " .
وتستوعب ١٠٨ من المسافرين .

١٦ - وقد نزل في جبل طارق ما مجمله ٦٠٧ ٤٩ مسافرا ، وغادره ٩٠٣ ٤٨ مسافرا . ويضم هذان
الرقمان ١٦٩ ١٤ زائرا نهائيا . وثمة بالاضافة الى ذلك ١٦ ٥٣ سائحا متفرجا أموا جبل طارق
بالسفن السياحية .

دال - خدمات تزويد السفن بالوقود

١٧ - يجري توفير خدمة سريعة لتزويد السفن بالوقود والامدادات والمياه على أساس العمل ٢٤
ساعة في المراسي . ويطلب من السفن التي تصل في الليل أن تقدم اشعارا مسبقا قبل الساعة ٤
مساءً من يوم الوصول .

١٨ - وقد تم تزويد سفن النقل البحري بمختلف أنواع الوقود طوال العام من المنشآت ذات الانابيب
في جميع مراسي السفن باستخدام أحدث الوسائل التقنية المتبعة للتزويد بالوقود .

هاء - امدادات المياه العذبة

١٩ - تتوفر أنابيب المياه العذبة في جميع أرصفة المراسي ، فيما عدا المرسى المنفصل . والسعر
الحالي بالنسبة للسفينة هو ٧٧ر . جنيه استرليني (٩) لكل طن من الـ ٢٠٠ طن الاولى ثم ١٥٠ر
جنيه لكل طن بعد ذلك .

٢٠ - وتزود السفن الراسية بعيدا عن الأرصفة أو في المرسى المنفصل بالمياه العذبة عن طريق
الصنادل . وتوفر هذه الخدمة شركتان وأسطول مشترك من ثلاثة زوارق للمياه مجموع سعتها ٨٠٩ طن .

(و) العملة المحلية هي الجنيه الاسترليني .

واو - الاتصالات

٢١ - تعمل محطة الاشارة بصورة مستمرة نهارا وليلا . وتشتمل مهامها على الاتصال الهاتفي اللاسلكي (بالراديو) مع السفن القادمة الى الميناء ، وعلى عرض اشارات المراقبة للنقل البحري التجاري فيما يتعلق باستخدام مداخل الميناء ، ورفع شارات تحذير من الرياح الشديدة ، ومداومة الاتصال مع الزوارق البخارية العاملة في الميناء وتوفر هذه المنشآت الاتصالات بين السفن ، ومطبيب الميناء ، والشرطة ، والضباط الذين يصعدون على متن السفن ، وقائد ميناء جبل طارق .

زاي - الامر الخاص بالنقل البحري التجاري (التلويث النفطي) (جبل طارق)

لعام ١٩٧٦

٢٢ - بدأ العمل بهذا الامر في ١٧ شباط/فبراير . وهو يتيح تطبيق الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن التلويث النفطي ، لعام ١٩٦٩ ، التي تنص على قواعد واجراءات موحدة لتحديد المسؤولية ولمنح التعويض عند ما تكون الاضرار ناجمة عن ارتشاح النفط من السفن أو تفريغه منها ؛ وتطبيق الاتفاقية الدولية المتعلقة بانشاء صندوق دولي للتعويض عن الاضرار الناجمة عن التلويث النفطي لعام ١٩٧١ ، والتي تقضي بانشاء صندوق لتوفير نظام اضافي للتعويض عن هذه الاضرار وضمان اصلاحها .

حاي - رسوم الميناء

٢٣ - بلغت رسوم الحمولة عن مجموع ٢١٢٩ سفينة ، مجمل حمولتها ٧٥٧.٥١٠ طن صافيا مسجلا ٦٧٩٣٨ جنيها استرلينيا . وتشتمل الارقام أعلاه على ١٠٠ زيارة هي الحد الاقصى للزيارات التي يجري تقاضي رسوم عليها قامت بها خدمات المعدات البحرية " مونز كالب " " Mons Calpe " ما بين طنجة وجبل طارق .

طاي - الايرادات والنفقات

٢٤ - بلغ مجموع الايرادات التي حصلت عليها ادارة الميناء خلال العام ٢١٤ ٢٠٩ جنيها أى بزيادة قدرها ٩٨٨ ٦١ جنيها عن عام ١٩٧٥ .

٢٥ - وبلغ مجموع نفقات الادارة خلال العام ٥٦٢ ٣٢٦ جنيها ، أى بزيادة قدرها ٨٦٠ ١٨١ جنيها عن عام ١٩٧٥ .

٤ - قوة الشرطة

الف - التنظيم والادارة

٢٦ - تتألف قوة الشرطة من شعبتين ، وهما شعبة شرطة الاقليم وتضم ١٥٣ رجل شرطة مكلفين بالقيام بأعمال الشرطة العادية العامة في الاقليم بما في ذلك حوض بناء السفن والاراضي الاخ-رى التابعة لوزارة الدفاع وشعبة شرطة القيادة وتضم ٣٨ رجل شرطة يقومون بأعمال الادارة ، والتنظيم ، والترقية والتدريب ، والملاحقة القانونية والهجرة وغير ذلك من أعمال المكاتب المتخصصة دعماً لأنشطة شرطة الاقليم .

٢٧ - وكان رجال الشرطة من جميع الرتب الأدنى من رتبة المراقب يشغلون ٤٨ ساعة أسبوعياً الى أن خفض تنفيذ الاتفاق الاخير بشأن الاجور وشروط الخدمة ، ساعات العمل الأسبوعية الى ٤٠ ساعة .

باء - الفرع الخاص

٢٨ - يضطلع الفرع الخاص بمسؤولية منع التخريب وتوفير الاستخبارات اللازمة للحفاظ على الامن الداخلي . وينسق الفرع عمليات تفتيش البريد بحثاً عن الخطابات المتفجرة وأعمال شرطة مكافحة تفجير القنابل .

جيم - قسم الادعاء القضائي

٢٩ - يقوم رئيس المفتشين ، بتوجيه وموافقة المدعي العام ، بمهمة الادعاء في معظم قضايا الشرطة في محكمة القضاة . وقد قام قسم الادعاء القضائي ، خلال العام ، بملاحقة ٢٠٧١ قضية جنائية أو مخالفة للقانون .

دال - خدمة سيارات الاسعاف

٣٠ - تضطلع قوة الشرطة بمسؤولية تشغيل سيارات الاسعاف لخدمة السكان المدنيين . والى جانب الحالات الطارئة ، تتولى سيارات الاسعاف كذلك نقل المرضى فيما بين المستشفيات ونقل المرضى الى المستشفيات ومنها .

هاء - الهجرة وتسجيل المدنيين

٣١ - تتولى قوة الشرطة مسؤولية تسجيل المدنيين ومراقبة الهجرة ، ولهذا القسم نشاط كبير جداً نظراً لتنقل غير المقيمين المستمر عبر حدود جبل طارق .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
